التقدمي

نشرة شهرية يصدرها المنبر التقدمي - مملكة البحرين SDPA 499 العدد 170 السنة العشرون - يناير 2022

زيادة ضريبة القيمة المضافة

عبء جديد على المواطن

إصلاح التقاعد لن يتم بالنهج المأزوم المتبع 11

ماذا يُخبئ عام ٢٠٢٢ للمواطن؟ 13

ما كتبه وليد معماري عن مجيد مرهون 38

موقفنا

لبّ الموضوع في أمر الضريبة

في البيان الصادر عن الجمعيّات السّياسيّة قبيل تصويت مجلس النواب على زيادة ضريبة القيمة المضافة، لترتفع من 5٪ إلى 10٪، لاحظت هذه الجمعيّات أنه منذ العام 2018 فإن إجراءات التقشف وزيادة مالية الميزانية جاءت من جيب المواطن، ابتداء من رفع الدعم عن البترول والغذاء وفرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5٪ أولاً، وزيادة رسوم عدد من الخدمات، ومروراً بوقف زيادة معاشات المتقاعدين ووصولاً إلى زيادة ضريبة القيمة المضافة إلى10٪، دون أن تقوم الحكومة بشكل جدي بتخفيض مصروفاتها وإصرارها على رفض فرض أي شكل من الضّرائب على أرباح الشّركات الكبيرة وأصحاب الثّروات الهائلة كما تفعل دول العالم انسجاماً مع مبدأ العدالة الضريبية.

ذلكم هو لبّ الموضوع. النهج الحكومي الحالي أدى ويؤدي إلى زيادة الأعباء على كاهل المواطنين من محدودي ومتوسطي الدخل بدرجة أساسية، فيما لا يسعى المتنفذون لتخفيض نفقاتهم، بما في ذلك النفقات الحكوميّة التي لا تعود بفائدة على المواطن وعلى الاقتصاد الوطني عامة، كما تتحاشى الحكومة فرض الضرائب على أرباح كبريات الشّركات والرّساميل الأجنبية، وكذلك على أصحاب الثّروات الهائلة، فيصبح المواطن الفقير ضحيّة في الحالين.

ولا يحتاج الأمر إلى شرح طويل، فقد جرى تقليص الخدمات الاجتماعيّة المقدمة للمواطنين، بمن فيهم المتقاعدين منهم، الذين جرى مصادرة نسبة الزّيادة السّنويّة المتواضعة، بمن فيهم أصحاب المعاشات التّقاعدية القليلة والتي لا تتجاوز في الكثير من الحالات 300 دينار شهرياً، فحرموا من الدّنانير البسيطة، التي تمثل نسبة ال3٪ التي كانت تضاف سنوياً على معاشاتهم، ومن جهة أخرى يجري تحميل هؤلاء الفقراء والمعوزين ومتوسطي الحال أعباء ضريبيّة مختلفة، بما فيها رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة.

المحزن أن السّلطة التّشريعيّة، إذا ما استثنينا القليل من أعضائها ممن حشدوا خمسة عشر صوتاً نيابياً للتصويت ضد زيادة ضريبة القيمة المضافة، فإن غالبية أعضاءها هم دائماً طوع اليد بالنسبة للحكومة، فكل ما تريد تمريره من أعباء لفرضها على المواطن البسيط تصوّت هذه الغالبية لصالح هذا التمرير، ولشعور هؤلاء النواب بأن فعلهم هذا معيب، لجأوا لحيلة سريّة الجلسة التي جرى فيها التصويت على الزيادة المذكورة، ظناً منهم أن ذلك سيُخفي حقيقة مواقفهم عن ناخبيهم وعن الناس عامة، متجاهلين أنه في زمن التواصل الاجتماعي يصعب حجب الحقيقة، مهما حاولوا، لتسجل تلك كنقطة سوداء تضاف إلى نظيراتها من نقاط سود في سجلاتهم.

التقدمي

الجمعيات السياسيّة ترفض زيادة ضريبة القيمة المضافة

رفضت الجمعيات السياسية في بيان لها رفضاً باتاً زيادة ضريبة القيمة المضافة على المواطنين. واعتبرت الجمعيات بأن: «الضريبة ستحمل المواطنين المزيد من الأعباء المعيشية وسط تراجع القيمة الحقيقية لرواتبهم وتدني مستوياتها وإلغاء زيادات التقاعد وارتفاع معدلات التضخم.

وشددت الجمعيات السياسية الموقعة على البيان: المنبر التقدمي ، التجمع القومي الديمقراطي ، تجمع الوحدة الوطنية، الصف الإسلامي ، التجمع الوطني، الديمقراطي الوحدوي ، المنبر الوطني الإسلامي، الوسط العربي الإسلامي ، التجمع الوطني الدستوري، على رفضها: "تلويح الحكومة بتخيير المواطنين بين القبول بزيادة ضريبة القيمة المضافة أو تخفيض الرواتب والدعم، وهي مسألة معيبة للغاية"، كما بين البيان بأن: "وضع جيب المواطن الخيار الأول للحكومة يعتبر مرفوض من حيث المبدأ".

وأوضح البيان: "شهدت أشهر العام الحالي تحسناً كبيرًا في الإيرادات النفطية باعتراف الحكومة نفسها، حيث تبين الأرقام الرسمية ارتفاعها لتبلغ 783 مليون دينار خلال النصف الأول من العام 2021 بالمقارنة مع الإيرادات المقدرة لنفس الفترة البالغة 515 مليون دينار أي بمقدار 268 مليون دينار، وهو نفس حجم الإيراد المتوقع تقريبا من زيادة ضريبة القيمة المضافة من 5٪ إلى 10٪".

وواصل: "من المتوقع أن ترتفع الإيرادات بصورة أكبر خلال النصف الثاني نتيجة لملامسة أسعار النفط ال 80 دولار للبرميل، مما يعني توفر قدرة الحكومة على التعويض عن الانخفاض الذي حدث في إيرادات النفط في العام 2020 وتحقيق أهداف برنامج التوازن المالي دون فرض المزيد من الأعباء على المواطنين".

وأضاف البيان: "منذ العام 2018 نلاحظ إجراءات التقشف وزيادة مالية الميزانية جاءت من جيب المواطن، ابتداء من رفع الدعم عن البترول والغذاء وفرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5٪ آنذاك وزيادة رسوم عدد من الخدمات، ومرورا بوقف زيادة معاشات المتقاعدين ووصولا إلى زيادة ضريبة القيمة المضافة إلى10٪، وذلك دون أن تقوم الحكومة بشكل جدي بتخفيض مصروفاتها وإصرارها على رفض فرض أي شكل من الضرائب على أرباح الشركات الكبيرة أو أصحاب الثروات الهائلة كما تفعل دول العالم انسجاماً مع مبدأ العدالة الضريبية".

غنيّة عليوي تستعرض سيرة جاسم مراد في ملتقى التقدمي

استعرضت الدكتور غنيّة عليوي ضمن فعاليات ملتقى الأحد بالمنبر التقدمي، كتابها حول الشخصية الوطنية الراحل جاسم مراد، والتي عنونته: «جاسم مراد...أفق لم يتسع له الوطن». وجاء الكتاب ليسبر في سيرة شخصية وطنية هامة في التاريخ السياسي البحريني متناولاً محطات عدة منها السياسي والاجتماعي والشخصي.

وتحدثت عليوي حول منهجية كتابة سيرة جاسم مراد، حيث بدأتها بمقابلات شخصية مطولة معه ومع القريبين منه، ومن ثم عمدت إلى البحث في مضابط جلسات المجلسين التأسيسي والوطني.

وجاء الكتاب في خمسة فصول رئيسية، تناولت في الأول منها الحديث عن نشأة وعمل صاحب السيرة: طفولته وصباه ومطلع شبابه، ثم الانتقال للحديث عن الخطوات الأولى على طريق تأسيس حياته وتمرسه في العمل التجاري وحول سيرته الوطنية الفنية الزاخرة بالعطاء منذ البدايات وحتى وفاته.

وجاء الفصل الثاني في ستة أجزاء متسلسلة تاريخياً هي عضويته في هيئة الاتحاد الوطني، ثم مرحلة الاستقلال، وبعدها عضويته في المجلس التأسيسي ثم المجلس الوطني، ثم مرحلة ما بعد حلّ المجلس الوطني وجمر التسعينات، فمرحلة ما بعد 2000، ودستور 2002، وأخيراً أزمة ما يطلق عليه بالربيع العربي منذ 2011 وما بعده، أما الفصل الثالث فتناول حضور جاسم مراد في المجتمع من الصحافة، ومؤسسات المجتمع المدني.

وجاء الفصل الرابع تحت عنوان كلمات مضيئة، وفيه: قالوا في «جاسم مراد»، وجاسم كما يرى نفسه، وجاء الفصل الخامس والأخير بمثابة مساحة عبرت خلالها أصدقاؤه ومحبوه عن مشاعرهم تجاهه وذكرياتهم معه، كتبوها بحروفهم.

الجمعيات السياسيّة: مكافحة الفساد تتطلب الإصلاح الدستوري والسياسي

شددت الجمعيات السياسية على أن: «محاربة الفساد لا يمكن أن يكون بعيداً عن منظومة متكاملة من الاجـراءات والإصلاح الدستوري والسياسي لتقوية صلاحيات السلطة التشريعية في التشريع والرقابة ودعم الحريات الديمقراطية وتبني استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد تدفع إلى إيجاد وتفعيل آليات المراقبة والمساءلة والمحاسبة، وتوجد كل ما يوفر الأرضية المناسبة الوقائية والزجرية والقانونية والتربوية والاجتماعية».

وكانت الجمعيات السياسية: المنبر التقدمي، الصف الإسلامي، التجمع القومي الديمقراطي، المنبر الوطني الإسلامي، التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي، تجمع الوحدة الوطنية، التجمع الوطني الدستوري، الوسط العربي الإسلامي، قد أصدرت بياناً بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد.

ودعا البيان إلى: "تفعيل دور مجلس النواب الرقابي والتشريعي، وتوفر نزاهة وشفافية القطاع العام في إدارة المال العام والشؤون والخدمات العامة وكل ما يخلق البيئة الصالحة والمحفزة لتعزيز قيم وقواعد النزاهة ومكافحة الفساد والالتزام الكامل بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صادقت عليها البحرين في عام 2010».

واعتبر البيان بأن: "مكافحة الفساد قضية وطنية يجب أن تحظى بأولوية للتصدي بحزم لهذه الآفة الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية»، وأضاف: «وتدشين نهج ثابت يفرض الالتزام بكل مقتضيات مواجهة الفساد ويحقق نتائج مبهرة في مجال مكافحته واجتثاثه من جذوره عبر سياسات وآليات وبرامج وتشريعات تكفل محاصرته وتحقق ثقافة مجتمعية رافضة للفساد، ويجعل مكافحة الفساد أولوية فعلية في جدول العمل الوطني يمضي بنا قدمًا نحو مستقبل أفضل باعتبار أن الفساد يهدد مسيرة التنمية والبناء في أي مجتمع».

ونوهت الجمعيات السياسية بأننا: "أمام تحد كبير ومسؤولية مشتركة تواجه الجميع، الحكومة والسلطة التشريعية والأجهزة الرقابية وقوى المجتمع المدني السياسية والمدنية التي تشتد الحاجة للتذكير بدورها دومًا في هذا الشأن وفي كل شأن وطني، خاصة أننا أمام مرحلة وتحديات وتطلعات جديدة ويبقى على كل تلك الأطراف إظهار مزيد من الإدراك لحاجات هذه المرحلة وفي المقدمة منها التعاون المشترك والمثمر في كل ما يحقق الغايات والنتائج المرجوة على أكثر من صعيد وفي المقدمة منها محاربة الفساد».

فضفضة

عيسى الدرازي

لا بواكي لهم

على إثر الحادث الأليم الذي أودى بحياة ثلاثة عمال كانوا يقومون بإصلاحات للحاجز الحديدي جانبي طريق الشيخ خليفة العام، أصدرت النقابة العامة للإنشاء والمقاولات والخدمات بيان نعي، وصفت فيه حالات الوفاة للعمال في الطرق بالـ "المتكررة"، واللافت في البيان هو قول النقابة بأنها سبق وحذرت: "من تجاوز بعض الشركات لمعايير واحتياطات السلامة وعدم توفر الحواجز الإسمنتية التي تحمي العمال الوقوع حوادث طرق مماثلة".

العمال الثلاثة بالإضافة إلى زميل آخر لهم ساقهم قدرهم لأن يتعرضوا لحادث مروري حينما كانوا يقومون بأعمال الإصلاحات، وقضوا تحت سيارة اصطدمت بهم، فيما تعرض الرابع لإصابات بليغة، وهو ما كان يمكن تداركه لو اتبعت الشركة المكلفة بالإصلاحات معايير الحماية والسلامة بوضع حواجز اسمنتية مؤقتة لحين الإنتهاء من أعمال التصليح، حيث كان لمثل هذا الإجـراء أن ينقذ حياة ثلاثة عمال استقدمتهم الظروف للعمل هنا.

مطالبات عديدة سطرتها النقابة في بيانها، وهي مطالب وجيهة ويجب الالتفات لها، منها: إلزام الشركات والمقاولين بجميع احتياطات السلامة قبل التصريح لتلك الشركات بالعمل، وتوفير الحواجز الإسمنتية ووسائل السلامة وأدوات الصحة. كما طالبت النقابة قسم التفتيش في وزارة العمل بالتحقيق العاجل في حالات وفاة العمال ونشر نتائج تلك التحقيقات للرأي العام وتقديم من يثبت تقصيره للعدالة.

لم ينل الحادث نصيباً من حديث الرأي العام وحتى تحركات واضحة للجهات الرسمية سوى ما تستدعيه تلك الإجـراءات المتعلقة بحالات الوفاة في حوادث الطرق، وكأنه لا بواكي لهم، ولم تكن واضحة مساءلة المسؤول عن أخذ التدابير الوقائية لحماية لهؤلاء العمال وهم على رأس عملهم وتعرضوا لحادث مميت. وربما لو كانت إجراءات المساءلة مشددة في حوادث مماثلة سابقة ما كنا سنشهد حادثاً مروعاً مثل هذا.

في ندوة للتجمع القومي

مدن: لا يمكن أن تحقق العدالة الاجتماعية في ظل وجود الفساد

اعتبر الدكتور حسن مدن أنه «لا يوجد مجتمع في العالم يخلو من شكل من أشكال الصراع الطبقي والتمايزات الاجتماعية التي تتفاوت حدة واتساعاً بين مجتمع وآخر أو بلد وآخر». وقال مدن في ندوة نظمّها التجمع القومي بعنوان «العدالة الاجتماعية في المجتمع – قراءة في ابعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية»، بأن: «مسألة العدالة الاجتماعية ترتبط ارتباطاً شديداً بالتوزيع العادل للثروات. وطالما كانت الثروات في أي بلد لا توزع بصورة عادلة على مواطنيه، فالحديث عن عدالة اجتماعية منجزة بعيد المنال لأنه إذا استحوذت أقليّة على الجزء الأكبر من هذه الثروات وتركت الجزء اليسير من الفتات إلى الشعب بكامله بطبيعة الحال ينشئ الخلل الكبير في هذا المجتمع الذي يؤدي إلى غياب العدالة الاجتماعية»، مضيفاً بأن: «العدالة الاجتماعية لن تتحقق من تلقاء نفسها خاصة في وجود حال الجشع والاستغلال والرغبة الاستحواذ على الثروات وتأمين أنماط معيشية باذخة للنخبة المتحكمة في القرار، وحرمان الأغلبية الساحقة من الحدود الضرورية للمعيشة الكريمة التي تنشدها».

وأوضح مدن بأن: «العدالة الاجتماعية تغيب حينما يتفشى الفساد، والمقصود هنا سرقة المال العام، وما يترتب عليه من تجاوزات للقانون وهدر في المال العام، مشدداً على أن: «النضال ضد الفساد والمطالبة بالشفافية والحوكمة هي فعليا السعي في سبيل العدالة الاجتماعية».

وأضاف: «لدينا تقرير سنوي يصدر عن ديوان الرقابة المالية والإدارية، ونحن في مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات السياسية أشدنا مراراً بمهنية التقرير وما جاء به من وقائع. ولكن ما هو مصير هذا التقرير، ما الذي يترتب عليه من نتائج، هل وقائع الفساد والتجاوزات التي كشفها تجري محاسبة المسؤولين عنها، وبأي صورة تجري مساءلتهم»، وتابع: «بدون محاسبة حقيقة يصبح التقرير مجرد طقس سنوي، فالهدف ليس في صدور التقرير بحد ذاته رغم ان استمرارية صدوره امر محمود ويستحق الثناء، إلا أن الهدف منه هو محاسبة المسؤولين عن هذا الفساد وان لا تتكرر التجاوزات نفسها وأكثر منها في التقرير الذي يليه وفي نفس الوزارات».

وأشار مدن إلى أنه: «لا يمكن ان نتحدث عن هدف العدالة الاجتماعية المنشود دون ان نؤمن الوسائل الضرورية لمحاربة ومحاصرة الفساد المسؤولين عنه، ومنها ما تتطلبه الرقابة على الفساد من تشريعات صارمة، وان لا يتمتع أحد من المسؤولين بالحصانة إذا ما ثبت في التقرير بانهم ارتكبوا تجاوزات وعليهم ان يخضعوا المساءلة، ولا تكفي التشريعات وحدها حتى لو كانت جيدة رغم أهميتها، ونحتاج أكثر إلى الآليات التي تنفذ هذه التشريعات».

من جانبه، تطرق الدكتور حسن العالي إلى الجوانب الاقتصادية التي تمس مفهوم العدالة الاجتماعية، وبيّن في مداخلته بأنه لقياس مدى تحقق العدالة الاجتماعية في المجتمع يجب مراعاة المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص. بالإضافة إلى ذلك، فإن العدالة الاجتماعية تتطلب عدم تحميل الأجيال القادمة أعباء اليوم كما هو حاصل في ارتفاع نسبة الدين العام، واختلالات سوق العمل، والتركيبة السكانية. موضحاً أن الشق الاقتصادي في العادلة الاجتماعية متداخل بصورة مباشرة مع الشق السياسي.

بمناسبة يوم المرأة البحرينية

قطاع المرأة بالتقدمي: خطة وطنيّة لإحلال المواطنات البحرينيات

أكدّ قطاع المرأة في المنبر التقدمي على: «معالجة ملف البطالة بين النساء عبر رؤية شاملة تستلزم وضع سياسات تدعم المرأة وتعزز من التوفيق بين عملها وأسرتها ووضع خطة وطنية لإحلال المواطنات البحرينيات في وظائف تشغلها عمالة أجنبية، مما سيخفض نسبة البطالة لدى الإناث ويرتفع بالتالي مساهمة المرأة في التنمية». وقال البيان الذي أصدره القطاع بمناسبة يوم المرأة البحرينية بأنه: "على الرغم من أن النساء يمثلن 63٪ من إجمالي العاطلين حسب الإحصائيات وهي نسبة كبيرة جدًا، فإنهن الأكثر تضررًا من التعطل، ومرد ذلك إقصائها من عملية التوظيف بحجج تنتقص من قدراتها وتحرمها من فرص المساواة في العمل مع نظيرها الرجل وهو ما يضاعف أعداد الإناث في قائمة البطالة التي تفوق أعداد الذكور».

ودعا البيان بتعديل: "نظام الإجازات وساعات الرعاية للحوامل والمرضعات في القطاع الخاص ليساعد المرأة على التوفيق بين عملها والتزاماتها الأسرية، بما يحقق استقرارها الأسري ومن ثم مساهمتها الجادة في عملية التنمية»، بالإضافة إلى: «تعديل البنود الخاصة في قانون العمل بما يتفق مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها مملكة البحرين الخاصة بحقوق المرأة وعلى رأسها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) ورفع التحفظات عنها».

كما طالب البيان: "بدراسة أوضاع العاملات في القطاع غير المنظم وإصدار التشريعات والإجراءات اللازمة لتوفير التغطية التأمينية وتحويلهن للقطاع المنظم»، منوهاً إلى أن: « ما واجهته المرأة العاملة في القطاع غير المنضم أثناء الجائحة يستحق الوقوف عنده، ومراجعة جادة لأوضاع المرأة في القطاع غير المنظم لمعرفة البيانات الحقيقية والمشاكل القائمة، من أجل وضع السياسات التصحيحية والتأمينية اللازمة لدعم الاستقرار الوظيفي والأسري».

وشدد البيان على: "تعديل المواد التي تحط من كرامة المرأة وتنتقص حقوقها في قانون أحكام الأسرة وإنهاء كل أشكال معاناة النساء المعلقات والمهجورات، كتعديل المادة (95) من الشق الجعفري في القانون الجعفري من قانون الأسرة، وإلغاء المواد التي تمس كرامة المرأة في المواضيع التشريعية الأخرى".

وحث البيان المرأة البحرينية «على الانخراط في العمل السياسي عبر الجمعيات السياسية، وعلى ممارسة العمل النقابي والانخراط في المجال التنفيذي للنقابات والاتحادات العمالية كوسيلة من وسائل تعزيز المشاركة والعمل السياسي والنقابي، وكذلك في مؤسسات المجتمع المدني، فكل ذلك يشكل المناخ الصحي لمشاركة المرأة في كل هذه المجالات».

صورة جماعية للمشاركين في الورشة

في قراءة لقانون الحماية من العنف الأسري

قانونيون: الحماية من العنف الأسري تستلزم قانوناً يُجرمه

■ الجودر تطالب بوجود محاكم خاصة للعنف الاسري وألا تنظر القضايا المتعلقة بالعنف الاسري في المحاكم العادية

■ عبدالعال: أمر الحماية دون رادع عن العنف لا يفي بالغرض لذلك يجب تحديد نصوص قانونية صارمة تجرم العنف

■ تخصيص مواد دراسية قانونية للطلبة لتثقيفهم عن القانون بشكل عام والقواعد القانونية العامة التي يجب اتباعها

اعتبرت الدكتورة هنادي الجودر بأن: «قانون العنف الأسري ليس أكثر من وسيلة توعوية»، ولا «يمكن وصفه بأنه قانون لقصوره في معالجة العنف الأسري من الناحية الجنائية".

وقالت الجودر في ورشة عمل نظمّها قطاع المرأة بالمنبر التقدمي تحت عنوان: "قراءة في قانون الحماية من العنف الأسري"، بأن: "الحماية من العنف الأسري تستلزم قانون يجرم كل سلوك دال على العنف"، وتابعت: "مرجعية قانون الحماية من العنف الأسري بصورته الحالية هو إحالة مواده إلى قانون العقوبات الجنائية". وأوضحت بأن: "تجريم الافعال التي تشكل سلوك او عنف أسرى يجب ان تكون محددة في قانون توضع لها عقوبات معينة وخاصة، أما إحالته لقانون العقوبات فهو غير كافٍ".

وطالبت الجودر بوجود: "محاكم خاصة للعنف الاسري، وألا تنظر القضايا المتعلقة بالعنف الاسري في المحاكم العادية، لخصوصية هذه النوعية من القضايا وحساسيتها"، وتابعت: "غالباً ما يكون العنف الأسري مخفياً لتعدد الأساليب والسلوك".

ووصفت الجودر قانون الحماية من العنف الأسري بأنه: "قانون إجرائي وليس موضوعياً". وشددت على أن: "القانون يجب أن يحدد السلوك الذي يعتبر عنفاً أسرياً طالما لم يضع عقوبات لكل سلوك يرتكب يمثل عنفاً أسرياً".

إلى ذلك، أوضحت المحامية غادة عبدالعال بأن: «العقوبات التي تطبق في قانون الحماية من العنف الأسري تنص على المعاقبة بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تزيد على مائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أمر الحماية"، وتابعت: "كما نصّ القانون على انه ومع عدم الإخلال بأية عقوبة أشدّ في قانون العقوبات أو أي قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من خالف أمر الحماية باستخدام العنف تجاه أي من المشمولين بأحكام قانون الحماية من العنف الأسري".

وبينت عبدالعال بأن: "القانون يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أنشأ مركزاً أو مكتب إرشاد أسرياً دون الحصول على ترخيص بذلك، أو واصل نشاط مركز مرخص له بعد صدور قرار إداري بإلغاء الترخيص أو إغلاق المركز مؤقتاً".

وخلصت عبدالعال إلى عدة توصيات لتعديل بعض مواد قانون الحماية من العنف الأسري وأساليب تطبيقه، حيث طالبت: "بتحديد السلوكيات التي تعتبر عنفاً، وفي مقابل ذلك تحديد عقوبة مشددة لكل سلوك ينتج عنه عنف». كما شددت على: «أهمية اعتبار العنف في القانون كجنحة».

واعتبرت عبدالعال بأن: «أمر الحماية دون رادع عن العنف لا يفي بالغرض لذلك يجب تحديد نصوص قانونية صارمة تجرم العنف وتطبيق عقوبة رادعة لإيقاف العنف ووضع حد لها، وتخصيص مادة في المدارس عن العنف وخطورته وضرورة تجنبه».

وأضافت عبدالعال فيما خلصت إليه إلى ضرورة: «تخصيص مواد دراسية قانونية للطلبة لتثقيفهم عن القانون بشكل عام والقواعد القانونية العامة التي يجب اتباعها وذلك لتحسين سلوكهم وتجنب سلوكيات خاطئة كالعنف»، وتابعت: «وعند تحديد سلوكيات العنف – العنف اللفظي مثلا – يجب تحديد الأساليب أو الألفاظ التي يعتبرها القانون عنفاً بصريح العبارة والعبارات التي قد يعاقب عليها».

ونوهت عبدالعال بأن: «استخدام القانون مصطلح الأنواع الأخرى من العنف هو قصور في القانون حيث يجب أن توضح وتذكر في القانون بصريح العبارة»، وتابعت: «كما يجب ان تكون مواد هذا القانون قابلة للتطبيق وبشكل أشدّ».

معايير «العمل» في قياس البطالة غير دقيقة و40% من الخريجين لا يجدون الوظائف

كشف عضو كتلة تقدّم البرلمانية فلاح هاشم عن أن: «معايير وزارة العمل تعطي أرقاماً للعاطلين غير دقيقة»، موضحاً: «قد تكون حسب معايير الوزارة صحيحة ولكن لا اعتقد بدقتها، فعلى سبيل المثال، حينما تنتظر المرأة حديثة التخرج فرصتها للعمل، وتمرّ السنوات فتتزوج وتنجب فمن الطبيعي أنها ستلاقي صعوبة في مواصلة السعي للدخول في سوق العمل، بعدما ساهمت الوزارة في تثبيط عزيمتها منذ بداية تخرجها». مشدداً على أن: «الوزارة أبعدت مثل هذه النماذج من أن تكون انسانة منتجة، ويتم شطبها من سجلات العاطلين عن العمل».

جاء ذلك في ورق عمل بعنوان: «سياسة وزارة العمل في إيجاد حلول لمشكلة البطالة»، قدّمها هاشم في ندوة لجمعية فتاة الريف بعنوان: «العاطلات البحرينيات: نحو عمل لائق، استقرار، واستدامة».

وقال هاشم: «احصائيات هيئة التأمين الاجتماعي تشير إلى أن عدد المستجدين في سوق العمل سنوياً يبلغ نحو 7 آلاف شخص، فيما تشير وزارة العمل إلى انها تسجل متوسط باحثين عن العمل سنوياً ب 12 ألف خريج جديد، أي هناك ما يمثل نسبة 40٪ من عدد الخريجين لا يحصلون على وظائف سنوياً".

وبيّن هاشم: "تقرير وزارة العمل السنوي للعام 2019 يوضح بأن أعلى فئة تعاني من البطالة هم فئة الجامعيين وعلى وجه الخصوص الإناث منهم"، وتابع: "نسبة النساء الباحثات عن العمل تصل إلى 65٪، تصل نسبة الجامعيات منهم إلى 88٪. معنى ان كلما زاد تعليم المرأة زادت نسبة صعوبة حصولهم على العمل».

وأضاف: "تتوزع النساء الباحثات عن العمل في عدد من التخصصات أولها القطاع الطبي، تخصص الاعلام، تخصص القانون والحقوق، تخصص علم الاجتماع، وتخصصات الهندسة، وهو ما يؤكد ان النساء الجامعيات يشكلن نسبة كبيرة من الباحثين عن عمل».

ودعا هاشم: "لتعديل التشريعات بما يتناسب طبيعة العمل، كإلزام صاحب العمل في القطاع الخاص وإلزام الدولة كذلك بتوفير أمكان مخصصة لحاضنة الأطفال في مقار العمل، أو قريبة منها».

من جانبه، قال رئيس قطاع النقابات العمالية في المنبر التقدمي يحيى المخرق في ورقته التي قدّمها بعنوان: "مستقبل العمل والجائحة وتأثيرها على المرأة العاملة»، بأن «كل الأمور التي كانت من المتوقع ان تدخل سوق العمل في السنوات المقبلة سرعت الجائحة من استخداماتها كنوع من التأقلم السريع مع ما فرضته من قيود ومحاذير تتطلب العمل وفق نظم وإجراءات واحترازات معينة"، وتابع: " وبسبب الجائحة ايضاً استجابت بعض الشركات للتغيير رغم تخوفها في بادئ الامر من التحوّل التكنولوجي والرقمي بهذه السرعة".

وبيّن المخرق بأن: "من المتوقع ان ارتدادات مستقبل سوق العمل ستنعكس على الرجال والنساء بالتساوي، فكلاهما سيتعرضان للمنافسة من قبل هذا التحوّل التقني والتكنولوجي، بما نسبته 21٪ للرجال و20٪ من النساء، بالإضافة إلى تعرض 40 إلى 160 مليون امرأة حول العالم لخسارة وظائفهن". مستدركاً: "المشكلة الأكبر في ذلك ان الرجال فرصتهم في الحصول على وظائف ضمن الوظائف التكنولوجية الجديدة أكبر من النساء".

نقابة جرامكو: ضرورة ارجاع جميع الحقوق العمالية المتوقفة منذ 2015

قالت نقابة عمال جرامكو في بيان لها بأنها: «تتطلع إلى حلول مرضية تنصف جميع العمال بما فيهم المتقاعدين وتضمن استرجاع حقوقهم ومكتسباتهم المسلوبة باطلاً ودون وجه حق والتي أضرت بجميع العمال وعوائلهم دون استثناء». وأوضحت بأنها: «طوال السنوات السابقة سعت جاهدة من خلال الاجتماعات المكثفة على الصعيد الداخلي للشركة أو الوزاري لتوضيح المخالفات التي قررتها الإدارة التنفيذية للشركة عندما قامت بحرمان العمال من الزيادة السنوية، وكذلك المكافأة السنوية، ومكافأة سنوات الخدمة الطويلة وتخفيض نسبة مساهمة الشركة في نظام الإدخار من 10 إلى 5٪، بقرار إداري متعسف أحادي الجانب رافضة أي تفاهم مع النقابة العمالية ما دعاها للجوء إلى التحكيم بوزارة العمل من ثم إلى القضاء».

وشددت النقابة على: «ضرورة إرجاع جميع الحقوق والمزايا والمكاسب العماليّة المتوقفة منذ العام 2015 إلى مجراها الاعتيادي المنصوص عليه في النظام الأساسي للشركة وبأثر رجعي ومنصف للحقوق والمكتسبات"، مؤكدة: "ترحيبها بكل الجهود والنوايا الصادقة من كل الأطراف الساعية لإيجاد حلول منصفة لملف القضايا العمالية العالقة والنقابة لطالما كانت شفافة في طرحها وموافاة جمعيتها العمومية بالمستجدات وآخر التطورات في هذا الشأن".

وقالت النقابة بأنه: "من المعيب أن يبلغ الحد إلى انتهاج وسائل غير مشروعة تتنافى مع الأعراف المهنية والمبادئ والأسس التنظيمية وذلك باللجوء إلى الممارسات المتضمنة بالترهيب والتهديد والمساومة والتمييز والضغط على العمال بالانسحاب من عضوية النقابة والتي تهدف إلى إضعاف التمثيل العمالي الذي لا ينطلي على وعي وثقافة الجمعية العمومية والتأثير على الجهات المتحاورة وتصوير النقابة بالجهة المعطلة لحلحلة القضايا العمالية وتحميلها مسؤولية الفشل الإداري في استرجاع عادل للحقوق".

نقابة المقاولات تطالب «العمل» التحقيق في وفاة 3 عمال

طالبت النقابة العامة للإنشاء والمقاولات والخدمات وزارة العمل بالتحقيق العاجل في حالات الوفاة المتكررة في الطرق، ونشر نتائج تلك التحقيقات للرأي العام وتقديم من يثبت تقصيره للعدالة. وكانت النقابة قد أصدرت بياناً نعت فيه وفاة ثلاثة عمال وإصابة آخر على شارع الشيخ خليفة بن سلمان، بينما كانوا يقومون بإصلاح الحاجز الحديدي.

وقالت النقابة: «سبق وحذرنا من تجاوز بعض الشركات لمعايير واحتياطات السلامة المقررة وعدم توفر الحواجز الإسمنتية التي تحمي العمال في حال وقوع مثل هذه الحوادث».

كما طالبت النقابة وزارة الاشغال: «بإلزام الشركات والمقاولين بجميع احتياطات السلامة قبل التصريح لها بالعمل، فهي الجهة الرسمية المعنية بالإشراف والترخيص للشركات والمقاولين بالعمل في جميع الشوارع الرئيسية والفرعية في مملكة البحرين، وضرورة توفير الحواجز الإسمنتية ووسائل وادوات الصحة والسلامة».

كاريكاتير خالد الهاشمي

نقلاً عن حساب الفنان على «انستجرام»

باحث عمالي: «التصريح المرن» يعاني الثغرات ولم يحقق أهدافه

اعتبر الباحث العمالي خليل بوهزاع بأن: «تصريح العمل المرن يعاني من ثغرات كبيرة وواسعة»، مشدداً على «هشاشة الأوضاع التي يعمل فيها العمال تحت مظلته". وقال بوهزاع، في ورقة عمل قدّمها بعنوان "تصريح العمل المرن، تفكيك نظام الكفالة أو إعادة إنتاجه"، في ندوة للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين تحت عنوان "التوظيف العادل والحدّ من العمل الجبري في البحرين"، بأن: "الحماية القانونية للمستفيد من تصريح العمل المرن بوصفه عاملا تنطبق عليه تشريعات العمل غير واضحة ويشوبها التعقيد والمرونة في الوضع القانوني»، وأضاف: «كذلك يعاني المستفيد من التصريح من غياب الحماية في حالات إصابات العمل والعجز والعاهات المستديمة، بالإضافة إلى عدم وضوح الإجراءات القانونية لإثبات الحقوق».

وشدّد بوهزاع على أن: "تصريح العمل المرن لم يحقق الأهداف المتوقعة في تقليل أعداد العمالة المهاجرة في الأوضاع غير القانونية، كذلك لم يحقق مبادئ العمل اللائق».

وخلصت الورقة التي قدمها بوهزاع إلى: "التأكيد على ضرورة إلغاء نظام الكفالة واستبداله بنظام توظيف عادل، وفصل رخصة العمل عن الإقامة، واعتماد برامج شبيه ببرامج العمال الضيوف (Guest Workers) والهجرة الدائرية (Circular migration)، لسدّ حاجة الاقتصاد للأعمال المؤقتة والعرضية». كما أكد على: "أهمية تمهين الوظائف وإصدار تراخيص العمل بناءً عليها، وضبط عمليات استقدام العمالة المهاجرة وفق المتطلبات الحقيقية للاقتصاد، بالإضافة إلى معالجة الأسباب التي تُخرج العمال المهاجرين من الوضع القانوني ومحاسبة المتسببين في ذلك.

وشدد بوهزاع على: "اعتماد حد أدنى للأجور ينطبق على جميع العمال دون تمييز عن طريق إنشاء مجلس أو هيئة للأجور بمشاركة كافة أطراف الإنتاج».

وفيما يتعلق بإصلاح نظام تصريح العمل المرن، أوصى بوهزاع: "دراسة كافة الثغرات في تصريح العمل المرن، كتحديد الوضع والوصف القانوني للعامل الحاصل على تصريح العمل المرن، لضمان تمتعهم بالحقوق التي نصت عليها التشريعات العمالية والاجتماعية، بما في ذلك الصحة والسلامة المهنية»، كما أوصى: «بإعادة النظر في تكاليف الحصول على تصريح العمل المرن ومساواتها على أقل تقدير مع تصاريح العمل العادية، بالإضافة إلى: "توسيع نطاق تصريح العمل المرن، بعد إصلاحه، ليشمل كافة فئات العمال، وكذلك زيادة حملات التوعية في أوساط العمال المهاجرين حول الحقوق الأساسية للعمال بما في ذلك أساليب تثبيت حقوقهم التعاقدية».

مخاوف من خفض علاوة الغلاء بعد الزيادة السنوية للمتقاعدين

تساءل النائب يوسف زينل عن مدى صحة الهاجس من أن يؤدي القرار الخاص باسئناف صرف الزيادة السنوية للمتقاعدين لمدة عامين، إلى خفض مكتسبات ثانية تحديدًا مبلغ الدعم المالي أو ما يعرف بعلاوة الغلاء.

وأضاف: على وزارة العمل تقديم توضيحات مفصلة بهذا الشأن، ومعالجة أي إشكال لا ينسجم مع توجيهات القيادة مقاصد قرارات الزيادة والتي يجب أن تنتهي للبناء على ما هو موجود لا السلب والانتقاص منه.

وتابع: الحديث هنا على وجه الخصوص عن شريحة من المتقاعدين ممن سيؤدي صرف زيادتهم السنوية لمدة عامين، إلى تجاوز معاشاتهم حاجز الـ 300 دينارًا، والذي سيؤدي إلى خفض مبلغ علاوة الغلاء الشهري الذي يحصلون عليه من 100 دينار إلى 77 دينار.

وأردف: نحن هنا أمام إشكال وتراجع يشمل شرائح أخرى، ويتوجب النظر فيه ومعالجته وذلك بتعديل المعايير المعلنة من قبل وزارة العمل منعًا للإضرار بفئة ذوي الدخل المحدود والتي تشكل الفئة الأكثر احتياجًا للدعم وتحسين مستوياتهم المعيشية.

ضرورة إغلاق ملف متطوعي الجائحة وصرف مكافآتهم

طالب النائب يوسف زينل وزارة الصحة بإغلاق ملف المتطوعين خلال الجائحة بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للمتطوعين. وقال بأن: «ملف مكافآت المتطوعين لم يغلق بعد، مما يعكر صفو الاحتفاء بالمناسبة، وهي دعوة للوزارة لأن تقوم بكامل مسؤولياتها».

وأردف: «لم تنقطع شكاوى المتطوعين ممن كانوا في موقع الخطر لأكثر من عام، وهم بانتظار صرف المكافآت التي أمر بها سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وتباطأت وزارة الصحة في الصرف والتنفيذ».

وأشاد: «بإقبال المواطنين على التطوع والخدمة الوطنيّة، وتكامل منظومة العمل بفضل التشريعات والقرارات التي تشرف على تنفيذها وزارة التنمية الاجتماعية، حتى انعكس ذلك على أعداد المنظمات الأهليّة والتي تجاوز عددها الـ 600 منظمة في بلد لا يتجاوز عدد سكانه 1.5 مليون نسمة».

وتابع: «لا نتحدث هنا عن ترف، بل تطوع يتصل مباشرة بالأمن الاجتماعي وحتى الصحي، ويشكل شريكًا لا غنى عنه لتحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة وعلى رأسها محاربة الفقر وتعزيز التكافل الاجتماعي، منوهًا في هذا الصدد بما أظهره المجتمع البحريني من جاهزية منقطعة النظير خلال الجائحة، حين تصدى لها نحو 50 ألف مواطن للتطوع في مختلف المواقع».

«تقدّم» تجدد تضامنها مع الشعب الفلسطيني

أكدت كتلة «تقدّم» البرلمانية وقوفها الدائم مع حق الشعب الفلسطيني في استرجاع ما سلب منه، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. وقالت «تقدّم» في بيان لها بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، بأن: «القضية الفلسطينية تشهد هذه الأيام تجدد الهجمة الشرسة، الهادفة لتهويد مدينة القدس؛ حيث صادقت لجنة التخطيط والبناء في بلدية القدس على مخطط لبناء حي استيطاني جديد يضم آلاف الوحدات السكنية شمال القدس، في عملية مكشوفة لعزل القدس عن محيطها الفلسطيني وإخراجها من أية مفاوضات مستقبلية كعاصمة لدولة فلسطين».

وعبرت الكتلة عن مشاطرتها شعوب العالم في تقديم التحية والتضامن مع الشعب الفلسطيني، كما وأدانت في ذات الوقت جميع إجراءات الكيان الصهيوني الهادفة إلى أي تغيير على أرض الواقع. وجددت الكتلة دعوتها لجميع القوى والشخصيات الوطنية وأحرار العالم لمزيد من الالتفاف والوقوف مع الحق الفلسطيني وتوسيع دائرة التضامن معه ومقاطعة كل ما يتعلق بهذا الكيان الغاصب.

ضرائب على الأراضي البيضاء والثروات بدلاً من «القيمة المضافة»

قال النائب عن كتلة «تقدم» البرلمانية فلاح هاشم بأن: «معالجة ما تمرّ به البلاد على الصعيد الاقتصادي يتطلب معالجة شاملة للعديد من المواضيع مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي». وأوضح هاشم الذي رفض في جلسة مجلس النواب مؤخراً مشروع بقانون ينص على مضاعفة ضريبة القيمة المضافة مشيراً إلى أن رفضه جاء: «متوافقاً مع قناعتنا في ألا يمس جيب المواطن». واستنكر: «تحويل جلسة مجلس النواب التي أقرت القانون الى سريّة عند المناقشة بعيداً عن متابعة المواطنين لما يتم مناقشته في جلسات المجلس».

وأوضح هاشم: «سبق وتقدمنا وفي أكثر من موقف ومقترح على مستوى المجلس النيابي لحلول وطرق أخرى من الممكن اللجوء لها بدلاً من جيب المواطن، وكذلك من خلال آراء ودراسات للعديد من خيرة النخب المجتمعية المتخصصة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية».

وأشار إلى: «أهمية العمل على إقرار سياسات ضريبية عادلة عن طريق تشريع ضرائب على غرار ضريبة الدخل التصاعدية وضريبة الأراضي البيضاء وضريبة الثروات، والتي سيكون لها مردود إيجابي على الميزانية يفوق ما سيتم جبايته عن طريق رفع ضريبة القيمة المضافة، ويجنب المواطنين تبعات وصعوبات في حياتهم المعيشية قد تنعكس سلباً على الأمن المجتمعي»، وتابع: «بعض الأدلة والشواهد منها ما تمّ الإعلان عنه في الصحافة المحلية تدل على نمو كبير للثروات المالية في البحرين بقيمة 69 مليار دولار عام 2020، رغم التحديات التي فرضتها الجائحة».

حثّ الحكومة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لاسترجاع الأموال المهدرة

قال النائب فلاح هاشم في مداخلته عند مناقشة تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية السنوي للعام 2019-2020 بأن: «هناك الكثير من الملاحظات التي أصبح من الممل ان نكرر الحديث عنها خاصة فيما يتعلق بمؤشرات عن فساد والحد من هدر المال العام أو سوء إدارته، والتي يتكرر الحديث عنها يومياً عبر وسائل الاعلام المختلفة».

وأوضح هاشم بأن: «تقرير اللجنة المالية الخاصة بمناقشة تقرير ديوان الرقابة أوصى الحكومة بشكل صريح باتخاذ الإجراءات اللازمة لاسترجاع الأموال المهدرة»، وتابع: «اللجنة توصلت الى قناعة أنّ هناك أموالاً مهدرة، وهذا ما يدعونا إلى السؤال عن كمّ هي الاموال المهدرة وما هي الجهات التي أهدرتها، حيث لم تحدد اللجنة ذلك، ولا يفيد التقرير أنها حصلت على إجابة على هذه التساؤلات عندما اجتمعت بديوان الرقابة والجهات المعنية في الجهاز التنفيذي».

وقال هاشم بأنه: «أقسمنا على حماية المال العام وحق للمواطنين أن نكشف عن أماكن الخلل في كل ما يتصل بالشأن العام ومناقشتنا لتقرير الرقابة المالية والإدارية هي إحدى الإمكانيات التي وفرها لنا نظامنا الديمقراطي في تأدية واجبنا بالكشف عن مفاصل ومواقع الخلل هذا عدى عن تقديم من يرتكبها إلى للعدالة»، وأضاف: «تقرير اللجنة المالية يحتوي العديد من الارقام والتفاصيل الا انه خلا من موضوع مهم بنيت عليه توصية من أهم توصيات التقرير وهي حث الحكومة لاسترجاع الأموال المهدرة».

مطرقة البرلمان

تجربتنا الوطنيّة إلى أين؟

بعد مصادقة القيادة العليا للبلاد على نتائج الاستفتاء الشعبي على ميثاق العمل الوطني منتصف العام ٢٠٠١ وما توافر في حينه من حريات نسبيّة على أكثر من صعيد، لعل أهمها حرية الصحافة والنشر والتعبير، بالإضافة إلى السماح بحرية تأسيس الأحزاب والتجمعات السياسيّة التي اصطلح لاحقا على تسميتها بالجمعيات السياسية، بالإضافة طبعًا للسماح بالعمل النقابي وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني وما سبق كل ذلك من تبييض للسجون، وما تلاه من انبعاث روح جديدة ميزت ما يتمتع به مجتمعنا البحريني بمختلف تياراته من ديناميكية وحيوية توجت باستعادة الحياة البرلمانية المتوقفة لأكثر من ربع قرن.

عبد النبي سلمان

كان المؤمل بعد كل ذلك أن يستمر الزخم الإيجابي لتلك التحوّلات وحالة الانفتاح التي سادت المجتمع البحريني وكانت واعـدة بالفعل بحسب ما قدمته من معطيات إيجابية للبحرين وشعبها خلال فترة وجيزة، خاصة وأنها تلازمت مع عهد سياسي جديد بكل ما حمله لنا من تطلعات مشروعة طال انتظارها، وبعد مرور أكثر من عقدين من الزمن يجدر بنا أن نستذكر بعضًا من جوانبها، باعتبارها فترة مليئة بالتطلعات والآمال.

ولعلّ أكثر ما يمكن متابعته في هذه العجالة هو ما آلت إليه مسيرتنا الديمقراطية على الأقل في شقها المتعلق بتطوّر الحياة النيابية تحديدًا، وهو الجانب الذي كثيرًا ما يعول عليه باعتباره قاطرة التحولات الرئيسية، وبما يجر معه من تحولات تلقائية وموضوعية، والذي يشكّل ما يمكننا أن نطلق عليه التجربة الديمقراطية برمتها.

واقع الحال يقول إننا أمام تجربة وليدة لكنها أضحت متعثرة بكل أسف في الكثير من تعرجاتها ومفاصلها بعد مرور أكثر من عشرين عامًا، وهي بعمر الزمن قصيرة نسبيًا، لكننا لا نستطيع أن نقبل ذلك بكل يسر وسهولة، فتجربتنا السياسية الزاخرة بالعطاء والتضحيات كانت بالفعل تستحق أن تستمر وتتطور بشكل أفضل مما هي عليه الآن، لا أن تعود وتتراجع للوراء قياسًا بحجم طموحاتنا الكبيرة علاوة على يختزنه شعبنا وقواه السياسية من تجارب ووعي ومقومات كبيرة كانت كفيلة أن تقود هذا المجتمع الصغير والحيوي إلى مساحات أرحب سياسيًا ومجتمعيًا.

إذاً ما الذي حصل حتى نتراجع ونحن الذين ابتدأنا مشوار الألف ميل بخطوات واعدة، لكنها لم تكن خجولة أو مـترددة بـادئ الأمـر، ونحن الذين عشنا ولا نزال وسط تحولات إقليميّة كبيرة وجارفة، لكننا ارتضينا مع القيادة السياسيّة ومنذ مطلع الألفيّة أن نمتلك زمام المبادرة بالنسبة لقرارنا الوطني ونمضي، رغم معرفتنا كوطن بحجم التحديات محليًا وإقليميّا وحتى دوليًا؟!

باعتقادي أنه من الظلم إلقاء اللوم على جهة دون أخرى دون تحكيم العقل والمنطق والإقرار أولًا بمن يمتلك القرار ويؤثر فيه، فالجميع شارك بطريقة أو بأخرى في ما حصل من تراجعات، ولكن بدرجات ومستويات متفاوتة بطبيعة الحال، وطبيعي جدًا أن نقول إن ما كان ينقص تجربتنا هو الإرادة السياسية الفاعلة والصبورة التي تكتسب ديمومتها وزخمها المتعاظم من خلال قراءتها الواعية لموجبات ومتطلبات ودرجات الوعي المجتمعي، عوضًا عن الاكتفاء ببعض المظاهر والشكليّات التي لازلنا نتغنى بها دون الغوص في فهم ضرورات وأهميّة وجود تجربة ديمقراطيّة حقيقية قابلة للتطور مع الزمن، ومستعدة لتحقيق فهم أكبر لحاجتنا الحقيقيّة لتلك التجربة حتى تكون رافدًا مهمًا لأي تنميّة مستدامة ونهوض مجتمعي كنا ولازلنا نستشعر في دواخلنا إمكانيّة حدوثه.

أقـول ذلك وأنـا متابع باستمرار لما يعتري تجربتنا السياسية مـن تراجعات لا يجب أن نخجل أبـدًا من الاعتراف بها، فطبيعة أي عمل سياسي جاد هو المراجعة الدؤوبة والمستمرة، لذلك نحن معنيون اليوم، وأكثر من أي وقت مضى بمتابعة ذلك والتأشير بشكل واضح على الإيجابيات بمثل ما نؤشر دون خوف وتردد على مسببات تراجع تلك التجربة، فهل برلمان 2018 الحالي هو بمقاييس برلمان 2002؟ وهل أداء القوى السياسيّة ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات هو بذات القوة والتأثير الذي تلا فترة إقرار ميثاق العمل الوطني .. ولماذا؟! والأهم من ذلك هل لازال الإيمان بوجود تجربة ديمقراطيّة متطورة هو ديدن المعنيين بتطور المسيرة الديمقراطية ممثلة في القيادات السياسية العليا ومعها القوى المجتمعيّة والتيارات السياسيّة؟!

أسئلة ستظل تبحث عن إجابات لا سبيل لنا أن نهرب من محاولة الإجابة عليها متسلحين بمحبتنا لهذه الأرض وشعبها.

إصلاح التقاعد لن يتم بالنهج المأزوم المتبع

فلاح هاشم

في نهاية الدور الرابع من الفصل التشريعي الرابع تقدّمت الحكومة بمشروع تعديل قانون هيئة التأمين الاجتماعي، والذي تمّ رفضه شعبياً ونيابياً وتوج ذلك الرفض بأمر من جلالة الملك بسحبه على أن تتم أي إصلاحات بالتوافق مع المؤسسة التشريعية، كان مضمون ذلك المشروع يتلخص في إعطاء مجلس ادارة الهيئة صلاحيات تمكنها من تغييرات جوهرية على قانون التقاعد تمس حقوق ومكتسبات المشتركين من عاملين ومتقاعدين وهي صلاحيات تختص بها المؤسسة التشريعية وليست من اختصاص السلطة التنفيذية.

وتتلخص الرؤية التي قدّمتها الحكومة رسميًا إلى مجلسي النواب والشورى بشأن نظام التقاعد في القطاعين العام والخاص، في الفصل التشريعي الرابع عام ٢٠١٨ في التالي:

رفع سن التقاعد المبكّر تدريجيًا بدءًا من العام 2019 لمدّة خمس سنوات، ليصل الحدّ الأدنى لسنّ التقاعد إلى 55 سنة في عام 2023، على أن يتم مساواة النساء بالرجال في ذلك.

إعادة التأمين على الأجانب في القطاعين العام والخاص.

تعديل نسبة الاشتراكات في القطاعين العام والخاص والسلطة التشريعية لتكون 27٪ تدريجيًا، اعتبارًا من سنة 2019، إذ يزاد 1٪ سنويًا في القطاعين حتى يصل إلى النسبة المقترحة.

تسوية المعاش التقاعدي على أساس متوسط الراتب أو الأجر، للسنوات الخمس الأخيرة للقطاعين العام والخاص

المدة المؤهلة لاستحقاق المعاش 25 سنة كاملة في جميع الأحوال، باستثناء معاش العجز الكلي أو الوفاة، وإلغاء جميع المدد الاعتبارية في القوانين التقاعدية السارية، وإلغاء جبر كسور السنة إلى سنة كاملة في حساب مدد الخدمة.

صرف الزيادة السنوية للمتقاعدين لمدة 7 سنوات فقط، على ألا يتعدى المعاش قيمة الراتب الذي حسب على أساسه المعاش التقاعدي، ووضع حد أقصى لقيمة الزيادة السنوية (3٪) على ألا تتعدى مبلغ 50 دينارًا سنويًا. وبدء احتساب الزيادة السنوية على المعاش عند بلوغ سن 55 عامًا،

اعتبار سن التقاعد الإلزامي للرجل والمرأة هو سن 60 سنة في جميع الصناديق التقاعدية، مع إمكان التمديد اختياريا إلى سن 65 سنة.

الحد الأقصى للراتب التقاعدي وفق الراتب الخاضع للاشتراك؛ ففي القطاع العام بما يعادل راتب الوزير عند بدء التعيين، على أن تثبت رواتب الموظفين الحاليين الذين تفوق رواتبهم راتب الوزير عند التعيين، وذلك اعتبارا من صدور القانون، وعند انتهاء الخدمة يتم تقسيم مدد الاشتراك واحتساب المتوسط لكل مدة على حدة، ويحسب المعاش ومكافأة نهاية الخدمة أو مكافأة التقاعد بجمع متوسط المتوسطين معًا، إلى جانب استحداث ميزة التأمين التكميلي اختياريًا، أما في القطاع الخاص فيتم الإبقاء على الحد الأقصى للأجر الخاضع للاشتراك عند 4 آلاف دينار.

وضع حد أدنى للراتب الخاضع للاشتراك في القطاعين العام والخاص، بما يعادل الحد الأدنى للمعاش التقاعدي مضافا إليه نسبة 50٪، بحيث إذا كان الحد الادنى للمعاش التقاعدي 200 دينار، فإن الراتب الخاضع للاشتراك يكون 300 دينار.

كما تضمنت الرؤية الحكومية التالي:

إعادة تفعيل فرع التأمين على الأجانب في القطاع الخاص الذي تم إيقاف العمل به مؤقتًا منذ 14 مايو 1977، واستحداث نظام للتأمين على الأجانب في القطاع الحكومي أسوة بالمعمول به في القطاع الخاص.

دمج حساب التأمين ضد التعطل ضمن فروع التأمين الأخرى، وتحويل المبلغ الفائض إلى حساب احتياطي صندوق التقاعد المدني والتأمين الاجتماعي، كل بحسب نصيبه من الاشتراكات.

وقسمت الحكومة المشتركين إلى أربع فئات: الفئة الأولى هم الموظفون الذين لديهم مدة خدمة 25 سنة في القطاع العام، أو 20 سنة في القطاع الخاص، ومؤهلون للمعاش التقاعدي، وهم ممن «لن تسري بشأنهم التعديلات المقترحة»، أما الفئة الثانية فهي تتعلق بالموظفين الذين لديهم مدة خدمة 15 سنة وأقل من 24 سنة في القطاع العام، أو 15 سنة وأقل من 20 سنة في القطاع الخاص، إذ «ستُعامل مدة خدمتهم قبل التعديل بمعزل عن المدة التالية لتطبيق التعديلات المقترحة، ثم تجمع المدتين معا عند تسوية المستحقات التقاعدية»، والفئة الثالثة تعنى بالموظفين الذين لديهم مدة خدمة 10 سنوات وأقل من 15 سنة في كلا الصندوقين، إذ «سيتم تخييرهم بمعاملة مدة خدمتهم قبل التعديلات وفقا للفئة الثانية أو معاملة كامل المدة وفقا للتعديلات على القانون»، إلى جانب الفئة الرابعة التي تتعلق بالموظفين الحاليين الموجودين على الخدمة، ومدة خدمتهم أقل من 10 سنوات في كلا الصندوقين، وتطبّق بشأنهم التعديلات على القانون.

كما جاءت التعديلات الحكومية المقترحة بناء على كل من: المرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2020، والمشروع بقانون والتي قدّمتها رسميًا إلى مجلسي النواب والشورى بشأن نظام التقاعد في القطاعين العام والخاص في الفصل التشريعي الخامس عام 2020 والتي تنص على:

إصلاحات طارئة صدرت بمرسوم تتظمن:

دمج صندوقي القطاع العام والخاص.

وقف الزيادة السنوية للمعاش التقاعدي إلى ان يتوفر فائض في الصناديق.

وقف الجمع بين المعاش التقاعدي والراتب.

منع الجمع بين المعاشات التقاعدية من الصناديق التقاعدية والتأمينية.

إصلاحات طارئة مستعجلة قدمت للمجلس النيابي في مشروع بقانون

تخفيض المعاش بمعدل 6٪ عن كل سنة من سنوات التقاعد قبل سن التقاعد الأعتيادي.

إعتبار سن التقاعد الاعتيادي 60 سنة والاختياري 65 سنة مع جواز الاستمرار في العمل بعد ذلك.

تسوية المعاش على متوسط راتب الخمس سنوات الاخيرة قبل التقاعد.

زيادة نسبة الاشتراكات التأمينية 1٪ تدريجياً حتى تبلغ 27٪ وذلك إعتبار من 2020م.

وضع حد أدنى لسن التقاعد عند 55 عاماً.

إلغاء سنوات الخدمة الاعتبارية.

بالمقارنة بين المقترحين المقدمين في الفترتين السابقتين يتضح أن التعديلات الأخيرة بمجملها والتي تضمنها كل من المرسوم والمشروع بقانون هى أقسى على المشتركين في نظام التأمينات الاجتماعية بمزيد من الانتقاص من المنافع التي يتوجب على هيئة التأمين الاجتماعي الوفاء بها.

وهنا لابد من الإشارة إلى مستجدين يُجمع المتابعون الجادون على تأثيرهما السلبي على الصناديق التقاعدية وعمق أزمتها، وهما:

تحميل الهيئة التزامات صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لأعضاء الشورى والنواب والمجالس البلدية حين تمّ إلغاء ذلك الصندوق، خاصة أن هناك من الاشتراكات والالتزامات الحكومية ما لم تسدد للصندوق، مما حمّل الصندوق مزيداً من التكاليف.

تبعات برنامج التقاعد الاختياري والذي تم عبره إخراج ما يعادل 18٪ من موظفي الحكومة وتحويلهم من مساهمين يمولون التقاعد إلى متقاعدين تقاعداً مبكراً يستحقون معاشات تقاعدية ساهم في رفع تكلفة المعاشات التقاعدية وتدهور الوضع المالي بصورة سريعة لهذه الصناديق والتي يتضح جلياً في وضعية صندوق القطاع العام المتدهورة بصورة أكبر من صندوق القطاع الخاص.

* كلا القرارين تقدمت بهما الحكومة ووافق عليهما المجلس النيابي بدون تقديم أية دراسات اكتوارية تبين تأثيرها على التقاعد رغم كل ما تقدم وصرح به وفي عدة مناسبات عن الوضعية المتدهورة لصناديق التقاعدية والتي تستند على الدراسات الاكتوارية، التي لم تكن بمعزل عن السياسات الأخرى المتبعة بتحميل نظم التأمينات الاجتماعية تبعات قرارات غير حصيفة، بدءاً من قرار إبعاد العمالة غير البحرينية من التقاعد ومروراً بقرار خفض الاشتراكات، وصولاً إلى ما نحن فيه.

ما يثير الاستغراب والدهشة موقف النواب في كلتا الحالتين، إذ كيف لمجلس نواب يمثل الشعب أن يوافق على تحميل الناس تبعات سياسات أثبتت عدم جدواها؟

بصراحة

نوّاب الشعب أم نوّاب الحكومة ؟

سيسجل التاريخ خذلان الشعب في يوم الثلاثاء الموافق ٧ ديسمبر ٢٠٢١ عندما صوَّت ٢٣ نائباً في مجلس النواب البحريني بالموافقة على زيادة ١٠٪ لضريبة القيمة المضافة لتحقيق رغبة الحكومة تحت ذرائع زيادة الضمان الاجتماعي، (علاوة غلاء المعيشة، عودة الزيادة السنوية ٣٪ للمتقاعدين) ورفض ذلك ١٥ نائباً؛ كان موقفهم يعبّر عن الإرادة الشعبية وامتناع نائب، في الوقت الذي أجمع فيه المختصون في شؤون الاقتصاد والمال البحرينيين بأن الفائدة ستعود بالنفع للحكومة وليس للمواطنين، فبينما تحصل الحكومة على دخل من الضريبة بعد زيادة ١٠٪ يساوي ١٠٠ ٪ سيحصل ذوو الدخل المحدود من المواطنين على ١٠ ٪ من مجموع أموال الضريبة المضافة ويبقى الفائض ٩٠ ٪ يذهب إلى الحكومة، ما يعني ان المواطنين هم من يغطي العجز المالي للحكومة من أموالهم وبعدها يحصلون على فتات متواضع وأيضاً من أموالهم .

فاضل الحليبي

كان الأجدر بالحكومة والنواب الثلاثة والعشرين الذين صوتوا بالموافقة على هذه الزيادة أن يتصدون لتقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية التي تكشف سنوياً عن حجم الفساد المستشري في الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وتقديم المتورطين من المسؤولين للمساءلة القانونية، والتقليل من النفقات الحكومية لكي تستطيع توفير الأموال وتقلل من العجز المالي السنوي وتوقف الارتفاع المستمر للدين العام الذي يقدر حالياً بأكثر من 13 مليار دينار دون الفوائد المالية المترتبة عليه من الجهات الدائنة، لأن الأزمة لن تحل طالما وجد الفساد وسوء الإدارة، مما يتطلب المزيد من الشفافية والمحاسبة من قبل الحكومة.

بالمقابل يمكن فرض ضريبة على أصحاب الثروات المالية والعقارية الكبيرة وهذا متبع في معظم الدول التي تعمل بنظام "اقتصاد السوق" سواء كانت دولاً رأسمالية أو التي تعرف بدول العالم الثالث، وكذلك على الشركات والبنوك الكبيرة التي تحصل على أرباح مالية كبيرة سنوياً، بدلاً أن يكون المواطن هو ضحية لسياسات اقتصادية ومالية فاشلة وانصياع لنصائح مسؤولي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهما اللذان دمرا دولاً بمافيها الأوروبية، اليونان مثالاً، التي لولا الدعم المالي من ألمانيا لها لكان وضعها كارثياً ولازالت تداعيات الأزمة المالية تلقي بظلالها عليها اقتصادياً ومعيشياً، ويتحمل الأعباء الطبقة العاملة والكادحون، إن تنفيذ السياسة النيوليبرالية لن يُحسن الوضع الاقتصادي المأزوم في بلادنا، وطالما ظلّ الفساد والفاسدون وسارقو المال العام موجودين لن تنجح كل المسكنات في العلاج القائم بدون استئصال للوباء القاتل .

أما أعضاء مجلس النواب الذين وافقوا على زيادة ضريبة القيمة المضافة، فإنهم يؤكدون على مواقفهم السابقة بدعم ومساندة الحكومة ووما تقدّمه من مقترحات ومشاريع وقوانين تطرح في المجلس، فهم في كل مرة يخدلون من انتخبهم وكأنهم ممثلو الحكومة لا الشعب، ففي المجالس السابقة منذ عام 2002 حتى هذا المجلس صدرت العديد من القرارات والقوانين المضادة لإرادة الشعب، منها قوانين معيقة للحريات العامة وللمكتسبات التي تحققت في السنة الأولى من الانفراج السياسي في عام 2001 ، إضافة إلى إقرار أعضاء مجلس النواب تقاعد النواب وإستقطاع 1٪ من رواتب المواطنين في مجلس 2006، ففي مجلس 2010 وبعد إجراء الانتخاب التكميلية في 2011 صدرت العديد من القوانين المسيئة للتجربة النيابية في البحرين وفي مجلس 2014 تمّ تقليص صلاحيات مجلس النواب، وبالأخص في موضوع الاستجواب برفع عدد النواب الذي يحقّ لهم التقدم بطلبه من 5 نواب إلى 27 نائباً، ليشكل سابقة خطيرة تعيق أعضاء المجلس من ممارسة صلاحياتهم الرقابية والتشريعية، بالإضافة إلى عقد جلسة خاصة للموافقة على قانون التقاعد الجديد في عام 2018، بالرغم من فضّ انعقاد جلسات مجلس النواب في مايو 2018، لأن الحكومة أرادت تمرير ذلك القانون بالرغم من الرفض الشعبي له.

استبشر الناس بمجلس 2018 حيث أغلبية أعضائه نواب جدد وشباب، بأن يحدث تغيّراً ويدخل إصلاحات على بعض القوانين وإذا به لا يختلف عن المجالس السابقة، وهذا يعود لعدة أسباب بينها أن النائب المنتخب لا يمارس صلاحياته التشريعية والرقابية ولا يقوم بواجباته الدستورية وفق القسم الدستوري الذي أدَّاه في أول جلسة انعقاد للمجلس الجديد، أصبح النائب «مربوطاً» بالجهة التي أوصلته إلى المجلس ينفذ مايطلب منه، يحضر هذه الجلسة ويغيب عن تلك، ولا يهمه الناخبين في دائرته، نوعية أخرى من النواب تفكر في ما بعد انتهاء فترة المجلس الحالي بأن يصبحوا أعضاءاً في مجلس الشورى أو يسند لهم منصباً حكومياً رفيعاً، يبحثون عن مصالحهم، ولا يهمهم الناخبين أو تطوير التجربة النيابية، وكأنهم ليسوا ممثلين للشعب يتطلب منهم الوقوف والدفاع عن حقوقه ومصالحه ومطالبه، بدل الدفاع عن الحكومة وأجندتها.

اليوم تبرز أصوات في المجتمع تقول ماجدوى وجود مجلس للنواب في البلاد إذا كان الشعب لا يستفيد منه، وأصبحت تكاليفه المالية أكثر من فوائده، والتجربة النيابية منذ عودتها في عام 2002 لم تتطور وتتجذر وأصبحت الصلاحيات الدستورية معيقة ومقيّدة لعمل النواب لاسيما النواب الذين يدافعون عن حقوق الشعب، بالرغم من هذا التذمر والاستياء من أداء أعضاء مجلس النواب، يبقى مجلس النواب ساحة للعمل البرلماني وكشف القوانين والصلاحيات المقيدة وهذا يتطلب الصبر والنفس الطويل والإرادة الوطنية المخلصة للتغيير، وإيصال شخصيات وطنية تمتلك الكفاءات والتخصصات إلى قبة مجلس النواب همها هموم المواطن وحقوقه والحفاظ على المكاسب الوطنية التي تحققت في عام 2001، فيجب أن لا يكون المجلس لمن ليس لديه مهنة أو وظيفة يحصل عليها من خلال عضويته فيه، من أجل الوجاهة الاجتماعية، يجب أن يكون معبراً عن آمال وتطلعات البحرينيين في التغيير والإصلاح والديمقراطية ونيل الحقوق.

المهمة صعبة ولكن على المواطن حسن الاختيار في الانتخابات القادمة من المترشحين الجدد والقدامى للمجلس وأن تراقب المجالس الشعبية في الدوائر أداء النواب في داخل المجلس ومدى التزامهم بالوعود التي قطعوها على أنفسهم بتنفيذها، أن يكون هناك حراك شعبي لتفعيل دور نائب الدائرة ومراقبة أدائه. تبدو المهمة صعبة في ظل الركود السياسي وتراخي وتقاعس نشاط العديد من منمنظمات المجتمع المدني، والتضييق على النشطاء في العمل التطوعي بإصدار القوانين والقرارات المعيقة للعمل والأنشط، ولكن ليس الحل في اللجوء للأسهل، باتباع الدعوة التي يطلقها مابين الفينة والأخرى الأشخاص الذين أصابهم اليأس والإحباط من أداء مجلس النواب، إما بمقاطعة الإنتخابات للمقاطعة، أو بالدعوة لوقف التجربة النيابية والاستفادة من الأموال المرصودة لأعضاء مجلسي النواب والشورى في تغطية جزء يسير من عجز الميزانية العامة.

هذه آراء تتداول في وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها، وإنْ كان من حق أي مواطن بعد الأداء السيِّئ لبعض أعضاء مجلس النواب، أن يعبر عن رأيه بالقول أو الكتابة، ولكن استمرارية التجربة النيابية مهم كيلا يكون هنال فراغ دستوري، بعدها تصدر القوانين على شكل مراسيم ولا محاسبة لأداء الحكومة ووزرائها، حيث ستفعل ماتشاء، فلا محاسبة ولا مراقبة والفساد سوف يزيد ويكثر الفاسدون ويستمرون في سرقة المال العام، فيما التجربة النيابية تتطور من خلال وجودها لا إلغائها، والتراكمات تؤدي إلى تغيرات نوعية، وبيد الناخبين إحداث التغيير والإصلاح السياسيَين باختيارهم أصحاب التخصصات والكفاءات الذين لديهم القدرة في إبداء الرأي والشجاعة والجرأة في طرح الآراء واتخاذ المواقف الصائبة.

ماذا يُخبئ عام ٢٠٢٢ للمواطن؟

في ظل المعطيات الحالية التي نعيشها والمليئة بالصعوبات والمخاوف، هناك شرائح كثيرة من الناس تعاني مما يحصل من ترد للأوضاع المعيشية الصعبة من الكادحين والفقراء والمحتاجين والعاطلين عن العمل، بما فيهم الأسر البحرينية التي تزداد فقراً، ما يحملنا على طرح السؤال: ماذا يخبئ عام ٢٠٢٢ للمواطن؟، لنرى أن الإجابة مخيبة للآمال.

جواد المرخي

من وجهة نظر الكثيرين من متابعي هذه الاوضاع فإن العام الجديد، إذا ما تجاوزنا الاحتفال برأس السنة الميلادية، وهذا، بحد ذاته، شيء جميل، فإنه سيكون على مستوى حلحلة الاوضاع المعيشية الصعبة مكانك سر، بل إن هذه الأوضاع مرشحة للأسوأ في مسألة تدني الحياة المعيشية لغالبية شرائح المجتمع.

وإذا أحصينا الأسباب فإنها كثيرة، منها أنه لا توجد مبادرات سياسية فعالة لتخفيف المعاناة عن الناس جراء المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية أيضاً، التي لها انعكاسات سلبيّة على الأوضاع المعيشية، كما نستطيع أن نؤكد على ذلك من خلال تفشي موجة الغلاء الفاحش والارتفاع الجنوني في الاسعار، في غياب أية حلول أو ضوابط تذكر للحد من ذلك، ويزيد من صعوبة الأمور تدني مستوى الأجور لغالبية الكادحين الذين يتقاضون رواتب لا تتجاوز ال 400 دينار، بل وأقل من ذلك، ومثهم شرائح يعدّ أفرادها بالألاف من المتقاعدين الذين أوقفت عنهم الزيادة السنوية المتواضعة والبالغة 3٪ ، وهي حق مكتسب يجب صونه.

يحدث ذلك في ظل تدني القيمة الشرائية للدينار البحريني أمام غلاء المعيشة، فمثلا لو رجعنا للوراء قبل عقد من الزمن فإننا سنجد أن البضاعة التي كانت تُشترى آنذاك بمبلغ 100 دينار، تباع اليوم بمبلغ 250 دينار على الأقل، هذا في ظل رفع الدعم عن السلع الأساسية من المواد الغذائية، وبينها اللحوم، والأدوية، والبترول، بالإضافة لفواتير الماء والكهرباء والإيجارات .. الخ.

وفوق هذا كله أتت ضريبة القيمة المضافة والتي أصبحت اليوم 10 ٪ رغم معارضة الكثيرمن النواب، وكأن المواطن هو المسؤول عن تردي الأوضاع الاقتصادية وزيادة الدين العام على الدولة لصناديق النقد الدولية، وهنا نأتي لمشكلة عويصة يعاني منها الشباب البحريني بجميع فئاته في غالبية الأسر الكادحة والفقيرة ومتوسطة الدخل وهي معاناة البطالة.

للعلم فإن غالبية طالبي العمل والتوظيف من حملة الشهادات الجامعية في مجالات العلم المختلفة يواجهون شبح البطالة التي تتراكم نسبتها سنويا وبدون حلول تذكر لمعالجة موضوع البحرنة وأحقيّة المواطن بالعمل والتوظيف، حسب ما ينص عليه ميثاق العمل الوطني ودستور مملكة البحرين حيث يؤكدان على أن العمل واجب وحق لكل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام. ثم أن الدولة ملزمة بأن تكفل توفير فرص العمل للمواطن وعدالة شروطه وفق قواعد العدالة الاجتماعية وحقوق المواطن في الحصول على هذه الفرص للعمل بدون تمييز. إلا إننا على ارض الواقع لا نرى تطبيقاً لما ينصّ عليه الميثاق في مسألة التوظيف، هذا بالرغم من وصول نسبة البطالة في البحرين لما لا يقل عن 16 ٪ بحسب ما يجري تداوله بين النشطاء وبعض النواب، إلا أن وزارة العمل تزعم بأن النسبة لا تزيد عن 3،4 ٪ .

نأتي إلى مسألة تفشي الفساد المالي والإداري في مفاصل العديد من الإدارات والوزارات والشركات بما فيهما هيئة التأمينات الاجتماعية، وهذا ما يكشف عنه تقرير الرقابة المالية والإدارية منذ عام 2002، وحتى يومنا هذا لم نسمع بأن هناك متلاعباً بالمال العام قد تم ردعه، أو جرت مساءلته، في ظل ضعف أداء مجلس النواب جراء التقليص المستمر من صلاحياته، ما يجعله في وضع العاجز عن استجواب فاسد في أي مجال.

ونأتي إلى مسألة اخرى تؤرق مجتمعنا في البحرين وهي الزيادة الحادة في نسبة العمالة الوافدة، وانتشار ما يطلق عليه "الفيزا المرنة" مما فتح مجالات أكبر لاعتماد القطاع الخاص على هذه العمالة، بما في ذلك الشركات الكبرى من خلال عمليات الخصخصة، فضلاً عن تغلغل الأجانب في العديد من الدوائر والوزارات الحكومية وشبه الحكومية، بدون ضوابط بالرغم من وجود كفاءات وطنية يمكن أن تحلّ محلهم، دون أن نغفل ما نجم وينجم عن سياسة التجنيس السياسي المستمر وأيضاً المحسوبية والواسطات على حساب من لهم الأحقية في التوظيف من المواطنين الذين يتمتعون بالكفاءة والتأهيل العلمي.

مجمل هذه الأوضاع تشكّل مشاكل ومعوقات لا توحي بأن هناك أملاً في تحسين الظروف المعيشية والاجتماعية للمواطن، أو حل المشاكل المستعصيّة كمشاكل الإسكان والرواتب المتدنية للمواطنين، هذا اذا لم تتوفر الارادة السياسية والقرار السياسي للتصدي لهذه المشاكل، وتطبيق ما نصّ عليه الدستور بتحقيق المساواة وضمان الحقوق والعدالة الاجتماعية المفقودة منذ عقود من الزمن، ويفاقم من كل ذلك ضعف قوى المجتمع المدني المنشطر طائفياً في الكثير من الحالات، كما هو الحال في الحركة النقابيّة مثلاً، وحتى على صعيد القوى السياسية، والتراجع عن مرتكزات وتقاليد الوحدة الوطنية التي أرستها أجيال سابقة في معترك النضال من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وبلوغ التقدم المنشود.

لا توجد مبادرات سياسية فعالة لتخفيف المعاناة عن الناس جراء المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أيضاً

المُعلقــات وأشكال العنف ضد المرأة في إطار القانون

المحامي حسن إسماعيل

لا يصحّ نفي أهم خاصية تمتاز بها شريعة الإسلام وهي الثبات والحركة، ثبات على الأهداف والغايات وعلى الأصول والكليات، وحركة ومرونة في الأساليب والوسائل وفي الفروع والجزئيات وفي شؤون الدنيا والمجتمع، وهي ميزة حاضرة ومتوقدة في مسائل أحكام الأسرة

جاءت أهداف حملة معلقات ينتظرن الإنصاف واضحة وصريحة سواء من خلال منصات التواصل الاجتماعي أو خلال لقاء مركز تفوق الاستشاري للتنمية مع عدد من المعلقات في 25 سبتمبر الماضي، إذ تمّ التأكيد على أن الهدف منها هو تسليط الضوء على معاناة النساء ولإثارة الوعي العام في المجتمع البحريني بقضية المعلقات وإيجاد حل لهذا الوضع الذي تعيشه النساء المعلقات في القضاء الجعفري على وجه خاص، وقد كنا في الحملة نستمع لحالات تعيش وماتزال تعاني من عدم حصولها على الطلاق أبرزها كمثال:

تلك التي تزوجت من قريبها وكانت جميع الأمور في بداية الأمر جيدة ولا توجد مشاكل، حتى طلب منها في يوم ما أن تقوم بأخذ قرض 10 آلاف دينار، ولم يكن لديها أي مشكلة أن تأخذ القرض لأن الاتفاق كان أن يقوم بدفع المبلغ معها مناصفة، وتقول: «مرّت 7 أشهر ولم يدفع شيئاً وعندما قمت بسؤاله قلب الأمر عليّ بأنني أقوم بمعايرته، وأن هذا لم يكن اتفاقنا وبدأت المشاكل، حتى عندما حملت قال لي أنت مسؤولة عن نفسك وطفلك، فقام بضربي وبعدها رفعت دعوى خلع وطلب مبلغ 30 ألف دينار، ومنذ سنوات وأنا معلقة حتى هذا اليوم، وأقوم بدفع الأقساط).

هذه الحالة وغيرها التي تم عرضها يوم انطلاق الحملة تؤكد أن من أسباب التعليق، أي عدم حصول الزوجة على التطليق رغم وجود المبرر الشرعي له هو نص المادة (95 البند 2) من قانون الأسرة في الفقه الجعفري الذي يشترط موافقة الزوج على الخلع الذي تلجأ له الزوجة إذا استحالت العشرة بين الزوجين، وتعنت الرجل في استخدام حقه في تطليق المرأة أو إذا أصبح من الصعب عليها أثبات الضرر الذي أصابها من استمرار الحياة الزوجية، بل أن هذا الفقه يشترط في الخلع تحقق الكراهة من الزوجة خاصة، وإذا كانت هذه الكراهة كلها من الزوجة فإن الزوج يحقّ له ان يطلب من البدل ما يزيد على المهر.

وأكدنا على ضرورة تعديل هذه المادة على نحو يلغي ضرورة موافقة الزوج على الخلع وأن يكون البدل في حدود المهر لا يزيد عليه أو على أقل تقدير أن ينص كما نصّ الفقه السني في ذات المادة البند (1)، بأن يكون أنهاء العلاقة الزوجية بالخلع بالتراضي بين الزوجين، وفي حالة تعنت الزوج برفضه المخالعة، حكم القاضي بالمخالعة وأن يكون البدل مناسباً في حدود المهر لا يزيد عليه. بل كنا نصل إلى ابعد من هذا أن ينص القانون على عدم اشتراط موافقة الزوج على الخلع.

وقد سببنا هذا التعديل على أن بعض الأزواج يحمله سوء الخلق أو الخبث أحيانا على معاشرة زوجة لا تحبه، بل تكرهه ولا يريد أن يوقع عليها الطلاق، بل يريد أن (يعلقها) حسب المفردة المتعارف عليها في مجتمعنا البحريني، وقد تعجز الزوجة في دعوى الطلاق للضرر من إثبات ذلك الضرر وهو ما يحدث في الغالب فكان لابد من النص على حقها في طلب التطليق بالخلع دون اشتراط موافقته وأن يكون البدل في حدود المهر.

فهل فيما طرحناه أية إساءة إلى القضاء الجعفري كما صرح بعض رجال الدين، لقد كنا في الحملة نستعرض بعض الحالات ونناقش نصاً في القانون وهو حق كفله لنا الدستور وتكلفه لنا الشريعة الإسلامية.

ولا صحة على الإطلاق للقول بأن اليساريين واللادينيين هم وراء الحملة، فالحملة تقودها وتناصرها مؤسسات مدنيّة وترتكز على المعلقات اللاتي لا علاقة لهن بالسياسة، بل أن الحملة أصبح لها مناصرون من كافة أطياف المجتمع، ولا يصح وصفهم بأنهم بلا دين، وإذا كان اليسار البحريني ذو التاريخ العريق متواجداً في الحملة وأنا واحداً منه وأعتز بانتمائي إليه، فهو شرف عظيم لهذا اليسار الذي كان وما يزال من أبرز المدافعين عن حقوق المرأة ومساواتها بالرجل في كل ميادين الحياة.

لسنا فقهاء ولا مجتهدين في الشريعة الإسلامية، لكننا نعرف أن معظم أحكام الأسرة جاءت من مصادر اجتهادية في الشريعة الإسلامية، فلا يصحّ القول بأن أحكام الأسرة جمعيها أحكام قطعيّة ثابتة وردت في المصدرين الرئيسين القران الكريم والسنة النبوية الشريفة، وليس لأحد أن يعدّلها أو

يغيرها بمرور الزمن طبقا للمصادر الأخرى كالقياس والمصالح المرسلة والعقل، وهي المصادر التي تتجلى فيها الحركة والمرونة في التشريع الإسلامي أي تطور التشريع مع تطور الحياة، والقول بغير ذلك معناه نفي أهم خاصية تمتاز بها شريعة الإسلام وهي الثبات والحركة، ثبات على الأهداف والغايات وعلى الأصول والكليات، وحركة ومرونة في الأساليب والوسائل وفي الفروع والجزئيات وفي شؤون الدنيا والمجتمع . وهي ميزة حاضرة ومتوقدة في مسائل أحكام الآسرة.

ونعرف أن قاعدة شرعيّة معروفة هي (أين ما وجدت المصلحة فثمّة شرع الله) ونقول أين هي المصلحة في عدم تطليق الزوجة التي تكره زوجها واستحالة العشرة بينهما بالخلع، لأن زوجها قد تعسف في البدل الذي يفوق حدود المهر. أين هي المصلحة في استمرار علاقة زوجيّة في ظل زوج عاجز جنسياً ورفض الفحص الطبي لإثبات عجزه الجنسي. أين هي المصلحة في استمرار هذه العلاقة في زوجة أصبحت ناشزا.

كيف يمكن أن تستفيد المعلقات من قانون الحماية من العنف الأسري؟

في ندوة (تعديلات قانون أحكام الاسرة) التي أقيمت عبر البث المباشر لتلال نيوز عربية في 19 أكتوبر 2021 تساءلت مديرة الندوة الدكتور هدى المحمود عن العلاقة ما بين قانون الحماية من العنف الأسري وقانون الاسرة فيما يتعلق بإثبات الضرر كسبب لتطليق الزوجة المتضررة، هل يمكن لهذه الزوجة أن تستفيد من قانون الحماية في اثباته.

وهو سؤال مهم للغاية وللإجابة عليه يمكن القول:

على الرغم من أن قانون الأسرة نصّ في المادة (98) في الفقهين السني والجعفري على حق الزوجة طلب التطليق للضرر الذي يتعذر معه دوام العشرة بين الزوجين إذا هجرها زوجها كلياً وتركها معلقة بدون عذر في الفقهين، إلا انها في الغالب وخاصة أمام القضاء الجعفري تعجز عن إثبات الضرر، وحين نتحدث عن الضرر نقصد به الضرر بنوعيه المادي الذي يلحق جسدها، والمعنوي الذي يصيب شعورها ونفسيتها وقد يكون لفظيا أو ناتجا عن فعل الضرر المادي، وقد يكون جنسيا، أو اقتصاديا.

وفي التعديلات المقترحة على قانون الاسرة اقترحنا تعديل المادة المذكورة كما يلي:

أ) للزوجة طلب التطليق للضرر الذي يتعذر معه دوام العشرة بين الزوجين.

ب) يعتبر ضرراً يستوجب تطليق الزوجة:

كل إخلال بالشروط الواردة بعقد الزّواج. وكلّ تصرّف من الزوج يلحق بالزوجة إساءة مادّية أو معنوية تجعلها غير قادره على الاستمرار في العلاقة الزوجية.

كل فعل من أفعال الإيذاء الجسدي أو المعنوي أو الجنسي أو الاقتصادي أو التّهديد به يقوم به الزوج تجاه الزوجة والابناء.

خيانة الزوج لزوجته وامتناعه عن المعاشرة الجنسية مدة ستة أشهر.

هجر الزوج لزوجته كلياً وتركها معلقة بدون عذر لمدة سنة.

ج) على القاضي بذل الجهد للإصلاح وإذا عجز عن الإصلاح وثبت الضرر حكم بالتطليق.

واضح من التعديل أنه وضع حقّ الزوجة في طلب التطليق للضرر في حالة تعرضها أو أولادها لكل فعل من أفعال الإيذاء الجسدي أو المعنوي أو الجنسي أو الاقتصادي أو التّهديد به يقوم به الزوج تجاه الزوجة والأبناء. وهي أفعال الإيذاء التي نصّ عليها قانون الحماية من العنف الأسري.

غير أنه على الرغم من هذا التعديل فإنه سيظلّ على الزوجة عبء اثبات هذا الضرر أمام القضاء الشرعي وستظل في غالب الأحيان عاجزة عن اثباته في ظل اشتراطات قانون الأسرة لقبول الشهادة كدليل لإثبات الضرر وفي ظل عدم وجود شهود.

غير أنه يمكن القول إن الزوجة إذا تعرضت أو تعرض أبناؤها لأي شكل من أشكال الايذاء التي نصّ عليها قانون الحماية من العنف الأسري، جسدي، معنوي ،جنسي، اقتصادي من الزوج يمكنها التقدّم ببلاغ لمركز الشرطة أو النيابة العامة، فهذه الأشكال تعد ضرراً يلحق بالزوجة من شريكها الحميم يستوجب تطليقها منه متى ما ثبت هذا الإيذاء أمام النيابة العامة أو المحكمة المختصة بموجب حكم نهائي ويتعين على المحكمة الشرعية اعتماده كدليل قاطع على ثبوت الضرر وتكون له حجيّة قاطعة.

ما بين الضريبة و طاعة أولي الأمر !

ما الغرابة في أن يتفاعل الناس مع القرارات أو القوانين المتعلقة بزيادة الضرائب والرسوم، وأن تكون محلا للجدل والنقاش والاختلاف بشأنها؟! أليست الضرائب شأناً عاماً يهمّ الجميع، وعلى تماس مباشر بمعيشتهم؟! أليس التفاعل مع هذه القضايا بالتعبير السلمي عن الراي بالنشر او الكتابة في إطار القانون، يعد ممارسة مشروعة لحقهم الدستوري؟!

أنور الحايكي

فلماذا يحاول البعض وصفه بأنه خروج على الدولة أو عصيان لسلطتها، وكأن هذا البعض وجدها فرصة سانحة يجب انتهازها ليكون له دور في المشهد الاعلامي على حساب الناس، بإثارة الضوضاء حول ممارسة هذا الحق المشروع وتصويره بصورة بعيدة عن الواقع ومخالفة للحقيقة، مستندا في ذلك إلى تفسيراته الخاصة للنصوص الدينية، وبما لا يخدم مصالح البلاد والعباد، متخذا من المزايدة على ايمان الآخرين، والتشكيك في ولاءهم للوطن، وسيلة لوضعهم في دائرة المشكوك في أمرهم، محاولا ممارسة الوصاية على الناس بما يتنافر مع الإرث الحضاري لمجتمعنا الذي يتسم بالحيوية والوعي السياسي والثقافة.

ما زال هذا البعض مستمراً في إعادة إنتاج مصطلحات وخطابات دينية، بعيدا عن مراميها، وعن روح العصر، وبما يتعارض مع نظام الحكم في الدولة، الذي يستند إلى منظومة قانونية، يأتي في صدارتها الدستور وهو القانون الاساسي في الدولة، الذي قرر في المادة الأولى منه، أن نظام الحكم في مملكة البحرين ديمقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعاً، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور"، وفضلاً عن كون الشعب هو مصدر جميع السلطات فإن الدستور قد كفل الحقوق الأساسية والحريات العامة والشخصية.

ولضمان ألا تتعرض الحقوق والحريات المنصوص عليها للانتقاص قررت المادة (31) من الدستور أن: "لا يكون تنظيم الحقوق والحريات العامة أو تحديدها إلا بقانون أو بناء عليه وأنه لا يجوز أن ينال التنظيم أو التحديد من جوهر الحق او الحرية". وهذا يبين حرص المشرع الدستوري على ألا يتم النيل من الحقوق والحريات وتقييدها، أو الإفتاء بما يجوز ولا يجوز إلا استنادا للقانون، فالدستور قد وضع قيداً على السلطة المختصة بالتشريع وهي بصدد اصدار القوانين التي تنظم الحقوق أو الحريات، وهو ان لا يؤدي تنظيمها وتقنينها إلى إفراغ هذه الحريات أو الحقوق من غاياتها ومن جوهرها، أي الأساس الذي تقوم عليه، وهذا يعني ضمنياً توفير الضمانات لممارستها وترتيب آثار قانونية على عدم مراعاتها أو الاعتداء عليها.

ومن أهم الضمانات برأينا توفير الحماية والحصانة من المساءلة القانونية لمن يستخدم هذه الحقوق والحريات، و توفير الحماية القضائية في حالات الاعتداء عليها، فتلك من الضمانات الأساسية التي يجب مراعاتها اثناء تنظيم الحقوق والحريات، فلا يستقيم أن يمنح الدستور حقا ثم يتعرض من يمارسه للعقاب بموجب تشريع صدر لتنظيم هذا الحق، أو يقوم البعض بوصف من يمارسه بمخالفة شرع الله.

إذن فإن النص الدستوري واضح، وهو أن نظام الحكم ديمقراطي وأن السيادة للشعب وأن الشعب هو مصدر السلطات جميعاً، وأن الحقوق والحريات يتم تنظيمها وتحديدها بواسطة القوانين وليس بالفتاوى. وعلى الرغم من ذلك يخرج علينا البعض بمصطلح "طاعة ولاة الأمر" شاهراً سيفه في وجه البسطاء من الناس، حيث قام باستحضاره وسلخه من سياقه التاريخي والمعنوي وغاياته، محاولاً إسقاطه على قضايا الحاضر التي يوجد لها نظام قانوني ينظمها، كقضية الحق في التعبير عن الرأي ومناقشة المسائل العامة، في محاولة منه لتصوير هذا الحق وكأنه خروج على الدولة وتمرد على "ولاة الأمر" وكأننا في أيام الدولة العباسية.

وخلاصة القول، فإننا إذ نحترم الإجتهاد وحرية العقيدة والرأي والبحث العلمي والفقهي، لسنا ملزمين بالقبول بصفة الإلزام والفرض الشرعي التي يحاول هذا البعض إضفاءها على أراءئه الشخصية، ونرى أن مصطلح طاعة ولاة الأمر بالمفهوم الذي يروج له هذا البعض يتضمن إساءة لوجدان وفكر ووعي وثقافة أهل البحرين، و لسمعة نظام الحكم فيها، كما يتضمن تحريضاً ضد ممارسة المواطنين لحقوقهم التي يكفلها الدستور وكافة المواثيق والعهود الدولية لحقوق الإنسان.

فالدستور قد خوّل السلطة التنفيذية التقدم بمشاريع للقوانين وإذا كانت هذه السلطة وفقاً لمنظورها ترى أن إصدار قانون جديد لضريبة القيمة المضافة يمثل "ضرورة للنمو الاقتصادي ودعمه" ، فهذا رأيها سواء اتفقنا معها ام لم نتفق، وهو الأمر الذي تمت مناقشته والتباحث بشأنه مع السلطة التشريعية، وهو موضوع أعلنت عنه الحكومة لعامة الناس، لذا من حق المواطنين إبداء الرأي بشأنه، والدستور في المادة (23) قد كفل في إطار القانون، حرية الرأى لكل إنسان والحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، مع عدم المساس بأسس العقيدة الإسلامية ووحدة الشعب، وبما لا يثير الفرقة أو الطائفية.

لذا نرى فإن اقحام مصطلح «طاعة أولي الأمر» المختلف عليه بين مذاهب الفقه الإسلامي، مجانب للصواب ومثير للجدل والفرقة، ولسنا ضد أصحاب المنظور الديني وحقهم في أن يكون طرحهم انطلاقا من مفهومهم الديني، ولكن من حقنا أيضاً مناقشة ما يطرحونه إذا استندوا إلى أحكام يعتبرونها من مباديء الشريعة الإسلامية، في حين أنها محل خلاف بين المذاهب الفقهية، ولا تعتبر من الأحكام العامة او الأصول الأساسية الثابتة في جوهرها في كل المذاهب، فمصطلح «أولي الامر» قد ثار بشأنه جدل فقهي و هناك تفاسير متعددة ومختلفة، بشأن من هم المقصودين بولاة الأمر؟ وما هو نطاق الطاعة ومواضيعها وحدودها؟

كل هذه الأسئلة المتعلقة بهذا المصطلح، لم نكن نرغب في أن تكون هي محور حديثنا، ولكن بعد البحث والقراءة تبيّن أن المسألة أخطر من ذلك، فهي لا تتعلق فقط بالاستخدام البريء للمصطلح ومفهومه بل في كونه مصطلحاً يفتح الباب للمشاكل فقد كان سببا في بث الفتنة والفرقة بين المسلمين على مرّ العصور ولا يزال، من خلال توظيفه لخدمة أهداف سياسية أو أجندات خاصة بفرق وجماعات وتنظيمات الإسلام السياسي بعيداً عن مراميه، والاستناد إليه مراراً وتكراراً، وصولاً إلى رفض نظام الحكم وتكفير الحاكم، تعويلاً على صمت وحسن نية العامة وإيمانهم، الذي غالباً ما يمنعهم من مناقشة ما يطرحه شيوخ الدين، أو الإختلاف معهم. وهذا ما يجعل مشاركة الآخرين خلاصة ما كتب في شرح وتفسير هذا المصطلح مسألة جوهرية لتسليط الضوء على الجانب الشرعي من مسألة طاعة أولي الأمر، وهذا ما سنفرد له مقالة أخرى.

النداء الأخـــــــير

في الندوة الأخيرة التي عقدها (مختبر الفلسفة والفكر النقدي) بالتعاون مع (المنبر التقدمي) حول كتاب الكاتب والديب الراحل عبدالله خليفة (رأس المال الحكومي الشرقي)، في شهر أكتوبر/ تشرين ثاني الماضي، قلتُ بأنها ضرورة لا جدال عليها أن نتفق على برنامج اشتراكي حقيقي. كما قلتُ بإن الطريق نحو ذلك هو ثورة ثقافية؛ ثورة شأنها أن تجعل من الماركسية – في الممارسة والنظرية – أساساً لكل شيء آخر.

لم أدعِ بأنني أملك كُل الأجوبة، والأكثر من ذلك: ليس شأني أن أملك كُل الأجوبة. لكن لم تكن دعوتي كافية لأن تُحدث أي ردة فعل حقيقية، وبالتالي جابهت ما كنتُ أجابهه دوماً: صمت مُطبق.

من الممكن أن يعترض أحدنا قائلاً: "حسناً، تقول برنامج اشتراكي. ولكن هل هذا هو واجبنا في هذه المرحلة بالتحديد؟ أليس هناك ما هو أهمّ من ذلك كله؟". إنه حان دوري لأصمت، وسأدع لينين يُجيب على هذا الرأي:

هشام عقيل

"نسمع من بعض الرفاق رأياً يفيد بأن الوضع الراهن لا يتطلب بشكل خاص أي حاجة للعمل على البرنامج السياسي؛ وبالتالي، حسبهم، تكون القضية قضية تعميق وتمكين التنظيمات المحلية فقط ... ويرون بأنه سيكون من الأفضل تأجيل العمل على هذا البرنامج حتى تكون الحركة (الاشتراكية–الديموقراطية) قادرة على أن تقف على رجليها؛ وبالتالي سيكون البرنامج، في الوقت الراهن، زائداً عن الحاجة. لكننا لا نتفق مع هذا الرأي. صحيح، قال ماركس "إن خطوة واحدة من حركة فعلية تعادل أعداد فائضة من البرامج"، ولكن لم ينكر ماركس ولا أي منظر أو عامل في الحركة الاشتراكية–الديموقراطية ابداً الأهمية العظمى للبرنامج في قوة ونشاط الحزب السياسي." 1

لم تكن الاقتباسات ابداً معياراً حقيقياً للمهام الملحة التي تنتظر أي تنظيم كان، فأنا لا أقتبس لينين لأسباب مقدسة؛ لتهديد القارئ بما قاله سلفنا. ليس للاقتباسات أية سلطة، إذ يُمكن للمرء أن يصنع بها ما يشاء. إنما أُذكر القارئ بهذا الاقتباس لأسباب مبدئية؛ إذ أن ضرورة برنامج سياسي اشتراكي هي ضرورة مبدئية قبل كُل شيء آخر. ليس الوعي الاشتراكي هو الذي يحدث برنامجاً اشتراكياً، بل البرنامج الاشتراكي هو الذي يحدث وعياً اشتراكياً.

هذه هي القضية الأساسية التي يتوجب عرضها للمناقشة. هذه هي القضية الملحة التي يجب حسمها.

قد يجيء معترض آخر ليقول: "ألا يكفي برنامجنا الحالي، الذي يقر بتبنيه "منهج التحليل العلمي الثوري وفق الفهم الجدلي المادي والتاريخي"، ليحمل الرسالة هذه؟ أو على الأقل ألا يكفي بأن نقوم ببضعة تعديلات عليه؟". نُجيب على هذا السؤال بالنفي وسنذكر الأسباب.

تختلف الظروف التي كُتب فيها البرنامج السياسي للمنبر التقدمي اختلافاً تاماً عن الظروف التي نعيشها حالياً. وإذا أردنا ذكر بعضها نكتفي بالقول بإن ما يفصلنا ويفصل الزمن الذي كُتب فيه هذا البرنامج هو: 17 عاماً، وأزمة سياسية لم تشهدها البحرين من قبل، وتراجع فعلي

نعيش تراجعاً فعلياً للحريات الديموقراطية، وحرباً إقليمية، وأزمتين اقتصاديتين، ونمو رأس المال الاحتكاري، وتراجعاً فعلياً في الأوضاع المعيشية الشعبية (غلاء الأسعار، ضريبة القيمة المضافة، الإضرار بمصالح البورجوازية الصغيرة التقليدية، رفع الدعم عن السلع الأساسية)، وجائحة كورونا، وتراكم الدين العام ليتجاوز ١٣٠٪ إلخ.

للحريات الديموقراطية، وحرب إقليمية، وأزمتين اقتصاديتين، ونمو رأس المال الاحتكاري، وتراجع فعلي في الأوضاع المعيشية الشعبية (غلاء الأسعار، ضريبة القيمة المضافة، الإضرار بمصالح البورجوازية الصغيرة التقليدية، رفع الدعم عن السلع الأساسية)، وجائحة كورونا، وتراكم الدين العام ليتجاوز 130٪ إلخ.

كما تختلف هذه الظروف من ناحية أخرى، إذ كُتب البرنامج السياسي هذا في زمن عبرت فيه القوى الطبقية العامة عن المساومة الطبقية (ميثاق العمل الوطني، المصالحة ما بين المعارضة والحكومة، أو ما سماه أحمد الذوادي وصفياً بـ "التقاء الإرادتين)، بينما نعيش الآن في حالة تكون فيها للبورجوازية الغلبة، ايّ هزيمة الطبقات الشعبية سياسياً، واقتصادياً، وآيديولوجياً، فإنه من الطبيعي، إذن، أن يُكتب البرنامج السياسي – حينذاك – وفقاً للمنطق الذي كُتب خلاله؛ ومن الطبيعي أن تكون هذه المآخذ حاضرة فيه، إذ الظرف الموضوعي نفسه سمح لها أن تكون حاضرة. لكنه من غير الطبيعي إطلاقاً أن تستمر في الحضور في وقتنا هذا، إذ الظرف الموضوعي يلفظها تماماً.

إنه من المعروف بأن استراتيجيا الصراع الطبقي تختلف باختلاف التغيرات في شكل القوى الطبقية. نعيش اليوم في حالة تكون الطبقة العاملة في موقع الدفاع، إذ – كما قلتُ آنفاً – تواجه الطبقات الشعبية هزيمة كاملة بعد ضرب قواعدها (ضعف وانقسام النقابات، إلغاء أهم الجمعيات السياسية المعارضة، تراجع الصحافة، ضعف البرلمان إلخ). وبخلاف ما يعتقده الكثيرون، لم تذق الطبقات الشعبية هذه الضربة مرة واحدة فيما أنها مجرد تعيش آثارها حالياً (وتجدهم على هذا الزعم يطالبون بالعودة إلى الحالة القديمة للمساومة، ولكنهم ينسون بأن المساومة لا تُقام بين طرف مهزوم وطرف منتصر). على العكس، هذه الضربات متتالية ومستمرة من قِبل الطرف المنتصر، وهذا بدوره يُعزز القدرة على رفع معدل القيمة الزائدة لمقارعة هبوط معدل الربح، ولا أحد يعلم إلى متى ستدوم هذه الحالة.

قارن ذلك بالحالة التي كنا نعيشها في الزمن الذي كُتب فيه البرنامج السياسي؛ في زمن كان فيه الظرف العام يُفضل استراتيجية التقوية. أقول "كان يُفضل" إذ جميعنا يعلم بأن البرنامج السياسي كُله صُمم ليتبنى، أو ليحصر نفسه في، استراتيجية دفاعية بشكل عام؛ بينما في حقيقة الأمر تختلف الاستراتيجيا من زمن إلى آخر، ايّ من الضروري كتابة برنامج يصلح لكل استراتيجية مُمكنة ولا يحصر نفسه بواحدة دون الأخريات. لكن ما الذي دفع (التقدمي) نحو ذلك؟ وما الضامن الحقيقي لتبني استراتيجيات ملائمة للحظات الملموسة؟

سيكون علينا أن نتعامل هنا مع ثلاث عناصر: الاستراتيجيا السياسية (أو الخط السياسي العام)،

والاستراتيجيا التكتيكية، والبرنامج السياسي.

(1) الاستراتيجيا السياسية. إنها تتضمن السياسة العامة، أو التوجه العام، في مرحلة معينة وحقبة معينة من تطوّر الرأسمالية لأي تنظيم كان؛ واجبها هو إدراك التناقض الرئيس، أو "الحلقة الحاسمة"، في مفردية التناقض. ويتغير هذا التناقض بالضرورة إما بالتمرحل وإما بالتحقب، ايّ عبر تغيير راديكالي للأوضاع الاجتماعية ككل. كيف يُمكن إدراك الحلقة الحاسمة في التناقض؟ عبر قراءة مميزات كُل مرحلة وكُل حقبة، إذ إنها تبني التوجه العام هذا وفقاً للقراءة هذه. نُضيف بأن الاستراتيجيا السياسية تُحدد القوى الطبقية القائدة والقوى الطبقية الرئيسية، وشكل التحالفات الطبقية المطلوبة، والخطة السياسية، والتفرقة ما بين الأقسام والفئات القادرة على أن تكون قوى اجتماعية والشرائح التي لا تمثل قوى اجتماعية مستقلة. إن واجب الاستراتيجيا السياسية أيضاً يقع في تحديد الجهاز المسيطر في الدولة الرأسمالية، وتحديد مميزات الدولة في التمرحل والتحقب، والأشكال الآيديولوجية الطاغية. إنها تحدد الوضع العام لكتلة السلطة، والقسم المهيمن فيها من الطبقة المسيطرة، مثلما عليها أن تحدد الطبقة الحاكمة. كما عليها أن تُحدد الوضع الإقليمي والعالمي، وعلاقة البنية الاجتماعية بالبنية العامة للامبريالية العالمية.

ما الاستراتيجيا السياسية التي يُوفرها البرنامج السياسي الحالي للـ (التقدمي)؟ لا شيء. إنه برنامج متمسك بالعدالة الاجتماعية وبالمساواة؛ عبارات لا معنى لها من وجهة نظر العلم الماركسي. إنه برنامج يدعو لتأبيد المساومة الطبقية، ايّ لتخفيف حدة التناقضات الطبقية. إنه يدعو للدفاع عن حقوق "الفقراء" دون أن يُحدد معنى "الفقراء والكادحين"، ودون أن يُحدد التناقض الرئيس، ولا مميزات المرحلة من جهة والحقبة الحالية من جهة اخرى، ولا يُحدد القوى الطبقية القائدة والرئيسية في المجتمع البحريني، ولا شكل التحالفات الطبقية المطلوبة. لا نجد شيئاً سوى "العولمة المتمحورة" و"النيوليبرالية"؛ وهذه شعارات لا تفسر شيئاً. أما بالنسبة لطبيعة الدولة فأننا لا نجد أي شيء سوى ضرورة "تعميق الديموقراطية".

كيف سيكون شكل الاستراتيجيا السياسية لبرنامج اشتراكي في البحرين؟ سأذكر بعضها بنسقية:

(1) من وجهة نظر التناقض الأساسي. إنها تُحدد قبل كُل شيء آخر بأنه جرى على العلاقات الإنتاجية الرأسمالية في البحرين منذ بداية هذا القرن، ايّ في مثل الوقت الذي كُتب فيه البرنامج السياسي، تعديلات بنيوية أدخلت النظام الرأسمالي البحريني في حقبة تسيد الإنتاج الرأسمالي– الكولونيالي وظهور رأس المال الاحتكاري. يترافق مع ذلك، تمرحل الدولة الكولونيالية من قوميّة لتكون سلطوية (سمة عامة تمتاز بها حتى أكثر البلدان ديموقراطية في العالم).

ملاحظة: مع تأسيس الدولة القوميّة في البحرين (بعد الاستقلال السياسي من الحضور الاستعماري للإمبريالية الإنكليزية) كان الجهاز المسيطر في الدولة هو الجهاز القبائلي، أيّ صار الأخير جهازاً سياسياً ملموساً. ترافق مع ذلك حقبة انتقالية لتعميم الإنتاج الرأسمالي–الكولونيالي منذ الربع الأخير من السبعينيات حتى بداية هذا القرن.

ملاحظة ثانية: إن حقبة تسيّد الإنتاج الرأسمالي الكولونيالي، خصوصاً بوجود الريع النفطي التابع لرأس المال الدولة، سمح لرأس المال الاحتكاري (بقيادة رأس المال الدولة) أن يقود تعديلات في العلاقات الإنتاجية على النحو الاجتماعي ككل. فأخضع رأس المال غير الاحتكاري له، وبدأ يتسع أكثر فأكثر حتى أنه أضر بالمصلحة الطبقية للبورجوازية الصغيرة التقليدية، وظهر وقتها رأس المال الخاص برعاية رأس المال الدولة، واتسع العمل المأجور ليشمل غالبيّة القوى العاملة، كما إنه سمح لنفسه أن يدخل بشكل فعال في عملية تعولم رأس المال، وتمكن من خلق قسم الأرستقراطية العمالية، واعتمد على العمالة الوافدة الرخيصة إلخ. ظهر رأس المال الاحتكاري في البحرين في هيئة مساومة طبقية عامة، تمكن عبرها من توظيف بعض فوائضه في القطاعات الاجتماعية.

إذن، على الإستراتيجيا السياسية للبرنامج الاشتراكي أن تكون استراتيجية موجهة ضد رأس المال الاحتكاري كموضوعها. ثانياً، لا يُمكن للاستراتيجيا السياسية هذه أن تخدع نفسها بإمكانية تحول خطي طبيعي للديموقراطية في البحرين، إذ الجهاز المسيطر ليس الجهاز البرلماني على الإطلاق (وبالتالي الدعوة لانتقال ديموقراطي طبيعي، كتلك التي نجدها في البرنامج السياسي، لا معنى لها إطلاقاً).

كُل مطلب اقتصادي عليه أن يكون سياسياً. إن واجب البرنامج السياسي تحديد طبيعة نمط الإنتاج الطاغي في البنية الاجتماعية، كما عليه أن يحدد بوضوح طبيعة نمط الإنتاج الذي يهدف إليه، وبالتالي يُحدد الشكل الحقيقي للصراع الطبقي في المجتمع والأطراف المشاركة فيه.

استراتيجيا الصراع الطبقي تختلف باختلاف التغيّرات في شكل القوى الطبقية، والطبقة العاملة والطبقات الشعبية عامة هي اليوم في موقع الدفاع، بعد ضرب قواعدها، وضعف وانقسام النقابات وحلّ بعض الجمعيات وتراجع الصحافة وضعف البرلمان.

هوامش

(1) V.I.Lenin. Vol. 4 of The Collected Works of V.I.Lenin: 1898-April 1901 (Moscow: Progress Publishers, 1977), 229. MarxtoMao.

(2) لطالما أكد ماركس، وانغلز، ولينين بأن الاشتراكية العلمية تسعى لتجاوز الديموقراطية. أما العدالة الاجتماعية والمساواة، فما على المرء سوى أن يتصفح (ضد-دورنغ) أو (الاقتصاد والسياسة في ظل ديكتاتورية البروليتاريا) لِيرَ كيف سخر انغلز ولينين من فكرة العدالة الاجتماعية والمساواة. نحن نؤمن بإزالة الطبقات كُلياً، وعبارة المساواة لا معنى لها إطلاقاً إذ تدل على المساواة بين الطبقات. إن عبارة "المساواة" مقبولة في حدود أنها تدل إلى إزالة الطبقات والنظام الرأسمالي.

أحمد سند

حميد الملا

إنسان تشفه محبّة الناس ويتصف بجلال الوفاء للمعدمين والمضطهدين، يتحلى بأرق المعاني الإنسانية، روح كريمة شفافة نبيلة، تتفجر كالشلال ضحكاته المزلزلة، يلقاك بنكتة ويودعك بأخرى، ينسيك الهمّ بجمالية أخلاقه ونبل روحه وروعة شمائله، روح نقية، لا يتعب من تقديم المساعدة، يحسّ الذين يعرفونه أو يتعرفون عليه أنه قريب منهم، وسرعان ما تتحول العلاقة معه إلى صداقة، كريم ومحب للآخرين، أما تلك العفوية التي تميز تصرفاته فإنها تكسر الحواجز النفسيّة بسرعة بينه وبين الآخرين، لا يحبّ الادعاء، يعرف كيف يكون مرحاً، خفيف الظل، من خلال النكت التي يحفظها، يفعل ذلك دون تصنع أو مبالغة، وهذا ما كان يجعله مختلفًا عن الآخرين، وكل واحد من الذين تعرفوا عليه أحسّ إنه يعرفه منذ وقت طويل.

خبر الحياة وعاش مع العمال ومن أجلهم فأخذ نصيبه من الطرد من العمل، اقتلعته لقمة العيش سريعاً ليواجه الحياة ببطولة حيث كانت بصيرته الطبقية مستنيرة فقادته إلى رحاب الفكر التقدمي ليدافع بشراسة عن العمال ومطالبهم في العيش الكريم، في صفوف الطليعة الواعية فراح يضع حصيلته الفكرية وموهبته النادرة باقتدار دفاعًا عن المضطهدين والكادحين.

له نفس هادئة ومحببة، بسيط لأبعد الحدود، ينتزع قوته اليومي مما تحصله من وظائف عديدة أبدع فيها شأنه شأن العديد من العمال البسطاء، نذر نفسه للبقاء دوماً في مقدمة الصفوف المدافعة عن الحياة الكريمة للإنسان في الحرية والديمقراطية فكان نذير ذروة إخلاص لتلك المبادئ التي آمن بها، وكانت ذهنيته تنبض بوعي عمالي ناضج، فكان نجماً يضئ في عتمة النقابات العمالية الأخيرة التي شكلتها أيـاد طائفية عندما حلّ الطاعون الطائفي وانتشرت أوبئته في أنـحاء البلاد، فكان يتشكّل في مواقفه في صميم تيار التقدّم البعيد عن الطائفية المقيتة محارباً شرساً لها ولأدعياؤها فقد أشعل الشموع في قلب الظلام.

تبهرك بساطة هذا الانسان ونبله وأريحيته وخلقه، ملامحه المميزة تكسبه طيبة، تلك البساطة والطيبة الطاغية تستشف منها كبرياء وأنفة وشرف، مؤمن بقضية الطبقة العاملة لأبعد الحدود لا يترك شاردة ولا واردة عن العمال إلا ويتتبعها، يستشيط تلهفاً لمعرفة ما يدور في كل نقابة ليعطيك رأيه المتواضع في الأحداث.

لم أصادف قط شخصاً بمواصافات أحـمـد سند. يـدخـل قلبك دون تكلف ويجعلك أسير خفته وبشاشة روحه وبساطة سريرته. كل ذلك في غفلة من الزمن لتفاجىء بروحه تحلق في روحك دون استئذان. إنه أحمد الذي لا تخطؤه نفس أو عين. رجل راسخ في وطنيته متوثب دوماً وأبداً لنصرة قضية الإنسان الكادح على وجه الأرض وظل الأمل لا يفارقه بأن ليل النقابات المثقل بالتمزقات لن يطول وإن اللحمة العمالية آتية لاريب فيها، وإن طال الزمن، فالطائفيون لا يستطيعون بناء نقابات.

كيّس المعشر تلازمه إبتسامة تشف بدفء عذوبة إنسانية، دون تكلف يلقاك مرحباً بوجهه الصبوح، ينصت بأدب جم ويطرح رأيه بتساؤل واستفسار عن كل ما يجول بخاطره ويعرض وجهة نظره والدفاع عنها بسمو ونبل وتواضع في احترام وجهة النظر المخالفة وقد ارتفع بشموخ عـن الصغائر وكـل مـا يدعو للتطاحن والفرقة.

له دفء نادر يشع حضوراً انسانياً عبر تلقائية بساطته وتواضعه. هو ذا «بو بدر» أحمد سند، تفتقد وجوده بين الجموع في أية ندوة أو ورشة عمل للمنبر التقدمي فقد كان سباقاً في الحضور والتفاعل والنقاش وبالخصوص إذا ما كانت قضية العمال حاضرة. إنسان مدهش تتناهبه هواجس إنسانية تنمّ عن نقاء ووضوح وبساطة وحنية، وهو محط وعي نزاهة فكرية وطهارة إنسانية، فطبيعته المرحة وتوثب حيويته أكسبته خفة لا تضاهى ورقة لا تجارى وميزات لا تجدها إلا عنده، فقد شق طريقه من صهريج الحياة اللافح ووهج حرارة المطالب العمالية بوضع حد لساعات العمل وبيوم للاحتفال بعيد العمال العالمي وتنظيم العمال في نقابات تدافع عنهم فانتشى فرحاً يوم إقرار عيداً للعمال فكان في مقدمة الصفوف مزهواً، فلم تخل مسيرة من وجـوده فظل على هذا المنوال دون أن يتعب أو يستكين في المطالبة بجرعات أخرى من الحقوق للعمال والكادحين.

تحية إكبار وإجـلال لهذا المناضل المبهر من أجل العدالة الاجتماعية وسيادة حقوق الانسان دون أن تلين له قناة أو تخمد له همّة تحت سوط الاحباطات العديدة كما فعل البعض. كل شيء فيه عذب فتفاعله الإنساني يتجلى في إنسانية الانسان عندما يهب نفسه رهناً للطبقة العاملة فهل هنالك أعذب من ذلك ؟

معدن «بو بدر» من نسيج نادر فكلما مـرّت السنون وتكالبت عليه المآسي والأزمنة الرديئة تجاوزها بإرادة قوية صلبة، فما الازمة الصحية التي يمر بها إلا وأن تكون عابرة بإذن الله وسيعبرها طالما بقى بهذه الإرادة الفولاذية كما عبر غيرها. دفقات موجات الإصـرار على المضي قدماً في الحياة جدير بها بو بدر ونحن متأكدون من ذلـك، واثقون كل الثقة، وإني ألمس وميض الإصرار يتفجر بين جوانـحه رغم هذه الوعكة الصحية فلك منا المحبة والتقدير والوفاء.

نتمنى لأحمد سند العودة السريعة موفوراً بالصحة والعافية والعمر المديد، فقد انتزعت يا أبا بدر إعجاب ومحبّة الكل، وفي القلوب لك مكانة لا تنضب فأنت قلب العمال النابض وأمل الكادحين وسندهم، أنت الذي رفعت رايات أحلامهم خفّاقةً عالية فأعطيت لحياتهم معنى بنكران ذات من أجل أن يعمّ النور وتستقيم العدالة والإنصاف.

عن الحمير والاستحمار

في أحد معارض الكتب بالقاهرة، استرعى انتباهي ذات مرة عنوان كتاب صغير الحجم، في حجم كف اليد تقريباً، تناولته فإذ به هو مجموعة قصص قصيرة ساخرة ومعبرة وجميلة للكاتب التركي عزيز نسين، وبسبب سعره الرخيص بالعملة المصرية اشتريت عدة نسخ منه لاهدائها لاصدقائي وصديقاتي على سبيل الدعابة والطرفة.
لكن النسخ ظلّت قابعة في مكتبتي إلى يومنا هذا ولم أجرؤ على إهدائها إلى أحد. اتدرون لماذا ؟ لأن الكتاب يحمل عنوان "خصيصا للحمير"، ولقد خشيت أن يؤّل هذا الإهداء إلى غير معناه الذي قصدته وتنقلب الحركة البريئة إلى دراما وعتب وزعل معلن او غير معلن، وأخسر صداقات معمّرة أحبّها واعتزّ بها.

عصمت الموسوي

ومعروف بداهة، وفي الثقافة العربية على وجه الخصوص، أنّ الإشارة إلى هذا الحيوان ترمي دوماً إلى الإهانة والتحقير والاستصغار والوسم بالصفات الرديئة. ولقد جاء الحمار في أعمال وعناوين أدبيّة عربيّة وعالمية كثيرة ربما سعت إلى إعادة بعض الاعتبار لهذا الحيوان والانتقام من ظالميه، وفي صغرنا قرأنا مسرحية «الحمير» للكاتب توفيق الحكيم، و»حماري قال لي»، وهي كتابات ساخرة وذات أبعاد سياسية واجتماعية وناقدة للمجتمع وللناس وللدولة وفكرها وايديلوجيتها وممارساتها.
مفردة الحمار لا ترد الا للتندّر على الأغبياء والبلهاء والحمقى والصابرين والظالمين احياناً، وفي إحدى الدورات التدريبية سألت إحدى الحاضرات مدربها كيف أتخلص من مفردة تتردد دوما على لساني بشكل سريع وتلقائي ولا قدرة لي في السيطرة عليها؟، سألها: ما هي الكلمة؟، أجابت: «حمار" أعزّك الله، ردّ المدرب ساخراً: 'نه امر صعب يا عزيزتي ذلك أنك تعيشين مع هؤلاء الحمير.
لم ارد من هذه المقالة الإكتفاء بحكايات الناس مع الحمير، هذا الحيوان الصابر الممتثل والمطيع والذي يوشك على الإنقراض بسبب عدم الحاجة إليه في زمننا هذا، إنما أردت التعريج على أولئك الذين يستحمرون الناس ويسخرونهم ويستعملونهم جسوراً وخدمةً لمصالحهم، وهم كثيرون حولنا وفي كل مكان على هذه الارض.
«الاستحمار» تعبير قال به علي شريعتي في كتابه الجميل "النباهة والاستحمار" الصادر عن دار الأمير، ترجمة هادي السيد ياسين، وتعبير الاستحمار قصد منه حرف الناس عن مطالبها الأساسية وأهدافها الجوهريّة وجرها بعيدا عن حقوقها ومطالبها وتزييف وعيها والاستخفاف بعقلها وتوهينها وإضعافها كي يسهل ركوبها وقيادها، وهي سياسة لا تنجح إلا في اجواء الاستبداد وبيئة الفساد والطغيان.
دأب أهالي الدائرة الإنتخابية على توقير نائب منطقتهم الذي ادعى تمثيلهم خير تمثيل وتوصيل شكاواهم وهمومهم ومطالبهم لذوي الشأن، وقد ظلّ يتلقى الرسائل والهدايا وأطباق رمضان والأعياد. تصدّر احتفالاتهم وأفراحهم ومناسباتهم العديدة التي بدا فيها كعريس وسط الجموع المحتفيّة به، وظلّ مكتبه ساحة للامل والوعود والانتظار طوال فترة نيابته، وكان أهالي دائرته يوشكون على إعادة انتخابه قبل أن تتسرب وبالمصادفة المحضة بعض رسائلهم – التي لم تصل الى مقاصدها – إلى أيدي الجيران، وبعضها لم يمس ولم يفتح، إذ وُجدت ملقاة في مكب النفايات أمام بيته!

النائب الذي استحمر ناخبيه عاش طوال فترة ولايته متربعاً على عرش سلطة غير موجودة ولم يمتلكها يوماً، موهماً جماعته ومريديه بعظمة قدرته وسطوته وطول لسانه وشجاعته، والواقع أن الناخبين لم يكونوا حميراً عندما انتخبوه ووثقوا به وصدّقوه وائتمنوه على مصالحهم، إنما جرى استغفالهم واستحمارهم وايهامهم بنفوذ وسطوة نائبهم الزائفة وغير الحقيقية التي لم يروا منها إلا السراب، وجاء في تفاصيل الواقعة أنّ النائب سرّح خادمته الآسيوية متهماً إياها بتخريب وتدمير كل ما بناه على مدى سنوات، وبالتصرف في أكياس قمامة كانت مخبأة في ركن قصي من مكتبه تمهيداً لإلقاءها بعيدا عن محيط بيته ودائرته .
لكن المرء قد يستحمر البشر بعض الوقت وليس كل الوقت، الزمن بتحولاته وتقلباته كفيل بكشف زيف مستعبدي ومستحمري البشر وإن بعد حين.

تخصصات ضيقة الأفق

حسين الربيع

لم تعد وسائل التواصل اليوم مجرد أدوات للتواصل كما هو عنوانها، بل أصبحت أكثر من ذلك بكثير، فقد صارت منصّات مثل فيسبوك (ميتا) و إنستغرام وتويتر مركزاً لا غنى عنه للمنظمات والأحزاب والإذاعات والدعايات، إضافة لكونها صارت منبراً وصوتاً ونافذةً للتعبير عن الذات والأفكار و الميول والتوجهات، لا بل أصبح الإنستغرام إضافة لكل ما ذُكر سوقاً لمختلف أنواع السلع والمنتوجات.

من هنا أراد أصحاب التخصصات – وهذا من حقهم – أن يكون لهم موضع قدم ثابت في هذا الفضاء الواسع جداً، وراحوا يروجون لأنفسهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على أنهم وحدهم من يحق له الحديث عن المعرفة، ربما لكثرة ما ينشره الأفراد من الغثّ والسمين هو ما اضطرهم للتدخل أو ربما لحبّ الهيمنة وإثبات علو الكعب أو ربما أيضاً لحبهم المشاركة في هذا الفضاء الواسع بإسلوبهم الخاص والجاف الذي ألفوه طوال مسيرتهم الدراسية.

مؤخراً طغى أصحاب التخصصات على المشهد فصرنا نشاهد من يروج لنفسه على أنه أخصائي في التنمية وآخر في التربية وآخر في الدين وآخر في الفلسفة وآخر في العلم... وكلهم يحاول حصر المعرفة في نفسه، مع العلم أن كل ما يقدّمونه من معارف نظرية يستطيع أي إنسان عاقل يمتلك أدوات البحث أن يحصل على معظمها في زمن سهُل فيه الحصول على المعلومة، على أن التخصص هو من مفاهيم العلوم التجريبية.

استوقفني وأنا أشاهد مقاطع الفيديو التي تصلني كل يوم على وسائل التواصل، مقطع لأحد رواد التنمية الأسرية المشاهير يتحدث عن مدى التأثير المدمر للموسيقى وكلمات الأغاني على الأطفال والمراهقين والشباب، ويذكر جملة من الأغاني الهابطة ويعلق على كلماتها السوقية الى أن يصل في نهاية المقطع – وهنا الصدمة – لأغنية فيروز "أعطني الناي وغنّي" وعلى مايبدو أنه جهز المقطع كله من أجل هذه الأغنية بالذات، يقول متبسماً على طريقة الوعاظ في النصح إن هذه الأغنية تحرف الشباب عن الله وتؤدي الى الشرك به، إذ كيف يكون للناي أن يكون سرّ الوجود! وأنه يبقى بعد أن يفنى الوجود! والبقاء لله وحده!

علاوة على ذلك فإن هذا المتخصص العليم يضع أغنية فيروز في مصاف الأغاني الهابطة وهذه معضلة أخرى تدل على هبوط الذوق لديه وضعف القدرة على التمييز بين الحسن و القبح. نعرف جميعاً أن أغنية «أعطني الناي» من كلمات الأديب الكبير جبران خليل جبران، ولا يخفى على أحد قدرة جبران الأدبية والفنية واللغوية ثم أنها من غناء الصوت الرائع عصفورة الشرق فيروز بصوتها العذب، وموسيقى الرحباني مايضفي على الأغنية مسحة جمالية فريدة.

الله الحق موجد الكل هو الوجود المطلق وكل مانراه تجليات صفاته، كل شيء نراه ونلحظه ونحسه كل لحظة من لحظات وجودنا في هذا العالم سرٌ من أسرار الوجود، الله واسع بلاحدود وبلاقيود وصف نفسه بالرحيم ووضعها في موضع التأكيد والتجلّي (الرحمن الرحيم)، هو أعم وأشمل من أن يشخصن أو يُختزل في حدود المذاهب والفِرق أو على شاكلة البشر المتغطرسين وعلى حدّ أهوائهم وانتماءاتهم هنا يكون كل شيء حصرياً. إذا وضع الله في تصوّرٍ ضيقٍ فإن كل تصورات الفناء وحدود الوجود ستكون ضيقّة جداً لا تتسع للخيال والمجاز والرمز، بل وحت لاتتسع للآخر المختلف.

تساءلت بيني وبين نفسي مليّاً وأنا أعيد مشاهدة ذلك المقطع، كيف لشخص متمرس في حل المشاكل الأسرية والتعامل المباشر مع الناشئة أن يكون بهذا الضيق وأن يتجاهل أسلوب المجاز والخيال الإبداعي اللامحدود ولا يتذوق الفن ولا حساسيته الشعرية وهو يتعامل مع الأطفال والمراهقين المبهورين والمشغولين بسحر الخيال والفنون. لماذا لا يكون الخيال خلّاقاً؟ في حدود التصورات المغلقة والضيقة من الصعب أن يكون الخيال خلّاقاً، بالتالي يصعب على الفرد تذوق الجمالية الفنية للمجاز في الشعر والأدب والفن بشكلٍ عام.

في الرواية الفلسفية الشهيرة «عالم صوفي» لأستاذ الفلسفة جوستاين غاردر يذكر أن الطفل هو فيلسوف حقيقي بتساؤلاته وتأملاته للعالم المليئة بالدهشة والخيال وكيف أننا نحن الكبار ندجّنه ونحرمه من عالمه الفريد لندخله لعالمنا العادي الذي كل مافيه عادي عادي جداً تمنع فيه الدهشة والتساؤل والخيال.

يمكن لأي إنسان عاقل أن يفهم ما تريده الأغنية بواسطة تفعيل المخيّلة والتأمل واستشعار الكلمات. تأخذنا الأغنية بجمالية الشعر والموسيقى والصوت العذب الى الطبيعة الأم، تخيل أنك تجلس وسط الطبيعة الغنّاء وتستمع لحفيف الشجر وتراقص أوراقها على وقع أنغام الهواء العليل، خرير المياه وتغريد الطيور،إنها موسيقى الطبيعة وهي سرٌ من أسرار الوجود، تخيل أنك في وسط هذه الجوقة الغنائية والسمفونية الموسيقية الطبيعية، تشمّ أريج الزهور وترى عناقيد العنب التي تدلّت كثريات الذهب وتسمع عزف الناي في ركن ما من هذه الفيحاء والناي سر من أسرار الوجود. قد نكون فِي منطقتنا ذات الطابع الصحراوي محرومين من جمال الطبيعة لكن يمكننا أن نستشعرها ونحسها من خلال هذه الأعمال الفنية.

جبران خليل جبران

و أنين الناي يبقى بعد أن يفنى الوجود، تعبير مجازي يصف صوت الناي الآتي من البعيد من اللامكان وامتداده العابر الذي لا يتوقف ومدى تأثير ذلك الصوت في النفوس، كثيراً ما تغنى العرفاء والحكماء والفلاسفة بصوت الناي وأنينه الذي كأنه يخاطب الأرواح للأبدان حتى تصور بعضهم أنه اقتطع من شجرة الوجود وبقائه متصلٌ ببقاء شجرة الوجود فهو منها وجد. وهذا جلال الدين الرومي يقول في مطلع قصيدة الناي:

«أنصت الى الناي يحكي حكايته
ومن ألم الفراق يبث شكايته
...أنين الناي نارٌ لا هواء
فلا كان من لا تضطرب في قلبه النار،
نار الناي سَوْرةُ الخمر وحُميّا العشق»

تتحدث أغنية «أعطني الناي» عن تماهي الإنسان وامتزاجه بالطبيعة وكيف له أن يستمع لموسيقاها ويرد عليها بموسيقاه، تلك الأصوات التي يستحيل تحويلها الى لغة منطوقة لأننا نستشعرها بحواسنا وأحاسيسنا وعواطفنا. يقول الحكيم الصيني لاوتسه:" الموسيقى تأتي في المرتبة الثانية بعد الصمت، عندما يتعلق الأمر بما لا يوصف" هكذا إذن يمكن أن نمتزج مع الطبيعة نستمع لها ونرد عليها، هي موسيقى الطبيعة التي يستطيع العالم كله وبكل كائناته فهمها. إن «الموسيقى تقف بمفردها وبمعزل عن باقي الفنون الأخرى...فهي فن نبيل للغاية في تأثيرها على الطبيعة الباطنية للإنسان. وهي قويّة جداً ومفهومة تماماً وعميقة في وعيها باعتبارها لغة عالميّة والتي تفوق في تميزها حتى تلك الخاصة بالإدراك، الوجود نفسه."(شوبنهاور)

عندما تتحول المرأة في المنظور الضيّق إلى شيطان والفن والموسيقى إلى شِرك، وأن هذا الأفق المحدود الساذج هو ما يهيمن على الجو العام لمجتمعاتنا، نُدرك لماذا أننا أكثر شعوب العالم كُرهاً للفنون وفلسفة الجمال، إننا أكثر شعوب العالم تصحراً مع غنى اللغة ومجازاتها.

العمل الجمـاعـي

قاسم الحلال

بعد أن تصاب الشعوب بتراكم المحن، ويصبح أن لابد من مخرج في آخر المطاف، تتفاجأ بشحنة من المهام الملقاة على عاتقها، ويتسارع إيقاع التغيير ويكون الجهد مكثفاً، وهنا لابد من عمل جماعي جاد، حيث الحاجة إلى لجان تضم لفيفاً من الذين يتمتعون بالوعي النضالي ومفاهيمه، وذلك لرسم سياسة من طراز يستوعب المراحل المستجدة، وبأساليب تختلف عن العمل النضالي التقليدي، حيث يتعين تكثيف ورش العمل والدراسات وغيرها، بهدف إحياء وتجديد روح الحراك، حيث أن هناك لجاناً غير فاعلة في منظمات المجتمع المدني، ولجان فاعلة وهي خارج منظمات المجتمع المدني.

إن ملاحظة كيفية مسار العمل الجماعي الصادق الجاد، تدلّ على أنه لن يتمكن من تطور ونجاح ونماء هذا العمل إلا بالممارسة الفعلية والاهتمام بالمواصلة المستمرة وذلك لضمان جماعيتها، ومن الضرورة أن نولي أهمية للنقد لمعرفة السلبيات، لكي تعالج، وبالطبع في هذا الصدد نستمد من تاريخنا السياسي الاجتماعي، العملية والعلمية، كما علينا أن لا نتجاهل العملية النضالية العالمية، لأنها داعم ونصير لنا، لأنه بالحتم سيكون داعماً للدول التي تنشد الحرية والتطور والتقدّم والنماء والسلام.

إن حلّ المشاكل مرهون في المقام الول بحلّ مشكلة الفساد، لأن الفساد عائق للتنمية والاقتصاد الوطني، أساسه السيطرة والاستغلال والجشع، ومن الخطأ تجاهل هذه القضايا.

أن وجهة نظرنا التقدمية تجعل من الواجب تحديد واتخاذ موقف يؤكد تحدينا لمواجهة السلبيات بكل تنوعاتها وغيرها مهما كانت عن طريق الطرح الديمقراطي الثابت والمهم دفاعاً عن حرية وآمال وتطلعات شعبنا رغم اختلاف الآراء في بعض الجوانب.

«نت فلكس» والهولوكست

جلال إبراهيم

يتناول أحد أفلام «نت فلكس» لهذا العام بعنوان operation finale قصة أدولف أيخمان أحد الرؤوس الكبيرة المدبرة لتهجير اليهود من أوروبا وارتكاب الجرائم الواسعة بحقهم أو ما عُرف تاريخياً بالهولوكوست.

تنطلق أحداث الفيلم من قرار دولة الكيان الصهيوني/إسرائيل إرسال مجموعة من أفراد الموساد إلى الأرجنتين من أجل أسر أدولف أيخمان الذي هرب متخفياً إلى بيونس آيرس وغيّر اسمه وشكله بعد خسارة النازيين في الحرب العالمية الثانية. وبعد نجاح المجموعة في عمليتها تمّ نقل أدولف أيخمان إلى تل أبيب ومحاكمته والحكم عليه بالإعدام شنقاً في عام 1962 وحرق جثتهِ وإلقاء رمادهِ في مياه البحر المتوسط.

في عام 1933 بلغ تعداد اليهود في أوروبا أكثر من تسعة ملايين. وكان معظم اليهود الأوروبيون يعيشون في الدول التي كانت الدولة النازية ستحتلها خلال الحرب العالمية الثانية. قبل عام 1945، قتل الألمان والمتعاونون معهم حوالي اثنين من كل ثلاثة يهودي أوروبي كجزء من (الحل النهائي) وهو السياسة النازية لقتل يهود أوروبا.

يعتقد معظم المؤرخين أن البداية الفعلية للهولوكوست كانت ليلة 9 نوفمبر 1938 حيث اجتاحت مظاهرات غاضبة ضد اليهود العديد من المدن في ألمانيا، وتمّ كسر وتخريب المحلات التجارية لليهود وقتل في تلك الليلة 100 يهودي واعتقل 30.000 وتم إتلاف 7000 محل تجاري و1574 معبد يهودي وسميت تلك الليلة بليلة الزجاج المهشم.

عملية الهولوكوست وبنود الحل الأخير بررتها الفلسفة النازية بكونها طريقة للتخلص ممن اعتبرتهم (تحت البشر) وأن الأمة الألمانية لكونها عرق نقي لها الحق في حكم العالم، وأن العرق الآري يفوق في جودته الأعراق الأوروبية الخليطة مثل الغجر والبولنديون واليهود والسلافيين والألطيين والأفارقة.

من جانب آخر هناك العديد من الكتب والمنشورات التي تنكر حدوث الهولوكوست، ويمكن اختصار النقاط الرئيسية الذي يثيره هذا التيار بالنقاط التالية:

– إبادة 6 ملايين يهودي هو رقم مبالغ به كثيراً إذ أنه استناداً على إحصاءات أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية كان العدد الإجمالي لليهود في أوروبا 6 ملايين ونصف المليون وهذا يعني أنه في الهولوكوست تم تقريباً القضاء على اليهود في أوروبا عن بكرة أبيهم !

– عدم وجود وثيقة رسمية واحدة تذكر تفاصيل عمليات الهولوكوست.

– التضخيم الإعلامي لمعسكرات الاعتقال المكثف ومعسكرات الموت لا أساس له من الصحة وأن هذه المعسكرات كانت وحدات إنتاجية ضخمة لدعم آلية الحرب.

– إن الهدف من أكذوبة الهولوكوست هو إقامة دولة إسرائيل على أراضي فلسطين.

بعيداً عن جدلية حقيقة أو أكذوبة الهولوكوست – محرقة اليهود، فإن ما تردده إسرائيل الصهيونية في وسائل الإعلام المختلفة من تعرض اليهود إلى التهجير والقتل والإبادة على يد النازيين في النصف الأول من القرن العشرين، والطلب من الرأي العام الدولي التعاطف معها باستمرار، هو ذاته ما قامت وتقوم بهِ من جرائم وحشية يُندى لها جبين الإنسانية في حقّ الفلسطنيين!، وفي الخام لا بدّ من سؤال: هل شركة نت فلكس على مسافة واحدة من فلسطين وإسرائيل، أم أنها منحازه لهذه الأخيرة؟

(قف)

هل يصل الاقتصاد التركي المتعثر إلى إسقاط أردوغان؟

اتبع الرئيس التركي، رجب طيب اردوغان، في سياسته الخارجية، نهجاً متطرفاً للغاية، متحدياً دولاً أقوى من بلاده بكثير. يتشابك هذا النهج مع التكتيكات التى اتبعها هتلر، قبيل هجومه على الاتحاد السوفيتي، في نهاية الحرب العالمية الثانية، أي اللعب على التناقضات مع خصومه، أملاً في ألا يسمح كل منهم بتدميره، بغرض إستخدامه ضد طرف ثالث.
تتحول النواقص في هذه اللعبة جزئياً إلى إيجابيات، فمشكلات أنقرة مع واشنطن تثلج صدر موسكو، واشتباكات تركيا مع روسيا في سوريا وقرة باغ في أوكرانيا مفيدة لواشنطن، وهكذا. في هذا النموذج، يضطر اللاعب للحفاظ على حالة من التعاون والتنافس الشديدين مع الجميع في نفس الوقت. علاوة على ذلك، فمع دخول المزيد من اللاعبين المضاربين الآخرين إلى الحلبة في مثل هذه العلاقة، يصبح من الأسهل الحفاظ على التوازن والمناورة.

فهد المضحكي

لذلك، وكما كتب المحلل الروسي الكسندر نازاروف، فلا عجب من أن الجميع يكرهون الرئيس اردوغان، إلا أن الكل يحتاجه لغرض ما. ومع ذلك فالعيب الكبير غير موجود لدى تركيا. بالإضافة إلى ذلك، لم تكن هناك موارد كافية منذ البداية، بينما انخرط اردوغان في هذه اللعبة جزئيا، تحديدا للحصول على هذه الموارد، وعلى رأسها مواد الطاقة، حيث لا تملك تركيا نفطاً أو غازاً خاصا بها، وتعاني من فجوة مالية هائلة في وارداتها، تزعزع استقرار البلاد وتهدد النظام.

المحصلة النهائية هي دوامة، تتطلب فيها كل جولة النضال من أجل الموارد، حتى تنتهي لعبة الإقتصاد التركي الصغير نسبيا بالهزيمة على الأرجح عاجلا أم آجلا. فالوضع الاقتصادي في تركيا متعثر، إلا أنه لايزال حتى اللحظة تحت السيطرة. وقد بلغ العجز في موازنة الدولة التركيّة، في الفترة من يناير الماضي إلى يوليو 9،8 مليار دولار، ومع أن الوضع الآن قد أصبح افضل بكثير مما كان عليه إبان الحجر الصحي عام 2020 ، إلا أنه يشبه المقارنة بين الموت رميا بالرصاص، أو جراء إنفجار نووي. تتعدد الاسباب والموت واحد. والنتيجة هي افلاس تركيا.

واذا كان لدى الدول الغربية، مؤقتا، إمكانية طباعة نقود غير مغطاة، فإن معضلة كيفية تمويل مغامرات السياسة الخارجية وعجز الموازنة بالنسبة لرجب طيب اردوغان حادة للغاية، لاسيما بالنظر إلى العلاقات الرديئة مع سيد النظام العالمي، الولايات المتحدة الأمريكية، ومحاولة منه للعثور على المال، يصيب الرئيس اردوغان النظام المالي في مقتل، من خلال إجبار البنك المركزي للبلاد حرفياً على طباعة النقود غير المغطاة، وخفض أسعار الفائدة إلى مستوى اقل من مؤشر التضخم، لتحفيز الاقتصاد.

يقود هذا الكلام، في رأي الاقتصاديين، إلى أن المعروض النقدي زاد بنسبة 18٪ من اكتوبر حتى سبتمبر 2021. في حينها أقال اردوغان ثلاثة من أعضاء لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي، ممن عارضوا خفضاً آخر في سعر الفائدة الأساسي إلى 18٪. وخلال السنوات الماضية، قام اردوغان بتغيير رؤساء البنك المركزي للبلاد عدة مرات.

وعلى هذه الخلفية تراجعت الليرة التركية بنسبة 30 ٪ اي11،3 ليرة للدولار الواحد ،في حين يحاول البنك المركزي في البلاد دون جدوى، احتواء سقوط الليرة من خلال الإنفاق من احتياطي البلاد. توالت خسائر الليرة التركية دون نتيجة إيجابية لقرارات البنك المركزي أو حكومة العدالة والتنمية لوقف نزيفها. وفي ظل هذه الخسائر تعالت أصوات المعارضة محذرة من تبعات الإنهيار العظيم غير المسبوق للعملة الوطنية دون مجيب، ولم تفلح شكاوى المواطنين من الإنهيارالاقتصادي بما في ذلك زيادة معدلات البطالة والفقر.

ووفقاً لصحيفة «تركيا الآن» المعارضة يرى رئيس حزب الشعب الجمهوري، كمال كليتشدار أوغلو، أن قرار البنك المركزي بتخفيض معدلات الفائدة يؤدي إلى افقار البلاد موضحا أن «نتيجة تفاخر اردوغان بكونه خبيراً اقتصادياً، أدى إلى زيادة الفقر في البلاد وغلاء الأسعار وتراكم فواتير باهظة على المواطنين»، وعلى صعيد مشكلة البطالة شكك إتحاد نقابات العمال التقدمي التركي في النسبة الرسمية المعلنة من قبل الحكومة عن البطالة، وكشف عن أن الأرقام الخاصة بالبطالة أصبحت صادمة، حيث أشار إلى أن الأرقام الحقيقية تؤكد أن نسبة البطالة قفزت إلى أكثر من ربع السكان، لافتا إلى أن البيانات الشهريّة التي تصدر حول البطالة لا تحتوي على عديد من التفاصيل التي كانت تغطيها منهجيّة معهد الإحصاء التركي قبل ذلك.

وكان معهد الإحصاء المذكور قد أعلن أن معدل البطالة في تركيا ارتفع من 10،6 في المئة في يونيو إلى 12 في المئة بحلول يوليو بواقع زيادة تقدر 3،9 مليون شخص. بينما شدد إتحاد نقابات العمال التقدمي على أن النسبة الفعلية تبلغ 23،6 في المئة للرجال و 29،6 في المئة للنساء. كشف البنك الدولي في تقرير حديث عن إرتفاع معدل الفقر في تركيا للعام الثاني على التوالي، كما كشفت تقارير عن قفزة بحد الجوع وزيادة حالات الانتحار بسبب الظروف المعيشية الصعبة. وذكر أن معدل الفقر في تركيا ارتفع ووصل إلى 12،2 في المئة عام 2020 بعد أن كان 10،2 في المئة عام 2019، مشيراً إلى أن جائحة كورونا تسببت في خسائر فادحة للاقتصاد التركي.

وكشف تقرير لحزب الشعب الجمهوري عن زيادة حالات الانتحار لأسباب إقتصادية بنسبة 38 في المئة خلال الفترة من 2017 وحتى 2019 .أما فيما يتعلق بديون تركيا تشير البيانات الرسمية إلى ارتفاعها 109 في المئة خلال 3 سنوات، حيث قفز الدين العام إلى(112،131) مليار دولار في يونيو من عام 2018 إلى(234،313) مليار دولار في يونيو الماضي. بزيادة بلغت(122،180) مليار دولار حسب INDEPENDENTعربية.

المراد قوله هنا بإيجاز هو أن تركيا تشهد أزمات اقتصادية بسبب السياسات الخاطئة التي يسير عليها نظام اردوغان، والتى تسببت في اقتراب البلاد من الإفلاس جراء إنهيار عملتها، وعدم قدرتها على سداد الديون الخارجية، وتراجع نموها بالسلب. وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر والتضخم لأرقام غير مسبوقة. والمعضلة الأخرى، أن إدارة اردوغان للدولة التركية، وتدخلاته في شؤون البلاد الأخرى مثل سوريا وليبيا والعداء مع الكثير من الدول، أدى إلى استنزاف الموارد التركية وتدمير الإقتصاد، انعكست بالسوء على حياة المواطن التركي في مختلف المجالات، وهو ما يطرح أهمّ الأسئلة: هل يصل الإقتصاد التركي المتعثر إلى إسقاط اردوغان؟

مفارقات ذات مغزى للوقود الاحفوري (١ - ٢)

د. محمد الصياد

في لقاء أجرته معي إحدى الصحافيات المتخصصات في مجال الطاقة في مجموعة سبوتنيك الإعلامية الروسية يوم الاثنين ١٨ أكتوبر ٢٠٢١، استفسرت الصحافية العربية/ الروسية عن أبعاد تصريح رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا في ذات اليوم، بأن بلاده ستحث منتجي النفط على زيادة الإنتاج – أجبتها قائلا، بأن هذا التصريح وقبله تصريح وزير الصناعة الياباني يوم الجمعة الفائت واتصال وزير الخارجية الياباني بنظيره الكويتي أحمد ناصر المحمد الصباح والطلب من بلاده، كعضو في أوبك، أن تحث أوبك وحلفائها على استقرار أسعار النفط – يعكس أولا حالة قلق الحكومة اليابانية المتنامي من الارتفاع الكبير الذي تسجله أسعار النفط وتأثيراتها التي بدأت تظهر على قطاعات أساسية في الاقتصاد الياباني، لاسيما قطاعات النقل والمواصلات، والزراعة، والصيد البحري.

وهناك ارتباك ياباني واضح في التعاطي مع هذا الموضوع، في الشكل والموضوع. ففي الشكل كان الأجدى من رئيس الحكومة اليابانية الجديد (تسلم منصبه في 4 أكتوبر 2021)، بدلا من مطالبته وزراء حكومته التواصل مع وكالة الطاقة الدولية (IEA)، للعمل على حمل منتجي النفط على زيادة انتاجهم، أن يتوجه مباشرة الى عواصم القرار لائتلاف "أوبك بلس"، وتحديدا الرياض وموسكو. فقد صار واضحاً أن روسيا والسعودية اللتين تنتجان مع مجموعه 22 مليون برميل يوميا (11 مليون برميل لكل منهما)، هما اللتان، من خلال كل من وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان ونائب رئيس الوزراء الروسي وزير الطاقة السابق ألكسندر نوفاك، تشكلان اليوم السياسة الإنتاجية لسلعة النفط في سوق البترول الدولية، بنسبة توازي ما تضطلع به اليوم "أوبك بلس" من حصة وازنة (أكثر من 50٪) في اجمالي الإنتاج النفطي العالمي البالغ اليوم حوالي 95 مليون برميل يوميا. لكن يبدو أن رئيس الوزراء الياباني تجنب ذلك، على الأقل مع روسيا بعد أن تسبب فور تسلمه منصبه في اثارة غضب الكرملين بمطالبته روسيا بإعادة جزر الكوريل التي ضمها الاتحاد السوفييتي اليه ثمناً لعدوان اليابان عليه في الحرب العالمية الثانية.

ثم لا ننسَ أن "أوبك بلس" محكومة اليوم باتفاق العام الماضي الذي قضى بإحداث خفض هائل في الإنتاج اعتبارا من 1 مايو 2020 بواقع 9.7 مليون برميل يوميا رداً على الاغلاقات الاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا في العالم، قبل أن تخففه لاحقا الى 7.7 مليون برميل يوميا، و7.2 مليون برميل تواليا، وتلحقه باتفاق يوليو الماضي الذي قضى بزيادة الإنتاج بواقع 2 مليون برميل يوميا حتى ديسمبر 2021، بواقع 400 ألف برميل شهريا ابتداءً من شهر أغسطس الماضي. ومن المقرر أن يتم اغلاق ملف كامل هذا الخفض بحلول سبتمبر 2022. حينها (في حوالي شهر سبتمبر الماضي)، كان لازال هنالك فائض في السوق قدرته اللجنة الفنية المشتركة لأوبك بلس (حينها) بحوالي 1.4 مليون برميل. علماً بأن اتفاق الخفض للعام الماضي يمتد لغاية ديسمبر 2022 بعد أن كان لغاية أبريل 2022.

كما أن الائتلاف يتجه في شهر مايو 2022، لاعتماد توزيع جديد للحصص يشمل دولة الإمارات والسعودية وروسيا والكويت والعراق، حيث ستزيد دولة الإمارات بموجبه حصتها من 3.168 مليون برميل الى 3.5 مليون برميل (اعتبارا من مايو 2022)، وستزداد حصة كل من روسيا والسعودية بواقع نصف مليون برميل، والعراق والكويت بواقع 150 ألف برميل لكل منهما.

لكن قبل ذلك كان هناك اجتماع لائتلاف أوبك بلس، مقرراً عقده يوم الرابع من شهر نوفمبر القادم. وكان من المتوقع على نطاق واسع، أن ينظر الائتلاف ويأخذ بعين الاعتبار ارتفاع أسعار النفط بهذه الصورة الكبيرة.

لكن ما حدث بعد ذلك بصورة فاجأت الأسواق وأطاحت بكل الخطط المسبقة، سواء من جانب المنتجين أو المستهلكين، قد غير المشهد النفطي تماما. فتحت ضغط أصوات الناخبين الأمريكيين في الانتخابات النصفية التي ستُجرى يوم 8 نوفمبر 2022، وارتفاع معدل التضخم الى حوالي ثلاثة أضعاف السقف المسموح به من قبل مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، والذي راح يقضم من الدخول الحقيقية للمواطن الأمريكي، بمساهمة جزئية من أسعار النفط المرتفعة الى ما فوق حاجز الثمانين دولارا للبرميل من خام القياس "برنت" – بتأثير من هذه التطورات، طلب رئيس الولايات المتحدة من روسيا والسعودية، قطبي أوبك بلس، زيادة المعروض النفطي لتنفيس الأسعار؛ ولما وجد عدم استجابة لطلبه، أعلن إن واشنطن ستضخ 50 مليون برميل من مخزونها الاستراتيجي في السوق، وإنها تنسق مع بعض الدول الحليفة لها مثل بريطانيا وكوريا الجنوبية واليابان (وذكر الصين أيضا، مع أن الصين كانت قد قررت قبل واشنطن اللجوء لمخزونها الاستراتيجي). لكن كانت ردة فعل الأسواق معاكسة، إذ ارتفع سعر البرميل 3 دولارات. ولولا الكشف الفجائي عن المتحور الجديد لفيروس كوفيد-19 (أوميكرون)، لما فقد سعر البرميل 11 دولارا في جلسة واحدة بفعل الذعر المتجدد الذي أشاعه المتحور الجديد، قبل أن يستعيد توازنه ويراوح حول 70 دولارا – ما حدث بعد ذلك، أعاد حسابات أطراف التنازع الهيدروكربوني الدولي. فكان أن آثر ائتلاف "أوبك بلس" تأجيل اجتماعه المقرر الشهر الماضي، والانتظار لحين الوقوف على مآل المتحور الجديد من فيروس كورونا الذي تسبب في اغلاقات جزئية لعدد من القطاعات الاقتصادية الحيوية، لاسيما قطاع النقل والمواصلات، حيث تم وقف رحلات الطيران مع عدد من بلدان القارة الافريقية، وقطاع السياحة والسفر.

على خلفية هذه التطورات، عقدت منظمة الأقطار المصدرة للبترول "أوبك" اجتماعا يوم الأربعاء 1 ديسمبر 2021، تلاه في اليوم التالي مباشرة اجتماع ائتلاف أوبك بلس، تمحورا حول اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان الائتلاف سيواصل العمل باتفاقه السابق الذي قضى بزيادة معروضه النفطي بإجمالي 2 مليون برميل يوميا، بواقع 400،000 برميل يوميا، اعتبارا من شهر أغسطس 2021 حتى نهاية ديسمبر 2021، أم سيكبح الامدادات في ضوء تقهقر سعر البرميل الى ما دون السبعين دولارا (سعر خام برنت يوم الخميس 2 ديسمبر 2021، ارتفع قليلا الى 70.18 دولار مع توقع الأسواق لقرار أوبك بلس بوقف العمل بالزيادة الشهرية للمعروض النفطي، بناءً على توقعات اللجنة الفنية في الائتلاف مطلع الأسبوع الجاري بوجود فائض في السوق قدره 2 مليون برميل يوميا حتى الربع الأول من عام 2022).

لكن أوبك بلس خالفت كل ذلك، وقررت في اجتماعها يوم الخميس 2 ديسمبر 2021، مواصلة العمل بحيثيات اتفاقها السابق، بإضافة 400 ألف برميل يوميا أخرى في السوق في شهر يناير المقبل. وهو قرار يرمي على ما يبدو الى انهاء مفاعيل قرار الرئيس الأمريكي بضخ 50 مليون برميل في السوق، واحتفاظ الائتلاف، حصريا، بمبادرة التحكم في عملية موازنة العرض والطلب في السوق بما يحقق سعر البرميل المستهدف للائتلاف. وفور اعلان الاتفاق، ارتفع خام غرب تكساس الوسيط (West Texas Intermediate – WTI)، بنسبة 1.46٪، الى 66.53 دولار، وارتفع خام برنت بنسبة 1.35٪، الى 69.80 دولار. وقال الائتلاف إنه "اتفق على أن الاجتماع سيظل منعقدا انتظارا لمزيد من تطورات الوباء ومواصلة مراقبة السوق عن كثب وإجراء تعديلات فورية إذا لزم الأمر". ومن المقرر عقد الاجتماع التالي المقرر بانتظام للائتلاف في 4 يناير 2022.

وبحسب أمينة بكر، رئيسة مكتب دبي لشركة "Energy Intelligence" لمعلومات وبيانات الطاقة، فإن اجمالي انتاج الدول الأعضاء في ائتلاف "أوبك بلس"، سيكون في شهر يناير 2022، 40.494 مليون برميل يوميا، موزعة على النحو التالي: المملكة العربية السعودية وروسيا بحصة متساوية مقدارها 10.122 مليون برميل يوميا لكل منهما، العراق 4.281 مليون برميل يوميا، الإمارات 2.916 مليون برميل، الكويت 2.585 مليون برميل، المكسيك 1.753 مليون برميل، نيجيريا 1.683 مليون برميل، كازاخستان 1.572 برميل، أنغولا 1.406 مليون برميل، الجزائر 972 ألف برميل، سلطنة عمان 812 ألف برميل، أذربيجان 661 ألف برميل، ماليزيا 548 ألف برميل، الكونغو 300 ألف برميل، البحرين 189 ألف برميل، الغابون 172 ألف برميل، جنوب السودان 119 ألف برميل، غينيا الاستوائية 117 ألف برميل، بروناي 94 ألف برميل، السودان 69 ألف برميل.

وعودٌ على بدء نقول، قد تكون اليابان تعاني بشكل حاد من الارتفاع الأخير في سعر برميل النفط، حيث وصل خام برنت يوم الثلاثاء 19 أكتوبر 2021 الى 84.24 دولار للبرميل. لكن معاناة اليابان ليست ناجمة فقط من هذا الارتفاع، وإنما من طول فترة الاغلاقات جراء وباء كورونا. كما أن سيطرة الاتجاه الصعودي على السوق لا يقتصر فقط على النفط، وإنما يشمل كافة أنواع السلع، لاسيما الغاز والألمنيوم الأوّلي (Primary aluminum)، الذي وصل يوم الثلاثاء 19 أكتوبر في سوق لندن للمعادن (LME) تسليم 3 أشهر، الى أكثر من 3000 دولار للطن المتري الواحد.

ثورة الصين الثالثة والثورة العالميّة المضادة بقيادة الولايات المتحدة

ترجمة:
غريب عوض

في تقريره الصادر في ١٨ أكتوبر ٢٠١٧ إلى المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني، ذكر الرئيس شي جين بينغ أن «الأمة الصينية، التي عانت كثيراً مُنذُ بداية العصر الحديث لفترة طويلة جداً [إشارة إلى حروب الأفيون وقرن الذُل»، لقد حققت تحولاً هائلاً : فقد نهضت، وأصبحت أحسن حالاً، ونمت قوتها؛ لقد استعدت لإحتضان الآفاق الرائعة للتجديد.» وبالنسبة لهؤلاء الذين على معرفة بتاريخ الجمهورية الشعبية الصينية، كان واضحاً أن الرئيس شي جين بينغ كان يتحدث عن العملية الثورية بكاملها للتجديد الوطني. وصرح الزعيم ماو علانيةً أنهُ، بفضل الثورة الصينية، نهضت الصين. كانت حقبة Deng Xiaoping دينج شياو بينج، التي غالباً ما يُشار إليها بالحقبة الثانية في عملية التجديد الوطني، تدور حول الصين أن تُصبِح أفضل حالاً، من خلال التنمية الإقتصادية السريعة والإندماج في الإقتصاد العالمي الرأسمالي. والحقبة الجديدة، في فترة قيادة الرئيس شي جين بينغ، قد تم توجيهها نحو بناء نظام صيني قوي، مكتفي ذاتياً ومُستدام، يهدفُ إلى "بناء مجتمع مُزدهر باعتدال من جميع النواحي "بحلول عام ٢٠٢١، والمَضي قُدُماً نحو جميع الجهود لبناء دولة إشتراكية حديثة عظيمة بحلول عام ٢٠٤٩.

نادراً ما تمّ التفكير في واشنطن في الفكرة القائلة بان مشروع الصين السيادي سيؤدي في النهاية إلى تحدٍ حاسم للنظام الرأسمالي والإمبريالي القائم، بدلاً من إستيعابه في الداخل

كل مرحلة من مراحل الثورة الصينية تعني تحولاً كبيراً في العملية الثورية، بحيثُ يُشار أحياناً إلى فترات الزُعماء الصينيين الثلاثة، ماو Mao ودينغ Deng وشي Xi على أنها ثورات الصين الأُولي والثانية والثالثة. إن "التناقض الأساسي" في الحقبة الجديدة (أو الثورة الثالثة)، والذي يُعد التغلب عليه ضرورياً إذا أرادت الصين تحقيق أهدافها، وفقاً للرئيس شي Xi، هو الطبيعة "غير المتوازنة" أو غير المُتكافئة وبالتالي "غير المُلائمة" للتنمية الصينية، وهي من سمات نموذج النمو الرأسمالي. ويتجلى هذا في تعميق عدم المُساواة الطبقية، والإنقسامات بين المناطق الريفية والحضَرية ، وتعزيز التنمية الإقتصادية على حساب التنمية الثقافية، والعلاقة البشرية غير المُستدامة بالبيئة. ومن ثم، فإن التحول بدافع إشتراكي نحو مزيد من المُساواة الإقتصادية، والإكتفاء الذاتي الوطني، والحضارة البيئية، والإنعاش الريفي والتطور الثقافي، وصياغة نموذج "الدوران المُزدوج" (المُصمم للحد من إعتماد الصين على الأسواق والتكنولوجيا الخارجية) يُنظر إليه على أنهُ أمرٌ حاسم لظهور الصين كـ "مجتمع اشتراكي حديثٌ عظيم."

وقد استمرت قيادة الحزب الشيوعي الصيني بتحديد وتعريف الصين بأنها "أكبر دولة نامية في العالم،" وإن كانت واحدة في "المرحلة الأولية للإشتراكية"، مما يؤكد على صِلاتها المُباشِرة بالجنوب العالمي الذي تعتبر نفسها جزءاً منه. وتُملي موقفها الدولي الرسمي من خلال "المبادئ الخمسة للتعايش السلمي"، والمُعرّفة على أنها: (1) الإحترام المُتبادل للسيادة ووحدة الأراضي، (2) عدم الإعتداء المُتبادل، (3) عدم التدخُل المُتبادل في الشؤون الداخلية للآخر، (4) المُساواة والمنفعة المُتبادلة، و(5) التعايش السِلمي. وعلى الرغم من اتهام الصين كقوة عالمية صاعدة بشكل مُتزايد بوضع أجندة جديدة والسعي إلى قلب النظام الدولي القائم على القواعد والأحكام والذي تفرضهُ الدول الرأسمالية الأساسية، فإن هذا، بدلاً من الإنذار بالفوضى أو "القوة تصنع الصواب"، كما أشار وزير الخارجية الأمريكي بلينكن Blinken في الإجتماعات الثُنائية في 18 مارس، اتخذت إلى حد كبير شكل دفاع قوي عن مفهوم المُساواة في السيادة، والذي يتعارض بالضرورة مع هيكل النظام الإمبريالي القائم.

لن يكون السير إلى الأمام في ثورة الصين الثالثة أمراً سهلاً بطبيعة الحال، والشيء الذي قد أشار إليه الرئيس شي جين بينغ على أنهُ "تناقض أساسي" في شكل تنمية غير مُتكافئة يتجلى في النضالات الواسعة التي تجري على جميع المُستويات في المجتمع – وفي علاقات الصين الخارجية.

لن يكون من المبالغة القول إن الثورة الصينية الثالثة إستُقبلت من قِبل الولايات المتحدة والقوى الرأسمالية الأساسية الأخرى بمزيج من عدم التصديق والصدمة والغضب. غير مُعتادة على التفكير تاريخياً وجدلياً، وبالإعتماد على أُطُر تحليل شكلية فقط، والإيمان بالإنتصار الحتمي للرأسمالية، كانت الأيديولوجية المُهيمنة في الغرب واحدة تماماً من "نهاية التاريخ." إن الفكرة القائلة بان مشروع الصين السيادي سيؤدي في النهاية إلى تحدٍ حاسم للنظام الرأسمالي والإمبريالي القائم، بدلاً من إستيعابه في الداخل، نادراً ما تم التفكير فيها في واشنطن. كما كتب كورت إم كامبل Kurt M. Campbell، المُساعد السابق لوزير الخارجية لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ في إدارة الرئيس براك أوباما، وإيلي راتنر Ely Ratner، مُرشح جو بايدن لمنصب مُساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن في المُحيطين الهندي والهادي، كتب في "الحِساب الصيني: كيف تتحدى بكين التوقعات الأمريكية في الشؤون الخارجية في فبراير 2018، كانت فكرة أن "القوة والهيمنة الأمريكية" ستفشل في تشكيل الصين على النحو الذي تُفضله الولايات المتحدة كانت حتى وقت قريب غريبة تماماً على المؤسسة الأمريكية. والأمر الأكثر إثارة للصدمة هو اكتشاف أن الحقبة الجديدة للصين، المُرتبطة بالرئيس شي جين بينغ

بقلم:
John Bellamy Foster

Xi، ستبدأ في النظر من نواحٍ كثيرة إلى الصين الثورية للزعيم ماو Mǎo أكثر من النظر إلى الحقبة الإصلاحية لدينج شياو بينغ.

كان الرد الغاضب من النخبة الحاكمة في الولايات المتحدة على سعي الصين الحثيث وراء مشروعها السيادي هو إطلاق الحرب الباردة الجديدة التي تركزت على الصين (والتي تضم أيضاً حُلفاؤها مثل روسيا وإيران). يُنظر إلى هذا الآن في الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة على أنهُ حربٌ جديدة للهيمنة على الرغم من عدم وجود أي تحليل تاريخي حقيقي، الأمر الذي يتطلب تقييماً صادقاً للإمبريالية في الماضي والحاضر. فبدلاً من ذلك، استمد الكاتب الأمريكي Graham Allison كِتابهِ "الإتجاه نحو الحرب"، الذي أثر بشكل مُباشر على الرئيس جو بايدن، إطاره التاريخي المُفترض، ليس من مفهوم النظام العالمي الرأسمالي، أو من فهم الفرض الإمبريالي للمُعاهدات غير المُتكافئة على الصين. بل تحول إلى قانون عابر للتاريخ في الصِراع المرتبط بالمنظور "الواقعي" للعلاقات الدولية، المستمدة من ثيوسيديدس Thucydides، المؤرخ الإغريقي القديم للحرب البيلوبونيسية، الذي كتب عام 411 قبل الميلاد: "كان صعود أثينا والخوف الذي غرسه هذا في سبارطا هو الذي جعل الحرب أمراً لا مفر منه."

في المُقابل، من منظور ماركسي، يجب أن يُنظر إلى أي تقييم ذي مغزى للإنتقال المُهيمن في سياق العالم الحديث على أنهُ نتاج للديناميكيات الداخلية للإقتصاد الرأسمالي العالمي، الذي تميّز طوال تاريخه بإمبريالية المركز موجهه نحو الأطراف ومن خلال الحروب الدورية على الهيمنة الإمبريالية: "الإجابة" الوحيدة التي يستطيع النظام الرأسمالي تقديمها لمسألة القوة العالمية.

بعد التأمل في هذا المنطق، تسعى الحرب الباردة الجديدة على الصين التي بدأتها الولايات المتحدة إلى جمع الدول الرأسمالية الإمبريالية الرائدة في تحالُف عالمي يهدف إلى تقييد الصين، جنباً إلى جنب مع حُلفائها ومُحيط النظام الرأسمالي بأكمله، بالنظام الدولي القائم على القانون والأحكام الذي يتحكم فيه الثالوث، مع الحفاظ في نفس الوقت على استمرار الإقتصاد الصيني، مُحركاً النمو

الصين أكبر من أن يتم غزوها ببساطة، وهي أكبر من أن يُسمح لها بالفشل، وبالتالي، فإن المطلوب، وفقاً لإجماع واشنطن الحاكم، هو ثورة مُضادة أطلقتها القوى الحاكمة تهدف إلى إعادة فرض مجموعة عالمية جديدة من المُعاهدات غير المُتكافئة على الصين، جنباً إلى جنب مع الجزء الأكبر من العالم النامي

الإقتصادي العالمي. من المُسلم بهِ أن الصين أكبر من أن يتم غزوها ببساطة، وهي أكبر من أن يُسمح لها بالفشل، وبالتالي، فإن المطلوب، وفقاً لإجماع واشنطن الحاكم، هو ثورة مُضادة أطلقتها القوى الحاكمة تهدف إلى إعادة فرض مجموعة عالمية جديدة من المُعاهدات غير المُتكافئة على الصين، جنباً إلى جنب مع الجزء الأكبر من العالم النامي. الهدف أقل من أن يحتوي الصين ناهيك أن يُقيدُها. ففي النهاية، يجب دعم هذهِ الإستراتيجية بالقوة العسكرية. كانت هذه وزيرة خارجية Bill Clinton الرئيس الأمريكي السابق، تتحدث في معهد تشاتام هاوس Chatham House في 6 آذار/مايو 2021، من الضروري في هذا السياق للولايات المتحدة أن "تسترجع وسائل الإنتاج" من الصين لضمان بقاء الأخيرة في حالة دولة تابعة دائمة.

إن القول بان هذهِ الظروف تضع سكان العالم في حقبة تتسم بخطر غير مسبوق تقريباً سيكون أمراً بخساً. لا يمكن أن تحدث حرب باردة جديدة بدون سباق تسلح نووي وزيادة خطر نشوب حرب نووية حرارية. وتسعى الصين، التي تُعَد رؤوسها النووية أقل من 200، مُقارنةً بـ 1400 رأس نووي مُنتشر للولايات المتحدة، إلى مُضاعفة عدد الرؤوس الحربية بحلول عام 2030. والولايات المتحدة من جانبها، مُلتزمة حالياً بإنفاق 500 مليار دولار على قواتها النووية وحدها خلال العقد المُقبل، 50 مليار دولار سنوياً. وهذا يشمل 100 مليار دولار على ما يُسمى بالرادع الإستراتيجي الأرضي، وهو نظام صاروخي نووي أرضي مُصمم ليحل مكان نظام الصواريخ الباليستية القديم Minuteman 3 العابر للقارات. وستكون صواريخ الردع الإستراتيجية الأرضية قادرة على التحليق لمسافة ستة آلاف ميل بوزن ودقة أكبر، ويحمل كل صاروخ راساً حربياً أقوى بعشرين مرة من القنبلة التي أُسقِطت على هيروشيما.

نجا العالم من الحرب الباردة. لا نعرف ما إذا كان سينجو من الحرب الباردة الجديدة . تواجه الإنسانية في القرن الحادي والعشرين الآن، في كل منحى من مناحي وجودها، خياراً لا مفر منه: "الدمار أو الثورة."

الجوع الذي يملأ نصوصنا

د.بروين حبيب

لعبت العاطفة دور بوصلة يسترشد بها الكتاب والمبدعون لبلوغ الأماكن الخفيّة التي تختبئ فيها تخيلاتهم والهامهم وذخيرتهم الابداعية. وهذا الأمر يحدّده أصحاب الاختصاص في علم النفس على أنه من محرضات العبقرية كونها مرتبطة مباشرة بالعاطفة حتى وإن كانت متوفرة جينيا في الشخص.

أمّا تتبع موضوع كهذا في عالمنا العربي فيبدو صعبا جدا، حتى حين تشجع بعض الكتاب ونشروا رسائلهم كأزواج بينهم، بقى الخجل من البوح بكل ما حملته تلك الرسائل عائقا لمعرفة أجيجها الحقيقي ومدى تأثيرها لتوهج عبقريتهم الأدبية.

أميرة غنيم

سنوياً تصدر في العالم الغربي كتب تكشف مزيداً من الجوانب الخفيّة عن علاقات الحب التي عاشها أشهر أدبائه، إذ لا يزال سارترٍ وسيمون دي بوفوار يسيلان حبرا كثيراً بسبب علاقتهما الفريدة من نوعها، رامبو وفيرلين، وغرابة الحب في حياة مارغريت دوراس، وآخرون.

تعجبنا هذه الموضوعات في جلسات خاصّة، وكل جيل لديه قصصه التي تندرج ضمن «النميمة» بين الأدبـاء. من النادر أن نجدها تسللت إلى المكتوب وظهرت إلى العلن. ونحن نشعر إذ ذاك أن موضوع الحب يستملحه الكُتّاب العرب كمعطًى افتراضي، يخاطبون فيه كائنات غير موجودة أو هذا ما يسعون إلى إقناعنا به.

في رواية التونسية أميرة غنيم "نازلة دار الأكابر" نكتشف أن واقعة الحب نازلة في حدّ ذاتها، أي مصيبة من كبائر المصائب في المجتمع العربي، حيث استحضرت أجزاء من حياة سابق زمانه المفكّر الطاهر الحدّاد، ورسمت وفق مراجعها حول الحقبة التي عاش فيها المصاعب التي عاكست حياته وقصّرت من عمره، وشكّلت عقدة محنته هو الذي ولد وكبر في مجتمعه وكأنّه زائر من زمن المستقبل.

بعد ست وثمانين سنة من وفاته ترى هل تغيرت نظرة مجتمعنا للحب وهل تجرّأ الكتاب والشعراء بالبوح بما تخفيه خلفيات "نصوصهم" العاشقة؟

في مفهوم لقاسم أمين "الحب هو وتر الشّاعر وريشة الفنّان، وتغريدة الطّائر، وتفتّح الزهرة، واشراقة الصباح" وهو أيضا أي الحب "أعلى قمّة في جبل الحكمة"، وقد توفي هذا المفكر المصري الرائد هو الآخر في الدفاع عن حقوق النّساء شابا في الخامسة والأربعين العام 1908. وبعد قرن وبضع سنوات من وفاته لا يزال مفهوم الحب نظرياً هو نفسه، لكنه يختلف في الغالب حسب النسق الاجتماعي الذي ينمو فيه بين طبقة أمين وطبقة الحداد، بين المجتمع المخملي الأرستقراطي في القاهرة وبين نفس المجتمع في تونس. شتّان بين الإثنين، أو هذا ما يرويه لنا الأدب والتاريخ على الأقل.

في رواية غنيم نكاد نرى الغالبية الساحقة من مجتمعنا اليوم، وإن تغيّرت التقسيمات التي ترسم فاصلا حادًّا بين "البلْديّة (بتسكين اللاّم والشدّ على الياء) من أصحاب الأملاك والمناصب في المدن وبين النّازحين من القرى من أجل التعليم والعمل. لقد اختلفت القاهرة عن تونس لأسباب تاريخية كثيرة، يمكن التوقف عند أهمها وهي أن تونس كانت حينها ترزح تحت الاستعمار الفرنسي وكان من الصعب أن يسمح آنذاك لأي فكر تنويري أن يرى النور، لهذا سُمِح لكل القوى المحاربة للفكر الاصلاحي أن تنشط بحرية وتضيّق عليه الخناق. أمّا في القاهرة فيمكننا أن نتكئ على ثلاثية نجيب محفوظ لقراءة الفترة نفسها، أي الفترة الممتدة بين ثورة 1919، و 1943...بالطبع ثمة تشابه صارخ بين حياة النّساء في المجتمعين، وتحكم الرجال في مفاصل الحياة عموما، لكن القاهرة كانت لا تكفّ عن فتح سجالات ثقافية جعلت منها مدينة مضيئة وسط الشرق كله.

لنعد للحب والعلاقات الحميمة التي تؤجج القلوب والعقول المبدعة حتى لا يأخذنا الحديث عن أمزجة المدن وتاريخها بعيداً عن روح هذا الموضوع الحساس.

لقد شدّتني روايـة أميـرة غنيم وهي تسرد قصّة حب من نمط آخـر، وهو الحب الذي يولد عن بعد وينتهي قبل أن يرى النور بشكل حقيقي، فالحدث كله مبني على واقعة "الحب المرفوض" وتلك الرسالة التي كُتِبت من طرف العاشق الولهان، لامرأة لا رأي لها ولا قرار، فهي المتلقّي الجاهل بالأمر، والمتهمة بدون تهمة رغم عظمتها، وما تلى ذلك من أحداث يكاد يجعلنا متأكدين أن واقع المرأة والرجل في الحب لم يتغير سوى تغيرات طفيفة منذ مائة عام، ثمة زيجات أدبية شبه ناجحة، ولكن بخلفية يسودها مناخ رمادي تشوبه علاقات سرية عديدة، أغلبها يمكن تصنيفه ضمن باب "التّحرّش"...!

إن السجون التي نعيش فيها منذ عصر الحدّاد وأقدم، مدعومة بمزيد من القضبان التي نشأت من إيديولوجيات ازدهـرت في بلداننا في الأربعين سنة الأخيرة، وهنا يتبادر إلى ذهني سؤال على بساطته يبقى جد مهم، هل يمكن أن يحتفظ كاتب أو كاتبة عربيان برسائل حب تبادلاها في فترة من عمريهما حتى وإن كانا متزوجين؟

في زمن الورق كانت رسالة الحب إدانة مخيفة للمرأة، وللرجل أيضا، لهذا كُتبت تلك الرسائل المفعمة بالمشاعر الجميلة في حينها وانتهت أغلبها في سلال المهملات، قلّة منها أودعها أصحابها عند أصدقاء أمنين، لكن مع الزمن لم يبق منها أثر.

في الزمن الإلكتروني أصبح الحب تجربة آنية لا عمر لها، تُقرأ الرسالة وتمحى، ولهذا السلوك المهدّد بخوف دائم له نتائجه الوخيمة على نفس المبدع. يمنح الكاتب للعاطفة المركز الأول في عمله، ولوجوده أيضا، وأي خواء عاطفي يجعله يشعر بعدمية فائدته، بعضهم يشعر بنهاية حتمية لقلمه.

الدخول في تجارب حب غير مضمونة بحثاً عن الشغف غير مجدية لا في زمن مضى ولا في الزمن الإلكتروني، نستطيع أن نستنتج قلق الأدباء العاطفي من خلال نصوصهم، نصوص ينقصها الزخم الروحي الذي يجعلها تنبض بالحياة ونحن نقرأها. يُخفقُ الكاتب تماماً حين يجلس إلى أوراقه ويكتب نصًّا أدبياً كما لو أنّه في مهمّة إجبارية، قد يعبّر عن أفكاره بلغة سليمة وجميلة بحكم التجربة والخبرة، ولكن كل ما سيكتبه لن يختلف عن بيت فخم بدون مدفأة في ليلة شتوية.

ما يبدو متوفرا لدينا بكثرة هو الجوع للجسد وللعاطفة، تنكشف نصوصنا على كمية هائلة من هذا الجوع، كوننا نصف الجسد من حيث تنبثق الشهوة، وننكّل به ونلعنه ونبصق عليه، ثم نشتهيه مجـدّدا، ونطعنه بكل ما أوتينا من شعور بالذنب والحقارة والنجاسة تجاهه. تتلوّى نصوصنا من الألم، وحين نجد الحب سرًّا نعيش آلامه أكثر من لذائذه.

لا شك أن رواية "نازلة دار الأكابر" تحتاج منا لوقفة طويلة وجادة، لتفكيك ثيمة الحب، لأنها رواية غنية بالرموز، والحقائق الموجعة. ولا شكّ أن ابتكار وضع رسالة الحب بين أرغفة الخبز له أكثر من معنى، فليس بالخبز وحده يحيا الإنسان.

كان الحب وسيظل بأهمية الخبز، ولكنّ ثورتنا لإعلان ذلك لم يحن أوانها بعد. إذ سواء في الغرب أو في الشرق كان الحب مرفوضاً، وكانت العلاقات المسموح بها هي الزيجات التي تُرضِي العائلات، وتخطط لها سلفا، بل إن الحب حتى في زمن الحريات في الغرب شابته ملابسات معقدة، لم يكن واضحا تماما بمقارنته مع الانسجام الجنسي مثلا، أو الرغبة في إبعاد شبح الوحدة.

ظلّ الحب بمفهومه الشّامل للشغف الروحي والفكري والجسدي بعيد المنال، ربما تحدثت عنه سيمون ديبوفوار، أو مارغريت دوراس، لكن لنعترف أن الكثير من اللاوعي والسذاجة قاد علاقاتنا نحو قبورها بدل إيصالها بسلام إلى أمكنة مضيئة تليق بها.

كثير من الهزّات العاطفية جعلتنا نرتجف أيضا، ولكنها فتوحات قصيرة الأمد لم تدم بهتجتها بما يكفي لكتابة نصوص خالدة تحدث التغيير المرجو في مجتمعنا المنهك. هي تلك الخطوة التي تنقصنا، خطوة شجاعة بحجم قفزة نيل أرميسترونغ على القمر، بعدها كل شيء لن يبقى على حاله.

«الريح ستحملنا»

بتول حميد

من فيلم «الريح ستحملنا»

أبدع المخرج الإيراني الراحل عباس كيارستمي في صياغة قصائد بصرية ولوحات فنية ناصعة لـ «سينما الشعر». وقد يدهشك بأن فكرة بسيطة تتحوّل عبر أفلامه لفلسفة غائرة في تشكيلك الجوانيْ حد أن تسمع مونولوجاً فريداً خاصاً بك وراء الموسيقى التصويرية.

يسافر بنا كيارستمي عبر فيلمه "الريح ستحملنا" إلى منطقة جبلية كردية نائية، حيث يصل ثلاثة أفراد من طهران للعمل على تقرير يوثق شعائر غريبة ستقام بعد وفاة سيدة عجوز تجاوز عمرها المائة عام. تمضي الأيام والعجوز متشبثة بالحياة على نحوٍ غامض فتنازع البطل مفارقتان، الأولى رغبته في شفاء المرأة العجوز، والثانية وفاتها سريعاً لإكمال مشروعه السينمائي والعودة إلى طهران. وفي انتظار موتها المحتوم لا يكاد يحدث شيئاً عدا الحياة اليومية لساكني القرية ولطاقم التصوير وكأنها غنيمة الرحلة بأسرها.

عناق الفيلم للشعر يبدأ من عنوانه الذي يماثل نص للشاعرة الإيرانية فروغ فرخزاد، وهي القصيدة التي ستغدو صدى لصوت الشخصية الرئيسية بالفيلم «بهزاد»، وستتزاوج بطريقة سلسة مع قصائد عمر الخيام لتصوّر لقاء عاشقين في حضرة الموت الخفيف حدّ الهمس، تحت ضوء لقمر أحمر وغيوم السوداء خاضعاً لقلق جاثم يفسد فتنة اللحظة. ففي نهاية القصيدة تستسلم الحبيبة للجسد وتتماهى مع حبيبها على دفء الوجود قبيل أن يحملهما الموت معاً كما تحمل الريح أوراق الشجر.

بتململ وضجر ينتظر بهزاد احتضار السيدة العجوز، بأهداب معلقة بالرحيل مديراً ظهره لرتابة الأيام. لكن السيدة التي يرقص جناح ملاك الموت تحت شباكها تتشبث بالحياة بشكل يدعو للغرابة. فهل جاء بهزاد باحثاً عن الموت ليجد الحياة؟ يخال الكثيرون أن القصيدة ثمرة الشعر اليتيمة، وأن الروح الشعرية لا ترتدي سوى القصيدة، لكننا قد نجد زخماً هائلاً من القصائد يفتقر إلى الشعرية، بينما نتحسس طاقة شعرية في أعمال تشكيلية وموسيقية وسينمائية.

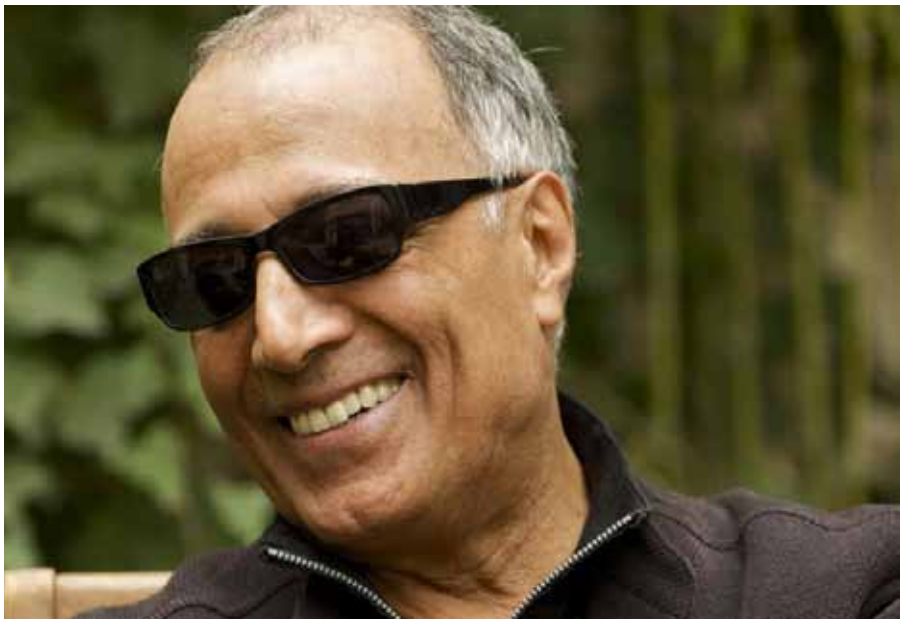

عباس كيارستمي

وتتجلى هذه الطاقة بوضوح لدى الإخراج الذي يبتعد عن السينما السردية بطابعها التقليدي والمكرس ليدنو عميقاً من السينما الخالصة المعتقة بالشعر، وهذا ما يميز المخرج الإيراني الراحل كيارستمي عن غيره من صانعي الأفلام بالمسطرة وقلم الرصاص. إذ أن الغوص في ثنايا الحبكات الدرامية ومفاصلها، يجعل للمشاهدة نوعاً من إعادة ابتكار رؤية جديدة للعلاقة بالعالم.

في أحد حواراته عن الأفلام اعترف كيارستمي "أتمنى دائماً ألا يسعى كل المتفرجين إلى إكمال الفيلم في أذهانهم بالطريقة نفسها، مثل أحجية الكلمات المتقاطعة التي تبدو كلها متشابهة.. لا يهم من يحلها. حتى لو كانت محلولة على نحو خاطئ فإن نوعية أفلامي تظل صحيحةً أو مخلصة لقيمتها الأصلية. أنا لا أترك الفضاءات فارغة لمجرد أن يكون لدى الآخرين شيئاً ناقصاً يكملونه، بل أتركها فارغة من أجل أن يتمكن الآخرون من ملء هذه المساحات وفقاً للكيفية التي يفكرون بها وحسب ما يريدون هم. في رأيي. التعبير التجريدي الذي نقبله ونقرّ به في أشكال فنية أخرى كالرسم والنحت والموسيقى والشعر يمكن أيضاً قبوله في السينما».

أفلام عباس كيارستمي عالم كبير يضج بالكثير من التفاصيل التي تتوق لأكثر من استقراء نقدي، وإعادة مشاهدتها محفز للتحليق في فضاءات متباينة.

مطر صيف يعبر لاهثاً

تفسح الفنون –بأوجهها المتعددة– مجالاً رحباً للتعبير عن الأفكار المستقاة من الحياة. ويعد المسرح أحد أكثر أشكال الفنون التي تعرض هذه الأفكار في مساحات مادية محدودة، وبأفكار كبيرة، تتسع لها كل الحيل الإخراجية الممكن تنفيذها على الخشبة. ويأتي الكاتب المسرحي العراقي علي الزيدي كأحد المؤلفين العرب المميزين الذين جادوا بنصوص مسرحية مميزة، قدم العديد منها عربياً في السنوات الأخيرة، نظراً لما تتمتع به نصوصه من التمرد على الأفكار التقليدية، والنحو بجانب الفنتازيا التي يبدو أنها أصوب وسيلة –من وجهة نظر المؤلف– للتعبير عما يدور في بلده الذي قاسى الحروب والإرهاب والفقد الذي تتعددت أسبابه، ويبقى هو بنفس الهيئة المستمرة. فقد كتب قبلها، وعلى نفس النسق، مسرحية "يا رب"، التي أثير حولها جدل كبير حين عرضت، تتعرض للأمهات الثكلى من جراء الحرب. وعبر نصوص الزيدي، يثبت المبدع أنه لا يمكن أن يتجاوز المحن والقضايا التي تحيط به، حتى لو اختلف شكل الإبداع؛ يظل المضمون واحداً.

زهراء المنصور

وعرض "مطر صيف" للزيدي يحيل الفضاء المسرحي والأداء الأولي إلى أن العرض مونودراما، مونولوج طويل، تبدأ به الزوجة حوارها الذي يفهم منه انتظار زوجها الغائب قسراً، بعد عشرين سنة من الوحدة، والألم، والفقد، والوجع، لتأتي التفاصيل مرئية في عناق الممثلة لملابس زوجها للتعبير عن مدى شوقها لرؤيته مجدداً، وعبر طهيها لطعامه المفضل، مع تلميحات تعبر عن شوقها الكبير لملاقاته: "على النار.. على النار.."، الدخول في التحضيرات التي هيأتها بنفسها: الشعر المسرّح المصبوغ حتى تزيل آثار التقدم في السن/ العطر الذي يفضله/ ملابسه التي حرصت على غسلها يومياً، كما شعرها، استعداداً لقدومه في أي وقت، وغيرها من التفاصيل التي أدخلت المتلقي في حدود الحالة الاجتماعية المرتبطة بالحالة الإنسانية وحسب، وهذا ما استلب من النص جزءاً كبيراً، لأنه قائم على نص يمكن إعطاؤه أكثر من بُعد، يعطي الفكرة منحى أكبر وأعمق من بُعد واحد مرئي. والدليل على ذلك؛ هو عدم استخدامه أية علامة دالة على ما هو أكبر من الصورة الظاهرية المقدمة، رغم أن النص يتسع لأن تلقى في عمقه المزيد، أصغرها الشأن السياسي الموجود الذي يخيم على الوضع دون أن يكون له وجود ملموس في "مطر صيف".

يبدد هذا الانتظار الذي يحيل إلى انتظارات شهيرة شتى استخدمت في المسرح، يأتي "جودو" على رأسها، رغم ما يحمله من عبثية –ومن قال إن الانتظار في العموم لا يكون عبثياً؟– الدقات التي تعرفها الزوجة تماماً، تبدد حالة المونودراما، التي برغم عمرها الزمني القصير إلا أن إحساسها كان طويلاً وثقيلاً. ويأتي الزوج الغائب عشرين عاماً فارقة في عمر الزمن، وليس في عمر الزوجين اللذين احتفظا بشكل ليس بعيد عن شكلهما في الواقع. يعي المتلقي هذا الفارق الزمني في الحوار فقط، عن الحوارات السابقة التي دارت بينهما، العطر الذي لا يزال يحتفظ به، وكل اللحظات الحميمية التي تكشف أدق وأهم تفاصيل عشرتهما معاً. لكن الفنتازيا في الموضوع، هي أن الزوج العائد هو عبارة عن مستنسخ أتى عبر طلبية خاصة من الزوجة الواعية لذلك، ومن خلال الحوار الذي يذكر فيه خصوصيات لا يعرفها سواهما، تكتشف الزوجة أنه زوجها العائد فعلاً وليس طلبية الاستنساخ التي أرادتها. فكرة الاستنساخ التي أذهلت العالم في خلق صورة طبق الأصل من مخلوق موجود، له نفس الصفات من المادة الوراثية، استخدمها النص هنا لأكثر من غرض غير الإدهاش في الفكرة العابثة في مقدرات الإنسان الذي هبطت قيمته في زمن الحروب والموت، فصار الحل في استخراج بدل فاقد/طبق الأصل، ثم إن المصادر العلمية تذكر أن المستنسخين عادة يعيشون لفترة قصيرة. هل كان استدعاء الزوجة آنياً فقط؟ هل الحاجة المادية لوجود رجل ملئاً لشعور الوحدة المضني، رغم يقينها بأنه ليس هو؟ ورغم تأكيدها على "مصانعهم" بأن يعيدوه لها شاباً، ولم يفعلوا، فأتوا به كما ينبغي لمرحلته

العمرية أن تكون، وهذا يعني أن خلاياه الحية ستموت في وقتها، لأن لها عمراً معيناً أيضاً.

كل المؤشرات السابقة توجه نحو سد الفراغ العاطفي والمادي للزوجة المعذبة، كما يوضح البرولوج في استعراضها مع نصف تمثال، دون أن تكون هناك إشارة لمستوى آخر، أو ترميز له، كما يتاح للعرض العراقي مثلاً عن نفس النص، فاستخدام مفردات عراقية محلية، حتى ولو كان العرض مقدماً باللغة العربية، تفصح عن الجغرافية، وبالتالي ظرف المكان، وحتى إن لم يكن حالة خصوصية في بلد ما، فيمكن التعميم عبر إسقاطات توسع حدقة الرؤية إلى ما خلف البعد الاجتماعي البسيط، وليس هذا تصغيراً من تجسيد القضايا الاجتماعية المباشرة، والتي لها سياقها بالطبع، لكن طالما أن النص أعطى بُعداً "فنتازياً"، فمن المؤكد أن له غاية في مستوى متقدم أكثر.

وربما يبدأ الحدث الرئيسي في دقات الباب التالية، ودخول الزوج الآخر "علي مرهون" -نفس الممثل- بشخصية مختلفة، يعبر عنها تغيير طفيف في الملابس، مع استخدام طبقة صوت مختلفة، ودخول واثق لا يشبه الشخصية الأولى، ليعاد نفس الحوار السابق مع الزوج/المستنسخ السابق، ويسقط في يدها، عن أيهما الزوج الأصلي، بعد أن يصر الطرفان أنهما كذلك. في هذا المشهد لعبة مشوقة، كان للمخرج أن يخرج كل ما في جعبته من حيل تستخدم على الخشبة، كون الشخصيتين يمثلهما شخص واحد، ويحصل بينهما تشابك وعراك باللمس، ربما أحتاج لبعض التقنية السينمائية في إدخال "دوبلير" من الخلف، بحيث يتم إدراك أن للزوجين وجوداً مادياً، دون اللجوء لأسهل الحلول عبر إدخال أحدهما في الكواليس وإظهار الآخر على الخشبة. ورغم الأخطاء اللغوية الكثيرة للزوج "مرهون"، لكنه أجاد الفصل بين الشخصيتين بشكل واضح لتميزه الزوجة، لو كانت تعرف زوجها حقاً، مما يضع المتلقي في حيرة: هل هذا الارتباك ناتج عن عدم المعرفة لطول الغياب؟ أم لأن القلب تشبع من الحزن، فما عاد يشعر أو يبالي بمن يأتي، أو يأتي من يعوضه؟

أتت السردية على معظم العرض، ولم يعوضها الفعل والحركة بشكل عام، لأن الحوارات بين الممثلين لم تفضِ إلا إلى مزيد من السرد، الميزانسين غير مَنضبط بسبب الحركة غير المحسوبة بدقة حساب الكتل على الخشبة، وهذا يشمل الإضاءة التي أظلمت في بقعاً شتى يحتاج الفعل فيها إلى "إنارة" ووضوح تبعاً للحالة النفسية والجسدية بين الزوجين. فكيف للقاء بعد شوق سنوات طويلة، وحنين، لا ينتهي بملامسة صادقة تترجم لهفة محبين، ويكون التباعد غير المقنع سيد الموقف؟ هذه الملاحظة غير غافلة عن العرف والقانون المجتمعي في دولة محافظة تقدر القيم، ولها محظوراتها على الخشبة، لكنها دعوة أن تكون الرؤية أكثر اتساعاً عبر ابتكار الوسائل والأفكار التي تعطي أبعاداً غير تلك المرئية في العرض بشكلها المبسط أكثر من المطلوب. وفي هذه الحالة، يمكن للنص المكتوب الإمتاع أكثر من مشاهدته حياً ومرئياً، بسبب عدم القدرة على إيصال الفكرة بسلاسة، أو تمطيطها لتكون زمناً مسرحياً مناسباً. إن هذه المشكلة تأتي من قصور دراية المخرج عن فهم الفكرة الأساسية للعرض، دون زيادة تمطط في العمل، ولا نقصان يضع المتلقي في تيه، ذلك أنه حتى في التلقي يجب أن يختار العمل القضايا التي يقدمها للجمهور، وعما إذا كانت تلامسه/ تهمه، أو لا تعنيه، فلا تأثر فيه، رغم جمال الحوارات، وقدرتها على التأثير في شرح الزوجة عن تجارب آخرين اتخذوا أزواجاً مستنسخين، و"أنجبوا أولاداً مستنسخين، ولكنهم سعداء"، أو جملة أخرى توضح فيها الزوجة أن "الشوارع والبيوت امتلأت كلها بالنساء"، وهي دلالة على الحرب وتبعاتها التي لم ترد لها إشارة في هذا البعد، ولا يمكن اعتبارها حالة العرض كلها، لأن الجمل الحوارية يمكن أن تقال عابرة دون أن تحدث أي أثر ملموس، بالإضافة إلى أن هناك خطأً فادحاً في طريقة الخطاب لدى الممثلين، تحددها نبرة الصوت في بعض الأماكن التي تجعل النبرة خطاباً مسرحياً موجهاً لجمهور، وليس حديث حب وعتب بين زوجين، مما طول في وقت العرض الممتد لقرابة الساعة، بينما رسالته تتضح بعد وقت مناسب من بدئه، وهذا ما يدعو المخرجين إلى التفكير طويلاً قبل اختيار النص المقبلين على العمل عليه، حتى لا يكون "تنفيذاً" لما جاء في ورق المؤلف، خاصة إذا كان مقروناً بالإرشادات المسرحية التي تحد المخرج -إن أراد- والقائمين على العمل أيضاً الذين يوجههم برؤيته المكملة والمتقدمة قطعاً على النص، حتى لا يغدو "مطر صيف"؛ لا يضر، ولا يترك أثراً، ويختفي كأنه لم يكن.

لمشاهدة العرض كاملا
4-https://www.youtube.com/watch?v=IFYkIF-U
طاقم العمل: تأليف علي عبد النبي الزيدي/ إخراج عبدالله بوزيد/ تمثيل: نورة أمين-علي مرهون.

أمسية شعرية في الذكرى الـ ٤٥ لاستشهاد بوجيري والعويناتي

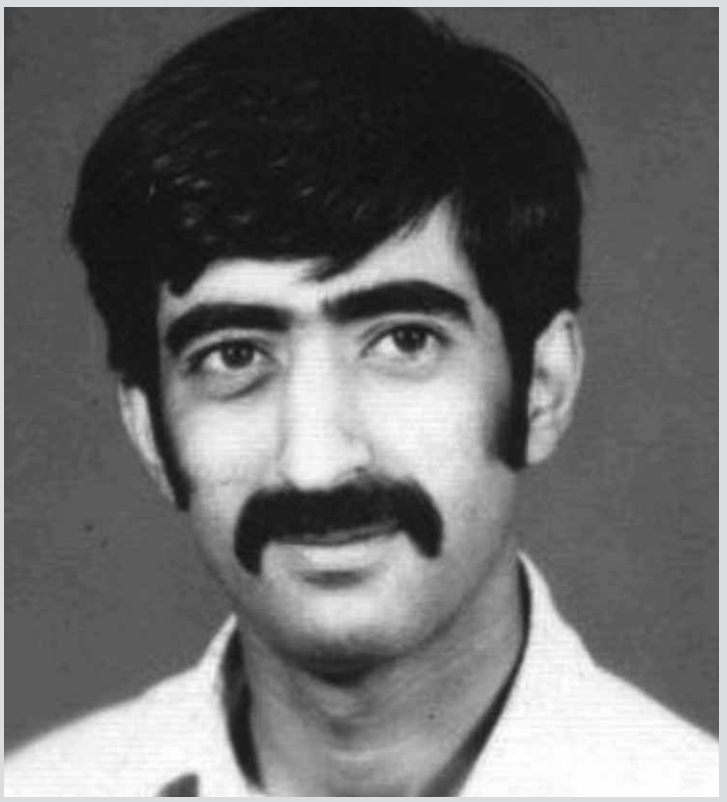

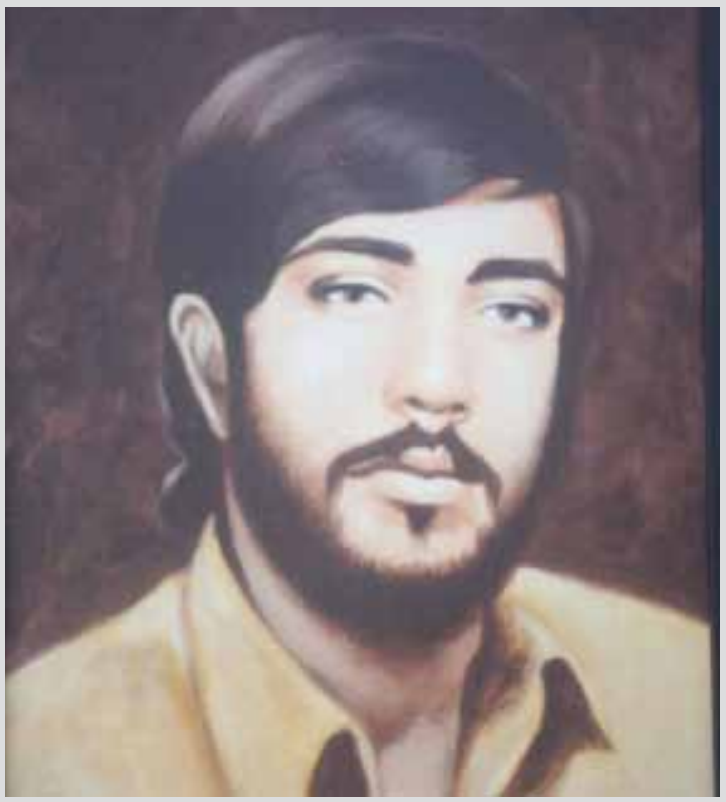

أحيا المنبر التقدمي الذكرى الخامسة والأربعين لاستشهاد المناضلين محمد غلوم بوجيري والشاعر سعيد جعفر العويناتي، عبر أمسيّة شعريّة شارك فيها كوكبة من الشعراء والأدباء البحرينيين.
بدأ الحفل بدعوة الشاعرة الرفيقة منار السماك لوقفة صمت حداداً على الشهيدين بوجيري والعويناتي، وقرأت السيرة الذاتية لكلا الشهيدين، قبل أن يلقي المشاركون نصوصهم، وهم على التوالي: كريم رضي، جنان العود، مهدي سلمان، أحمد رضي، فيما ألقت الشاعرة نعيمة السمّاك نصوصاً مختارة للشاعر الشهيد سعيد العويناتي.
مساهمة من «التقدمي» في إحياء هذه المناسبة الوطنيّة، تنشر هنا كامل النصوص التي ألقاها أصحابها في تلك الأمسيّة.

قمرُ ديسمبر

شعر جنان العود

ديسمبرٌ
قمر مرتعش،
ليل طويل،
ريح باردة تنزلق على القبور، حاملة هتافُ الأزقة القديمة (الشعب يريدُ الحياة)..
كَم من الوقت مضى؟ يسألُ النخلُ الخرافي
يَسأل الطيرُ الحر،
تسأل القريةُ، ويسألُ البحرُ.
كَم من الوقت مضى؟.. وَمالذي حدث؟
هذا الصوت القادم من قلب البساتين، يتداعى، يحتد، يثور..
«لا شيء يَمحو مَا حَدث»
امسك الساحات من أعناقها
اكبح جماح البحر بالخرسانة
أزل الشواهد عن صدرِ القبور

اعتذار متأخر إلى سعيد العويناتي

شعر كريم رضي

قال لي وانثنى
عبرتُ جميع المذابح أمشي
وراء الضحايا أنا
تغنى البلابل فوق دمائي
فتغفو دماء وتصحو غِنا
وتركض نحوي السيوف،
كأن الحتوف
تهيئ نعشاً جديداً لنا
إنهم حولنا
يرصدون الأماني
ويبنون وهماً هناك وقبراً
عميقاً هنا،
« قاسم حداد»

شكرا لهذه الدعوة
لنتحلق حول شمعة على قبر مجهول
برغم ما في ذلك من شعور بانتهازية شعرية ما
لا تفارق إحساس أي شاعر
أعني انتهاز فرصة موت إنسان لنكتب قصيدة
كم شاعر يجب أن يموت لنكتب قصيدة رائعة
وأية نفعية مبتذلة تلك
أن يكون سقوط شهيد على مذبح
وسيلة لأن أقوم على مسرح
أرثيه أو أمجده
أن أحرص على أن أكون مجوِّدا في المعنى والمبنى
ليكتمل الرثاء في أبهى صوره تراجيدية
ولماذا لا يفارقني ذلك الشعور بأني أبيع جثة صديق
لأكسب تصفيقاً
ولماذا لا تفارقني عيناه الحانتيتين
وهو يقول لسعدي يوسف كما نقل هذا الأخير
هي فقط زيارة قصيرة للبحرين أعود بعدها إلى بغداد
لإكمال الدراسة
لكنه مكث في البحرين طويلا أكثر مما ينبغي، يقول
سعدي يوسف
حسناً على أي حال
كنت أريد أن أكتب قصيدة متخيّلة
لأن موتك كان من الحقيقة بمكان إلى درجة أنا لا
نعرف عنه شيئا
أليست الحقيقة الكاملة هي في النهاية غياب كامل
أن أقول إنك كنت تحتبيء في بيت صديق شاعر مثلاً
وحين جاء إليك فريق الموت
طمأنتَ من معك بأنك عائد سريعاً
وأنها فقط زيارة قصيرة إلى الجهة المسؤولة وربما
يكون الأمر مجرد اشتباه
كنت أريد أن أقول إنكَ ارتديت ثيابك على عجل وركبتَ
السيارة معهم
لتفاجأ من خلال اللهجة والسلوك أن حفل القسوة قد
بدأ
أن يناقشك الآمر في الشعر قائلاً
حسناً ! والآن قُل لي ما هذا الذي تسمونه فناً
هل هو حقيقة
دعني أقرأ لك هذا المقطع من قصيدتك "امرأة تجلس
وتحمل في يديها ثديها المقطوع"
هل تريد القول إننا نفعل هذه الفظائع
وكنت ترد كلا أيها الآمر
إن الشعر، كيف أقول، إنه تركيب من الخيال
يضحك
أنت تعترف إذن أنك تنسبُ لنا ما ما لم نفعله فقط
لتثير الأحقاد
ترد
لا أيها السيد فالشعر يعتمد على التخييل لأن تلك

التعذيب
لا شيء يدرك الجراحَ اليابسة في رحمِ المدينة
جراحٌ تنتشر في ذهابٍ وإياب
كقصيدةٍ لم تكتمل،
من داخلِ الزنزانة إلى ضفافِ البلاد القديم
حَتى أشجارِ البديع،
هناك، حتى خاصرةِ المحرق

قصيدةٌ لامعة في قمرِ ديسمبر
عُنوانها: لا شيء يَمحو مَا حَدث.

امسح القصائد عن الجدران
انتزع الضوء من أعين المارة
دعهم يلبسون لوناً واحداً
وَيحفظون أغنيةً وَاحدة
قَيد الذكريات، دعها تقف معقودة إلى الجدار
مَزق الصور، وازرع عيناً في وجهِ كل شَارع

لا شيء يَمحو مَا حَدث
لا شيء يسرق رسالة الشهيد من جيبِ الكون
لا شيء يغسل خرائط الدم على حذاءِ الجلاد
لا شيء يكسر الصوت الخـارج من غرفةِ

طبيعته
يركّبُ من صورة من البؤس خيالاً أكثر تعبيراً وبشاعة
يجيب، ساخراً، هكذا إذن
وحين أيقنتَ بأنه ربما الموت أو ما هو أقسى
قلت لهم حسنا عِدوني ألا يكون ذلك عند سطوع القمر
كنت أريد أن أتخيل أنك قلت لهم لا تقتلوني عند نخلة ولا تحت ضوء قمر
لقد كتبتُ كثيرا عنهما ولا أريدهما أن يشهدا موتي كأنهما صديقين نذلين
كنتُ أريد أن أقول أن الرماة قالوا لك حسنا اركض لتأتيك الضربة في الظهر تماما دون أن تراها رحمة بك منك
هل كانوا يتحاشون عينيك
كنتُ أريد أن اقول إن الطلقة الأولى والثانية لم تُمتكَ
فقلتَ لفريق الإعدام رجاء أكملوا المهمة
فأنا ما زلتُ حياً
لكن أوه يا للأسف هذا كله خطأ من الأساس
فأنت لم تحاورهم في الشعر
ولم تمتْ أصلا بطلقة
كان ذلك في رواية مقتل لوركا في عام 1936
تماما قبل استشهادك بـ 40 عاما في 1976
كنتُ أريد أن أركّب من الخيال ما يكمل فجوات الحقيقة
لقد كنتَ شاعراً وربما ناقداً يا سعيد
وتعرفُ أننا نتوسل بالخيال لنرص ما ضاع من قطع الحقيقة
مثلاً أن أقول إنك ليلة رحيلك تركوا لك باب الزنزانة مفتوحا ليغروك بالهرب
حرضوك ضمناً لتنفد بجلدك لأن قتل شاعر لا ذنب له غير قصيدة أمرٌ شائن بالطبع
وأنهم حين بدأوا برنامج ترسيمك ميتاً سألوك كيف تريد أن تموت
فاقترحت عليهم ما يجعل الموت أسرع وأرحم
وطاب لهم ذلك
كأنّ موتك بطريقة تختارها يجعلهم أقلّ مسؤولية عن الجريمة
كأنهم أشركوك في خطيئة لا يستطيعون تبريرها أمام الرب أو أمام ضمائرهم
كنتُ أريد أن أقول إنهم تركوك ليلتها تكمل قصيدتك
متأملا في نافذة تطل منها السماء وحياتك القصيرة
لكن ويا للأسف لم تكن تلك إلا قصة سلفك طرفة بن العبد على هذه الأرض وهو يرتب نص ساعته الأخيرة قبل 1500 سنة
كنتُ أريد ألا أراك
بل أتخيلك
فمن يقدر على رؤية شاعر يموت
خاصة أن يكون الموت تجرعا دفعة بعد أخرى
الموتُ المتمهل ربما بيد قاتل يستمتع بطول الوقت
أن يكون عذاباً
لم تصلنا وصيتك
كم تُرك لك من الوقت لتقول وداعاً
كم ترك من متاعك
لنجد فيه أثرا منك
تدوينة أخيرة في قصاصة
قلماً
مفتاحاً
محفظةً أو قميصاً
تلك الأشياء التي تقود إلى خيط عن منحة اللحظات الأخيرة الثمينة
لا أثر ولا وصية
هل تسمح لنا أن نوصيكَ نحنُ إذن؟
هل سمعتَ بحي يوصي ميتاً
أجل إذا كان ذلكً سعيد العويناتي
نوصيكَ أن تحررنا من أحقادنا ضد التاريخ
أن تكون مسيح خلاصنا من الغل وشهوة الثأر
أن تلهمنا البحث عن حقيقة غيابك
فقط بفعل ولع المعرفة ومتعة الكشف
أن تمنحنا قبر عظامك المجهول
بيتاً في قفصنا الصدري
نلوذ به كلما اكتوينا بشتاء الفجيعة
لنراك ممسكاً بذراع لوركا
وكلاكما فاتنين في ميعة الشباب وموسيقى الشعر
مردداً:
"وعرفتُ أنني قتلت
وبحثوا عن جثتي في المقاهي والمدافن والكنائس
فتحوا البراميل والخزائن
سرقوا ثلاث جثثٍ
ونزعوا أسنانها الذهبية
ولكنهم لم يجدوني قط» *

---

* من شعر الشاعر الأسباني لوركا

كأنه المخفيّ

نص/ مهدي سلمان

.1
الساعةُ منتصفُ الليل،
أمامَ ضبابٍ يُغرِق في البحرِ جزيرتنا الطافيةَ
على صفحاتٍ من أدعيةٍ منسية،
في اليوم الثالث،
تلمعُ عينٌ زرقاءُ، وتعوي في الظلمة أصواتُ ذئابٍ خاكيّة،
في اليوم الثالث، تمسكُ أيدٍ من تعب الله على قضبان نوافذ
يفتحها الصبرُ، تطلّ على بحرٍ يُطوى تحتَ عباءات الصدفة
في اليوم الثالثِ، يلتفتُ من القبرِ المجهولِ الشهداءُ
إلى ناحيةِ القلعة،
تلك حكايانا، كدخانٍ من آهاتٍ ترتفعُ
الساعة منتصف الليلِ من اليوم الثالث
منتصفُ الحلم، ومنتصفُ الأسماء، ومنتصفُ
القلبِ المفزوعِ، الساعةُ وطنٌ يملؤه الفزعُ
وأبي يمسكُ بين يديه تخيّله وجهي الغارقِ في دمه
انهض يا ولدي أغسلْ هذا الجرحَ ويغسلني
انهض، يملؤني ماء من أسئلتي
واللجة شكٌّ في هذي الأحلام يمزقني

شكٌّ بموتك أم بموتي
من مات منا؟ لستُ أعرفُ
لستُ أوقن من حياتي
كي أقول
أعيش هذا اليوم/ لستُ أعيشه
من أين تأتيني
أأنت هواجسي، أم أنت صوتي؟
هل سأكمل ماتبقى من حياتك في تخيّلها؟
وهل أتخيّل الآتي أم الماضي؟
أراك بسجنك الأبدي في رأسي
صليبك صخرة في الظهر كالوطن البعيد
وأراك حيا

في أصابعك النحيلة يستقر البحر
منبسطا عليه الضوء، تلمسه النوارس بغتة
فيفزّ مندفعا لأعلاه
ويخرج صوتك الفضيّ منه
مبللاً بالشعر
ممتلئا بزهزهة النشيد

وأراك يا ابني في القيود
وأرى جراحك، لست وحدك
إنما، وطنٌ وأجيالٌ، وأجيالٌ من الأجيال
تسحب في الحديد

للآن لم تنضج، ولم تسقط خفيف الروح
عن شجر القبيلة
وطنٌ تأخرّ في عذوق اليأس
ما بالقلب حيلة
تُرمى بأحجارِ الظنون،
يمرّ تحتك فتيةٌ
ويغادرون،

صرعى محبتك الثقيلة
صرعى انتظارك،
هابطاً
متدحرجاً
ما بين أقدام السؤال الصعب فيهم
والإجابات القليلة

وتمرّ تحتك نسوة، متشبحّات بالسوادْ
يدفنّ أحلاماً، ويرفعن الرؤوس،
محدّقات في التماع النور
حكّ بظفره الوحشي جلد الصمت فيك
يرحن عنك، مغادراتٍ،
غير مكترثاتٍ إلا للحدادْ

وطنٌ تبيّس في الشجر
وطنٌ تجعّد قشرهُ،
ما حطّ طيرٌ كي ينقّره عليه،
ولم يجفّفه الزمان
لم ينتبه أحدٌ إليه،

كأنه المخفيّ في ورقٍ من الأوهام
منتظراً يداً كي تشتهيه

وطن حزين في الغصون
للآن لم تنضجه
رغم شحوبها
كفّ القدر.

يتقشّرُ من حولكَ هذا الليلُ، فتبدو فينا...
لا أعرفُ إن كنتَ بصيصَ الضوء
على قطراتِ ندى الفجر، أم الضوءُ الخافت مرتعشاً
فوق الدمعة
تتقشّرُ كلُّ جلودِ أفاعينا من حولكَ،
لا أعرفُ من ينتبهُ، ومن يكشف عن عنقٍ كي يتلقى
السمّ بكل حماقته
لا أعرفُ إن كانت عيناكَ أمام الجلّاد تؤرّق أحداً منا
اليوم..
ما زال الفرح الممنوع

يدقُّ بقبضته بابَ السجنِ
وما زلن نساءُ القرية، يعصرن المشمومَ بأيديهنّ
وهنّ يزرنَ قبوراً لا يعرفن الداخلَ فيها
والخارجَ منها..

ما زالت نافذة الليلِ تطلُّ على الليلِ
ومازالت تجرحنا الأحلام.

2.
وكبرنا دونه عشرة أعوام
ولكنّ الجزيرة
بعده ضاقت علينا
والشواطئ،
شحذت أضراسها في لحمنا
لم تنجنا الوردة في رأسك
يا أحمدُ..
لامش يا شعباً من الموتى
أكلت الزهرة الحمراء

من رأس شهيد،
فلماذا أيها الغارق
في بحر من النسيان
لم تبعث من الموت؟
لماذا تعد الزهرة بالخلد
وتنساها لكي تخلد للنوم؟
كبرنا دونها عشرة أعوام
ومازال الدم الدافئ
ينساب إلى البحر
ولامشٍ يعطي ظهره للدم
لامش من شاطئه
يبحث عن أوروكَ
عن أحلامه فيها
وينسى..
كلنا ننسى
دمَ الزهرة إذ قبّل
من عشرة أعوام مضت
هذي الجزيرة..ً

العودة للمهرجان المقبل

يقول شاعرٌ بحريني في إحدى لقاءاته الصحفيّة، بأنّه من الأوائل «الذين تغنّوا بحياة المدينة، وهذا بخلاف أغلبيّة الشعراء العرب الذين ينتصرون إلى الريف». وعلى ما في هذا التصريح من تناقض بين قصائده باللهجّة العاميّة المُغرقة في الحنين إلى التراث، وبين بعض قصائده بالفصحى التي تتصالح أكثر مع بيئة المدينة. يخفي هذا التصريحُ نزعةً مكبوتةً لايضاح أنّ انحيازه التامّ إلى المدينة هو نوعٌ من تقدُّميّة مُتقدمة على التقدُّم!. ليسَ مهمّا في هذا المقال بحثُ هذا الزعم، بقدر ما سنعتبرهُ مدخلًا لبحث العلاقة بين الشعر والمدينة. فهل تكون القصيدة حداثيّة بالتصالحِ مع بيئة المدينة ورفض الريف؟.

وهل كان الشعراء العرب في رفضهم المدينة، بسبب جوهرٍ أصيلٍ في الشعر ذاته؟ أم كان نابعًا من انتقال غالبيتهم من الأرياف وتعقّد حياة المدينة بنظرهم؟. أم إنهُ بحث عن مدينةٍ أخرى، تقعُ في المستقبل؟. كل هذا سنجده في الشعر العربي، على اختلافه بين شاعرٍ وآخر.

في كلِّ فكرٍ هنالكَ ماضٍ فردوسيٍّ، وتاريخٍ من الهزائم، ووعدٍ بخلاصٍ آتٍ، ففي الفكرِ الدينيّ هنالكَ جنّة عدنٍ التي طُردَ منها آدم، وهنالكَ المسيحُ المُخلّص أو المهديُّ المنتظر. وفي الماركسيّة، هنالكَ الماضي المشاعيّ حيثُ كانتْ الثرواتُ لكلّ الناس، وهنالك وعدٌ بالخلاصِ من خلال الثورة. بينما في الشعر، ومهما كان الشاعرُ ملتزمًا بفكرٍ ما. هنالكَ أيضًا

ماضٍ فردوسيٍّ مُتخيّل، وسلسلةٌ من الهزائم، ووعدٍ بانتصارٍ مؤجّل. فمن السذاجة الزعمُ بأن أيّ عودة للماضي تعدُّ رجعيّة، فالأمر يعتمد على طريقة تعاطينا مع هذا الماضي من أجل الحاضر. إنّ إحياء الشاعر لهذه الأماكن، التي ولّتْ من غير رجعة، هو مساءلةٌ لحاضر المدينة، حيث الشاعر يستحضرُ أطيافُ المغلوبين، الذينَ جرفتهم المدنيّة بشروطها. فكما يقولُ فالتر بنيامين: مع كلّ انتفاضة للمهزومين، ومع كلّ رعشة من أمل تحضرُ في انتفاضتهم أطيافُ المهزومين في الماضي، لتتشارك المنتفضينَ الوعدَ بالنصر.

يكتبُ الشاعرُ البحريني الشهيدُ سعيدُ العويناتي، توفي 1976م، في ديوانه اليتيم "إليكَ أيها الوطن.. إليكِ أيّتها الحبيبة.

أيها النخلُ الخرافي استفق
وتذكّر زمن الماء،
وأسماءَ رجالِ الحقل.
ثمَّ يستطردُ في وصفِ زمن طفولته، والهناءَة التي عاش فيها الشاعرُ في كنف القريّة، مع الجّدّات والصبايا وعيون الماء، وهي هناءةٌ لا يبدو أنّها تختصّ بزمن طفولته وحسب، وإنما هي ممتدّة في ماضٍ سحيقٍ لإنسانِ هذه الأرض. ويغدو تذكيرُ النخلِ بماضيه، والمطالبةِ باستفاقته، ليس حنينًا لزمنٍ راحل، وإنما من أجل غايةٍ أخرى.

أيها النخلُ الخرافيُّ استفق
قد غدونا غرباء
وغدا البحرُ شقاء
وغدا العالمُ في أعيننا محض التقاء.

...
غدًا الساعةُ تأتي
حينها تلعنهم كلُّ عصافيرِ البلاد
وطيور البحر والأسماكِ وليلِ الذكرياتْ.

الشاعر الكردي شيركو بيكه سي

فلا أحدَ يستطيعُ أن ينزعَ صفة التقدميّة عن الشاعر«العويناتي»، وهو الذي دفعَ دمه في هذا السبيل، وهو الذي يتمُّ الاستشهادُ ببيته الشعريّ الذي يقول «مُقبلٌ موعدُ المهرجان الذي نكتبُ الآن تاريخَهُ»، للتبيين بأنّ القصيدة هي حُلمٌ نحو المستقبل، ولكننا سنجدُ أن الشاعرَ أيضًا، ومن أجل هذا المهرجانِ القادم، يبتكرُ ماضيًا فردوسيًا، مستلهمًا إياهُ من زمن طفولتهِ في قريةِ البلادِ القديم. وإن أكثر كلمة ترد في ديوانِ سعيد العويناتي بعد الوطن، ليست هي المستقبل، وإنما هي (الذاكرة/ التذكّر/ نستذكر/الذكريات) بمختلف تجلياتها!، ورغم الهناءة التي يصوّرها العويناتي في البيئة القديمة قبل اغترابها فإنه لا يغفل عن معاناة الغواصين مثلًا كما ورد في إحدى قصائدة.

وفي قصيدة الشاعر مهدي سلمان، التي ألقيتْ 2018م، في ذكرى استشهاد الشاعر العويناتي، يتجسّد فيها مشروع العويناتي الشعري، في علاقته بالحلم والماضي، حيث يقول:

لا أقيسُ الزمانَ،
إنني أتذكّر مستقبلي، مثلما أتخيّل ماضيّ
لاشيء إلا الذي هو يجري هنا الآن.
يحدثُ.. لا شيءَ يمنعه، ويعودُ كنهرٍ إلى الجريان.
لا أقيسُ الزمان، يتكرّر، تفصلُ ما بينه واستعادته خطوتان
هما نصف هذا الطريق الطويل إلى نفسه،
مقبلٌ موعدُ المهرجان.

وهكذا فإن قراءة الشعر، تعطينا الطبقاتِ المتعدّدة في المدينة برؤيةٍ واحدة، بين ماضيها المُتخيّل، وأحلامها المؤودة، وحاضرها الماثل الذي لن نستطيعَ استنطاقهُ دون صورٍ من لا وعي شعرائها. فأن تعرف المدينة أو تفهمها، يستلزمُ الامر جولة بين شعرائها.

يُعْتبر الشاعرُ الحقيقيُّ ـ أيًّا كان انتماؤهُ الفكريّ ـ الأكثر تعبيرًا عن مدينته، لأنه تحديدًا الأكثر تمرّدًا عليها. إنّه مثل الظِّل الذي يحدّد أبعادَ صورةٍ بالأبيض والأسود. فمن غير هذا الظّل لن نستطيع رؤية الشكل.

إذ من غيرِ هذا التمرّد، يدخلُ الشاعرُ في الاعتيادِ، ولا يستطيعُ أن يرى بعينِ الغريب أو عينِ الطّفل. فمن قصيدةَ للشاعرِ الكرديَّ المعروف «شيركو بيكه سي» عن سعيد العويناتي، والتي كتبها بعد أن التقى بأحد البحرينيين، كما هو واضحٌ في سياقِ قصيدته. يطلبُ منه أن يبلغَ العويناتي الرّاحل سلامه، ويستعمل مفردات الطبيعة في بلدهِ ليعرّف بنفسه، ومفرداتِ الطبيعةِ في البحرين، ليعرّف عن سعيد العويناتي. وهي من ترجمة «آزاد البرزنجي».

* المحارة

رجاءً، إن سافرت إلى البحرين
من الجبل وصية، ومن الثلج رسالة،
ومن غابة البلوط تحية
إلى شاعرٍ هناك ..
ـ من هو؟
ـ سعيد العويناتي
ـ هو في الغياب، ولم يعد لهُ عنوان
ـ كلا ..اسمع
هو ابن البحر.. اسأل أية موجة
لتدلّك على ضفافه الجديدة.
هو أغنية، أسأل الطير
ليدلك على عشهِ الجديد.
هو التمر، اسأل نخلة
لتدلك على سعفهِ الجديد.
ـ وأين مسكنه؟
في محارة أرجوانيّة اللون
هي تماماً، يسار رئة الشعب.

إن أي قصيدةٍ حقيقيّة، هي التي ستنسج ثوبها من الذكرياتِ والآمال. لتنتج في النهاية ما يمكن أن نعدّه حاضر هذه المدينة. أمّ الاكتفاء بالحاضر فغنه لا ينتج سوى ما هو تافه وعابر.

ألم يكن الشعراء ممن يعدّون تقدميين، هم الأكثر التصاقًا بالماضي؟ ألم يكن لوركا لسان غرناطة التاريخية في مواجهة الفاشية التي تريد تحنيط ذلك التاريخ؟

ما كتبه وليد المعماري عن مجيد مرهون

مرافعة البلبل في القفص

قبل نحو أسبوعين توفي الكاتب والصحفي السوري وليد معماري، الذي يعدّ من أشهر الصحفيين وكتّاب القصة في سوريا، وارتبط اسمه بالكتابة النقدية الساخرة منذ سبعينيات القرن الماضي، واعتاد القراء في سوريا على مدار عقود على قراءة زاويته اليومية «قوس قزح» في الصفحة الأخيرة من صحيفة «تشرين» التي بدأ العمل فيها منذ ١٩٧٦،

وإلى جانب كتاباته الصحفية التي تجاوزت حدود بلاده لينشر في صحف عربية، كتب معماري القصة القصيرة، وحاز جوائز عدة في مضمارها، وكانت الكتابة الأدبيّة عنده سابقة على الصحفيّة إذ نشر أولى مجموعاته القصصيّة (أحزان صغيرة) عام ١٩٧١.

بالإضافة إلى آلاف المقالات والزوايا الصحفية والمجموعات القصصية، كتب معماري مسرحيّات للأطفال، وسيناريو فيلم سينمائي (شيء ما يحترق)، ورأس تحرير صحيفة "الاسبوع الأدبي" التي يصدرها اتحاد الكتاب العرب، وكانت مجلة "مسارات" آخر المشاريع التي عمل عليها الراحل.

رحيل هذه القامة الصحفيّة والأدبيّة أعاد إلى أذهاننا مقالاً له كتبه عن الفنان والمناضل البحريني الراحل مجيد مرهون، عندما كان يقضي عقوبة السجن المؤبد، وكان لأعماله الموسيقية التي اخترقت القضبان، ووصلت إلى مسامع الناس في مختلف البلدان أثرها الكبير في لفت الأنظار إلى تجربته ومعاناته، وفي هذا الإطار جاء مقال وليد معماري الذي نشره، يومها، في زاويته اليومية في جريدة «تشرين»، وأعادت مجلة «الفجر» الناطقة باسم جبهة التحرير الوطني نشره في عددها رقم ٧٠ الصادر في مايو / أيار ١٩٨٧، وفيما يلي نصّ المقال.

المحرر

مرافعة البلبل في القفص

تكلّم فنحن نسمعك.. دق عل جدران زنزانتك لتصير ذراعاك فوهتي مدفع تسقط كل الزنازين.. إعزف على قيثارتك، سيحمل الحمام ألم وحدتك، وينشره ابتسامة لغد حرية.. مجيد مرهون.. أيها البحراني المعتق بخمرة شعبك. قل كلمتك وانتظر:

«أنا سجين في جزيرة «جدا»، وليس لدي أية إمكانيات، وبمعنى آخر ليست لدي أية آلة موسيقية، وظروفي صعبة وقاسية، ولكني أحـاول التغلب على هذه الظروف بكتابة الموسيقى».

من سمع بهذا الاسم من قبل؟.. ها نحن نسمعه الآن، ونرهف حواسنا وقيمنا الحضارية لموسيقاه مطبوعة على اسطوانة رقيقة «ذكريات» عزفتها أوركسترا الإذاعة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية.

سبعة عشر عامًا في السجن.. والمدة المقررة له: مدى الحياة! والتهمة تفجير سيارة ضابط جهاز المخابرات الاستعماري في البحرين عام 1968.. ومُصدِرُ الحكم هو المحتل الأجنبي.. رجل المستعمر.

وبقى البلبل في القفص.. لا يملك إلا أصابعه، يعزف عليها، ويكتب ألحانها دونما آلة موسيقية.. مجيد مرهون.. أيها الصقر الجارح المقيد بالأصفاد.. تقدم إلى منصة الإنسانية وقل دفاعك..

أنا سجين في جزيرة «جدا».. أقف على نافذة السجن وأغني، فهل تسمعون صوتي أيها البشر؟ ولدت في بيئة فنية، وتشربت نغمات الموسيقى والإبداعات الراقصة، والمواويل الشعبية.. أنهيت دراستي الابتدائية عام 1958 والتحقت بمركز التدريب المهني في شركة نفط البحرين «بابكو» وتفوقت دراسيًا فيه، ثم أصبحت عاملًا في مصنع التكرير بالشركة.

أعزف على آلات متعددة: الأكورديون، والكمان، والفلوت، لكني متميز في العزف على السكسفون، ومتميز في العزف على الوتر الثوري، والاندغام في لحن شعبي المكافح.. ولهذا كنت واحدًا من المشاركين البارزين في انتفاضة آذار 1965 ضد المحتل.. اعتقلت عام 1968، وبعد عام من العزف البريطاني الوحشي على جسدي بالسياط، حُكم علي بالسجن المؤبد بعد

وليد معماري

محاكمة صورية.. وما زلت أغني.. فهل تسمعون صوتي؟..

حصلت في السجن على شهادة تقديرية من الأكاديمية الملكية في السويد على أعمالي الموسيقية.. هل أسمعكم لحن «الحنين إلى الماضي» سأرسله لكم على جناح حرية.. هو تعبير عن خيالات الماضي الجميل، منطلقًا من خلال قضبان زنزانتي إلى أمس يبدو كأنه بعيد، له طعم خاص يعطيني الراحة العميقة.. ورغم وجود أنغام متداخلة، إلا أنها جميعًا توحي بوجود الصمت والوحدة القاتلة.. وحيد في الزنزانة، سوى صوتي الذي يعرش على الجدران الرطبة.. وما زلت أغني.. فهل تسمعون صوتي؟.

قادم من «العدامة».. هل تعرفون العدامة؟.. انقرض هذا الحي، وانقرضت فيه تلك البيوت الفقيرة المبنية من سعف النخيل.. أحرقوها.. لا يريدون رؤية وجه الفقر أمامهم.. لكن الفقر هو الذي انبتني عنيدًا، متمرسًا، صلبًا، وهذا لم ينف طبيعتي الفنية المرهفة، شفافيتي المفرطة، وإحساسي الجمالي بعذوبة الألحان، ولهذا عزفت للحرية، وغنيت للشمس، وما زلت في عتمة الزنزانة أغني، فهل تسمعون صوتي؟.

اسمي محيد مرهون، محكوم من قبل المستعمر البريطاني بسجن مؤبد.. خرج المستعمر، ولم أخرج من زنزانتي، أعزف على السكسافون.. وبسبب هذه الآلة أصبت بآلام حادة في أذني.. لكنني أعشقها، ذلك أنها قريبة من «الليوة» و «الفجري» و «الطنبورة» المنتمية بدورها إلى جذور تلتقي مع طبيعة الموسيقى الزنجية لعازفي الجاز.. ألحان «البلوز» الحزينة والعالية الروح، المعبرة عن جوهر زنوج أمريكا وهم يعملون على نهر الميسيسبي حين يغنون أغاني العمل.. وحين في المساء يعودون إلى أكواخهم ليبدؤوا أغنيات الليل الحزينة ملاءمة مع حياتهم الشاقة المريرة.. كذلك كان أبناء شعبي يعزفون على «الليوة» حين كانوا يحملون صليب عبوديتهم، ردحًا من الزمن عند سادات القبائل، وظلوا يسكبون أحزانهم في ألحانهم المثقلة بالكآبة والعذاب والمعاناة.. يصير الحزن إلى المناضل فيتحول في يده إلى سيف مبهر في صنعته وزخرفته ومعدنه، ويكون في الآن ذاته آلة جارحة بل قاتلة ضد المستغلين.. داهمني الحزن، لكنه لم يفترسني.. ماتت شقيقتي، وشريكتي في موسيقاي بين يدي، فلم تزدني المأساة الشخصية إلا رهافة، وتصميمًا على متابعة الدرب.

مازلت في سجني أدخل إلى الواقع بالخيال.. أحلم في يقظتي بالتحليق في فضاء رحب.. في مصافحة أيدي الكادحين الخشنة.. في سماع أنينهم وضحكاتهم.. وأحلم أني أغني ليومهم وغدهم، لا أخاف من التجديد والتطوير وكسر السائد، فأنا ضد الجمود والتخلف في الموسيقى، ضد أن يظل وطني على هامش الحضارة العالمية.. أبطال موسيقاي يعانون في الحياة، ويواجهون الصعوبات.. بشر محملون بالآلام يتجاذبهم اليأس والأمل.. هل استمعتم إلى مقطوعتي ازميرالدا؟ نعم هي بطلة «هوغو» التي ولدت معاصرة في. هل وصلكم لحن «رسالة مسجونة»؟ لا بتحثوا عن السر، فواقعي له جاذبيّته غير المرئية.. إني أبحث عن الحبيبة بالتذكار المجنون للحب، البعيد في صراعه مع الرياح والقراصنة، الحب ينتصر على الحرب والأمل أقوى من اليأس.. ولهذا أغني فهل تسمعون صوتي؟.

أنا مجيد مرهون البحراني، سجين «جدا».. أحييكم بحب.. الشمس تطلع من الشرق، والعصفور يحب الفضاءات ويكره أقفاص العبيد.. فانتظروا جناحي..

شخصيّات | محطات تاريخيّة

محمود أمين العالم

في فجر مثل هذا اليوم الأول من يناير عام 1959 اُعتقل المفكر المصري الراحل الكبير محمود أمين العالم ضمن أكبر حملة أعتقالات تلحق باليسار في تاريخ مصر الحديث، حيث طالت المئات من رموز وعناصر اليسار والشيوعيين المصريين، وتعرض جميعهم لصنوف من أشكال التعذيب الوحشي، وسقط تحت هذا التعذيب في معتقل «أبو زعبل»سيء الصيت شهداء عديدون، ومن أبرزهم القائد الشيوعي الفذ شهدي عطية.

رضي السمّاك

ولم تكن جريمتهم الوحيدة سوى أنهم أبدوا رأياً مخالفاً للقيادة الناصرية في الأسلوب الذي جرت به الوحدة المصرية السورية الإندماجية التي تمّت في فبراير 1958وفشلت في 1961. وكان العالم ضمن من تعرضوا للتعذيب حيث كُسرت على إثره إحدى رجليه، ولما كان مطلوباً منه وجميع رفاقه القيام بأعمال شاقة في الجبل الذي يسيرون إليه صباحاً لمسافة طويلة حفاة الأقدام، فقد كان العالم يُحمل من قَبل رفيقين له، وعند بوابة الجبل يتم سحله حتى مكان العمل المطلوب حيث عرف أول مرة معنى «السحل»على حد تعبيره، وأستمرت الآلام المبرحة تلازمه لفترة طويلة.

وقبل ذلك في عام 1954 تعرض العالم ومجموعة كبيرة من أساتذة الجامعات لعقوبة الفصل من الجامعة بسبب مواقفهم المطالبة بالديمقراطية، وكان حينها عُيّن مدرساً مساعداً لتدريس المنطق في كلية الآداب بُعيد نيله شهادة الماجستير عن «قانون المصادفة الفيزيائية ودلالاتها الفلسفية» التي أعتبر المشرفان على رسالته بأنه يستحق عليها درجة الدكتوراه لولا تقيّدهم بالنظام التدرجي في نيل الشهادات العليا، وكان عندئذ يستعد للتحضير لرسالة الدكتوراه عن «قانون الضرورة في العلوم الإنسانية».

ومع أن الوحدة فشلت عام 1961وأعترف عبد الناصر بفشلها لعوامل سبق أن ساقها الشيوعيون في أبداء مواقفهم منها، ومع أن الميثاق الوطني الذي صدر في العالم التالي 1962 تضمّن معظم مبادئه التوجهات الإشتراكية الماركسية، إلا أنه لم يجرِ الإفراج عنهم إلا عام 1964 إثر ضغوط من الاتحاد السوفييتي عشيّة زيارة رئيسه خروشوف لمصر، وفور الإفراج عنهم تمّ الضغط بقوة على قياداتهم لحل حزبهم الشيوعي والتعاون مع حزب السلطة «الأتحاد الاشتراكي» ولم يكن لهم خيار سوى الخضوع لهذا الضغط، حيث أعلنت اللجنة المركزية حلّ الحزب في أبريل 1965.

أنخرط محمود أمين العالم مع مجموعة من رفاقه اليساريين في النضال السياسي تحت مظلة الاتحاد الاشتراكي وعيّنه الرئيس جمال عبد الناصر في «التنظيم الطليعي» السري الذي أنشأه داخل الاتحاد الاشتراكي نفسه، ثم شغل مناصب عديدة، منها: رئاسة تحرير ومجلس إدارة صحيفة «أخبار اليوم» التي فُصل منها لرفضه مصادرة مقال له فيها ، ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للكتاب، ورئيس مجلس إدارة مؤسسة المسرح والموسيقى والفنون الشعبية، كما اُنتخب عضواً قيادياً في نقابة الصحفيين.

أما في عهد الرئيس أنور السادات فقد تعرض للاعتقال ضمن الحملة التي طالت القيادات الناصرية في مايو 1971، وبعد الإفراج عنه سافر إلى باريس وعمل استاذاً في جامعة السوربون، وفي باريس ساهم في التعاون مع رفيق دربه ميشيل كامل رئيس تحرير «اليسار العربي» في إصدارها، وبعد عودته لمصر في عهد الرئيس حسني مبارك أصدر «مجلة قضايا فكرية» الدورية التي ظلت تصدر بانتظام حتى رحيله في العاشر من مثل هذا الشهر يناير 2009 مخلفاً إرثاً فكرياً ونضالياً وسياسيا مهماً. وبالرغم من أن محمود أمين العالم كان واحداً من قلة من المفكرين العرب الذين قدّموا اسهامات تنظيرية متميزة في أثراء الفكر العربي بلا منازع ما أجمع عليه كل المفكرين وكبار المثقفين العرب على أختلاف مشاربهم الفكرية؛ إلا أنه كان إلى ذلك ناقداً أدبياً كبيراً لا يشق له غبار، وإن لم يتفرغ بالكامل للعمل النقدي، إذا كان شغله الشاغل قضايا النضال السياسي اليومي.

التقدمي

التقدمي العدد 170 ـ يناير 2022 السنة العشرون SDPA 499

رئيس التحرير: د. حسن مدن ـ مدير التحرير : فاضل الحليبي ـ سكرتير التحرير: عيسى الدرازي

مقبلٌ موعد
المهرجان الذي
نكتبُ الآن تاريخه

■ الشهيد سعيد العويناتي

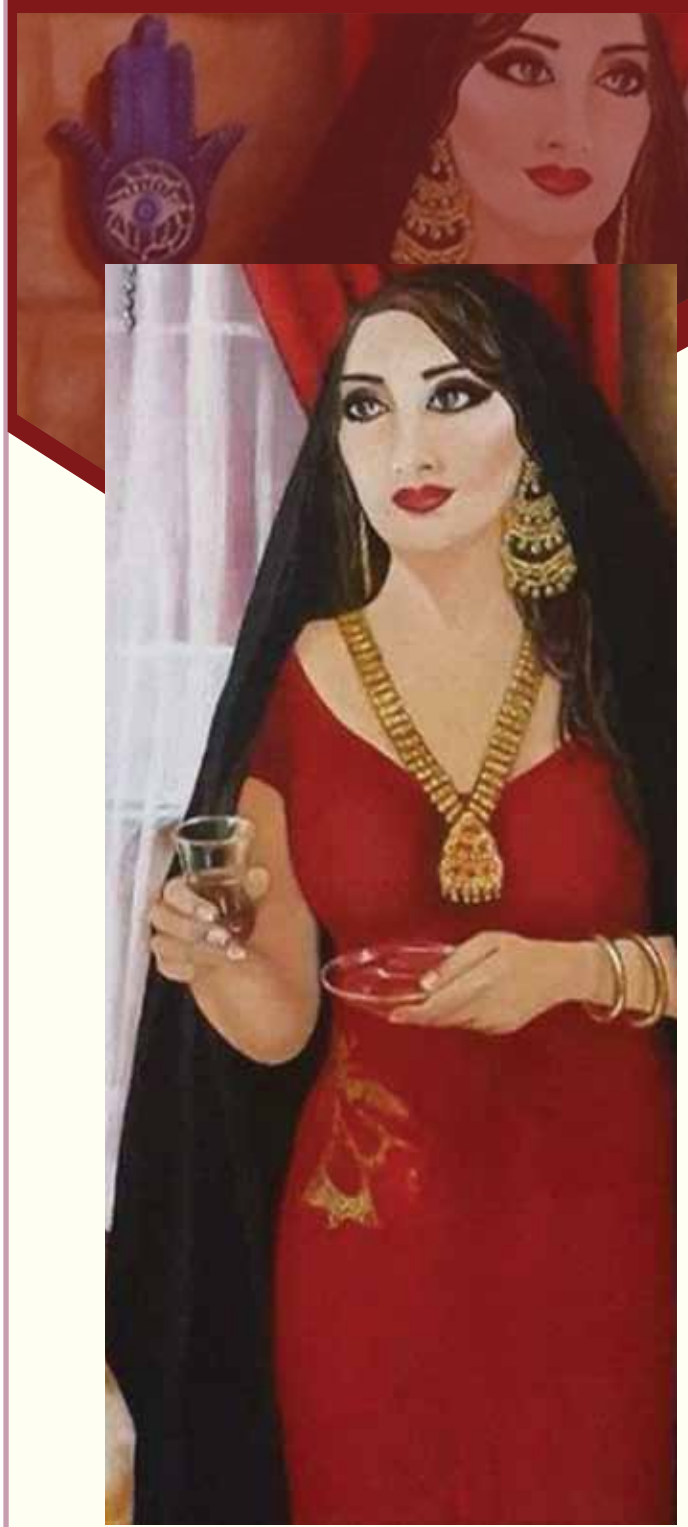

الغياب الذي هو أنا

فاطمة محسن

يسكنني الآن رعب قبيلة أفقدها الماء
توازنها وغاب
مثل غيمة سقطت على أرض كافرة فضاع
الماء فيها
مثل طفل نام على حلم وطن فغرق
مثل سيجارة ملت من الشفاه فاحترقت
سريعا
مثل كتاب لم يُقرأ
مثل فستان مل من خزانته في انتظار فرح ما
مثل مجنونة تكتب بلا قلم وتقف في وجه
الريح كي لا تمحو خطوطها
مثل فم بلا كلام
وإذن بلا صوت
وطعام بلا ملح
مثل ظلي
وهو يتوارى كطفل مذنب
يبتعد عن شمسك
دون أن يحفل لدمع فوق وجنة الوقت
الوقت الذي ضاع مع الحبر
الحبر الذي كتب القصائد
القصائد التي ماتت أمس
أمس الذي كان يضج بك
الضجيج الذي خلف رعب
الرعب الذي يشبه قبيلة أفقدها الماء توازنها
وغاب
الغياب الذي هو أنا

المواد التي تحمل أسماء كتابها لا تعبر بالضرورة عن رأي المنبر التقدمي ص. ب: 21461 ت: 17780007 Altaqadomi.bh@gmail.com